



خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۳۷	۸۷

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله العلي الكبير الحكيم الخبير القديم الذي خلق الخلق بقدرته وميز ذنوب العقول من بين بركاته
محمودة وكلهم سواي جادة شريفة واقامة اعلام ملتة اجمدة استوجب الكرم من اكرم وزيد
العبد من فيه واشكره شكر يقتضيه افاضته الوافر من حيث قسمه والعامر من مود ديمه والصلوة على
نبية وحبيب المصطفى راجع اعلام الامان وناج سبيل النجاة وعلى الرعاة حماة الدين وولاه مشايخ
اليعقوب صلوة على اقطار السموات والارضين وتبلغ اسماع الملائكة باليعقوب **وبعد** فان كتاب قواعد
الاحكام في مسائل الخلا والارحام شفيق الاعظم شيخ الاسلام مفتي فروع الانام بحر العلوم حج دارة الروم
خبر الامه هيت الكدم ناصر السنة جمال الملك والحق الدين ابي منصور الحسن بن يوسف بن قطيعة الحلبي
سقى الله ضريحه المقدس عيادة الرضوان ورفع محله في فردوس الجنان كتاب لم يسبق الدهر بمثله ولم يسبق
على من اقد استوفى من اسمايل الشريعة والفروع الفقهية على مثال ابو عبد الله في حق ولم يتكفل ببيان مرقن
ولم يتفق له شيء من غير جنات من مكلفاتها ونظمها دقايق من حصونها وان كنت على قديم الدهر
او ملان اضح لم شرفا يتكفل ببيان مشكلاته واكثر من قدراته على ما انا فيه من قدر الباع على هذا
الكرام والقصور النافع عن الوصول الى هذا المقام الى ان مضى على ذلك مدة طويلة من الزمان كتبت في
اشياء الشيا متفرقة على ابواب الكتاب حسن وقعها عند اولي الالباب ثم شرعت في وضع كل شيء
مطو لا يتخلل من اتفاق صد على دقيق وجليل وبعد اروع ثم رأيت عند صد امة جمع من العلماء
ان اعلق على مسائل الكتاب ما يكون عوناً على جاريته وبيان مشكلاته والظاهر ان كتابه متوسخ
فيه الى الخلاف الواقع بين العلماء والاشارة الى الدلائل المتداولة على السنة الفقهية وما عسى ان ياتي
لفظ الخلفاء الثمانية ونساق اليه النظر القاصر الى ما هو الحق في باوجود عارة مكنتها في
باختصار اشارة وما كان هذا الكتاب مما من الله على بالكتابة في جرم سيدي مولاي امير المؤمنين وسيد
الوصيين صلوات الله عليهم تترى بعد اضية صعوبة الله من البينس والعامر من المعصومين وعترتها
الظاهرين واقفا في ايام الدولة العالية السامية القاهرة الشاهرة الشريفة الكريمة العلية العلية
السامية الصفوية الموسوية ابدعها الله بالنور والتابيد وقرن ايمها بالخلافة والتابيد ولا زالت
جباة الملوك والاساطين معززة على اعتبارها وروى القطار والمتردين من الجبابرة حلقها على ابوابها

والا زل

ولا زال الدهر ساعدا على ما يطل في ايامها الزاهرة من اقامة عود الدين والعدو موافقا
لما لا يرام في ازمته الباهرة من اظهار البقية بمجد وآله الاطهار المعصومين اجبت ان اجعله
حقه اودي بها بوصف حقها عذابي وكسيلة الاستحسان الدعاء لها على مرور الاعصر وذلك غاية
بجهد من وارجوان تقب عليه سمات القبول ونور من دور الرضه وبصا في مجال المعاطة بغاية
الامام والى الله اعني في التوفيق للمراد وحوسني ومنه الوكيل وهذا وان الشروع في العنقوع بعون
المكمل المحمود **كتاب الطهارة** **فصل** في الوضوء واجب للمؤمنين في كل
الصلوة والطهارة من كتاب بالزمان وجوب الصلوة والطهارة من كتاب بالزمان غير متوقفا على
المكلف سيما يقتضية واما من كتابه الزمان بناء على عدم مسها للمؤمنين فلا يجب عليه الا السب
من قبل المكلف كندره وما يجره ولا يشهد في العباد ونذره لو نذر ان لم يعباده كالحرج جمع
من المذنبين وكذا اجمل المحقق والنظر الى الكتاب ثم قال ان الزمان في المحقق اقل من زمان وجوب
المس للاصلاح في المحقق لا يمكن بدونه او يجمع ما تواتر من دوره كذا في قوله **فصل** في غسل
والطهارة المندوبين لا يشهد في السجادة كالحج للاصناع وجوبه في لغاية مندوب لكنه في الغلظة
اذ لا صلوة الا بوضوء خلافا للطهارة المندوب لصحة من الحديث على الاصح وسياتي في الحج اثباته
فهو مكمل وكان عليه ان يذكر من كتاب الزمان المستحق في الوضوء يستحب وان كان مع ذلك طالع
اذ لا يجب الا المكمل ومن ولا صافاه يبركون شي مستحب لا يستحق في الوضوء ختم فله وكذا يبرك
منه في شي مندوب بمعنى ان لا يباح بدونه وما اطلق لمعصوم على هذا القسم اسم الواجب ولا يبريد
به الا كماله وعلاقته الجوز ان لا بد منه في ذلك الشيء فاشبه الواجب الذي لا بد منه **فصل** في وضوء
المجاهدين انما يستحب الرضوخ لغيره المساء لورود النفس عليه ولا يجب صلوة الخيم في قنينة
واستحب بالزيارة العنود معقدي في الخبر بقبول المؤمن واستحب بالوضوء المكمل على طهارة
النجس بفعل النجاسة على حكمه وهذا معنى صحيح لاف فيه وما توجد في بعض الموضي المتقدمة الى
شئنا الشهيد من ان ذلك في قوة سبب الوضوء المكمل على وضوء وهو طاهر الف وفانك قراءة

كتاب الطهارة

الكون بالبركة والافاضة عطف على المستتر في سبب المصلحة والطواف لانه يصير في قوة سبب
 الوضوء ويستحق الكون على طهارة وهو كذا لا يصلح له ان يكون سبباً على ان يستحق في
 الخبر وما ذكره في كلف والتكرار الذي ادعاه غير لازم لان المعنى على ذلك التقدير يستحق الوضوء لهذه
 الاشياء ويستحق الكون على طهارة وهذا معنى صحيح لا يكره فيه ويرد على ما افتراه ارتكاب
 التقدير وهو خلاف الاصل وعدم الخروج عن المعنى الذي فرضه في العطف مع عطف الاسم على
 الفعلية ويستحق الوضوء قد يدان لم يصلح بالاولا او فاعى للمتكلم وان توفى شيئا في الذكر
 لعدم قوله الوضوء على الوضوء كانه من غير استغفار ويستحق ان يقرأ قوله والى ذلك ما في
 عطف على المفعول في قوله ويستحق ان لو قرى بالجر كان المعنى يستحق الوضوء للتجديد والارباب المتجددين
 هو فعل الوضوء كما بنا بعد وضوء صحيح فليكون فعل الوضوء مستحقا لفعل الوضوء ثانيا وهو مستحق في سبب
 الوضوء في مواضع غير ما ذكره في الاستغفار وتلك مواضع وهذا فائدة ان ينبغي التنبيه على الاصل على اعتبار
 في الوضوء الواحد من الامور المذكورة فيه الرضا والاستباحة لشرائط الطهارة ليتحقق غايته امر كل من
 الغاية ينبغي ان يقال استناد ذلك على ان فيه ما الطهارة حكمه لم يردت من شرطه على ما في قوله
 الحديث امر لا تقان قلنا بالاولا كلف الغاية والافلا من احد الامرين وبدون ذلك لا يقع الوضوء على
 كما يظهر من كلامه في نية الوضوء بناء على شرطه في الرفع والاستباحة وينبغي الاكتفاء بنية الغاية
 على ما تقدم قوله في انما الكلام امر ما نوى وتطهير من كلامه في الوضوء للمتكلمين فانه انما يستحق
 وترد في القول في المصلحة وهذا في غير الوضوء نعم الجنب في جماع الحيض والنفاس وما نحوها كمنه
 على كونه وهو جيب تاستاع الرفع في هذه الواضحة الثانية في الوضوء الحيض والاستحواض
 الاستباحة لان وضوءه على ان يكون بعد وضوء صحيح لكن لو وضوء كذا في الخمر في الاطوار فلا يكره
 رافعا لا لقول الاصل ولا لشبهه في كونه رافعا بناء على الاكتفاء وبالوجه وكذا على اعتبار نية
 الوجه معنى انما الخلاف بناء على اعتبار احد الامرين ومثله من كلامه قوله في انما الكلام امر
 ما نوى ومن ان شرعية لتذكر ما ساء فاحات في الوضوء الاول ونظير من الدرس السيل اليه حيث

ويجوز

قال في المحذور في قوله بالبركة والافاضة لعدم الشك في سبب الرضا الذي ادعاه الحكم لاسم
 فلا يتعين المذكور في الحديث بخلاف ان يكون لتذكر الاستحواض **قوله** والفضل حيث كان الوضوء
 ولو فعل الجنب ولو ان الغاية ان وجبا قد وجب الغسل كما يكون في واجبه من ضرورة الحكم لا من
 الاستحواض وجوب الغسل كما في الذكر مع عدم وجوبه لكن يجب ان يستثنى من ذلك المسألة التي
 في غير الجنب من ان ليس يحرم على الجنب شيء من الغسل ويجوز ان يقيده الغسل في قوله والغسل حيث
 عد غسل المستحاض في ذلك المسألة لا يحرم منه قراءة الغزائم كما صرح به شيخنا في البيان ولا يقول
 المسألة مطلقا وخالفنا البراءة من الاصل ونقله الاجماع ومنعه كمنه في التكرار وهو ضعيف
 ولا يخفى ان له بالقرآن سور السجدة الواجبة **قوله** ولصوم الجنب مع تصديق الدليل
 الا انه لا يصوم المكتبة مع غش التفتة بحيث ان تصوم كل منها يكون واجبا على صاحبه
 سبق في نظائره ان لو كان غير واجبا لكان الغسل شرطا ولا يكون واجبا وهذا بناء على ما
 استقر عليه في هذه الاصل من اشتراط صحة صوم الجنب بتقدير الغسل على الفجر والاستثناء
 عن محذور في تصديق الدليل لكل شيء الا فعلة وكانه تزل التقيد هنا اكتفا بما ذكره في نظائره
 ولا يرد عليه انه يرى وجوب الغسل للجنب لغش التفتة وجوبه بالصوم بناء في مذهبه لان
 وجوبه بنسبة لانيه وجوب الامر آخر كونه شرطا غير لان علم الشرع معرفة الملاكات فلا
 محذور في قوله ولا يخفى ان تصديق وجوب الغسل وضده دابر مع تصديق الغاية وعدمه لا مع
 وجوبه لنفسه فيظهر به اختلاف منشاء الوجوب واما صوم المكتبة مع غش الدم القطنه
 سوى سال مع ذلك الامر لا يشرط له بالغسل اجماعي وان اختلف الاصحاب في كية الغسل بالسنة
 الحالين وينبغي التنبيه على وجوب الغسل لصادق الدليل على وجوبه في الغسل على التخييل
 يقال ان غلوه على اولها ام يجوز تأخيرها الى وقت صلوة فيه جهان يلتفتان الى ان الغسل
 شرط للصوم والشرط مقدم وان شرطية للصوم في الاستحواض دائرية مع شرطية للتصديق
 وجودا وعدمه وكذا السعة وصحة ومن ثم يبطل الصوم بالافلا بالغسل الواجب بها في الغل

الحجاب الطارئة بعد الفجر ولو تحدد النفس بعد صلاة الفجر فلا غسل لعدم وجوب الصلاة الا ان
 يسيل فيجب وجوب الطهارة فان اعتبرنا في قلة الدم وكثرة الكثرة الوجوب للغسل مستعدا فانه وقتها
 اذن لو كانت الصلاة كالسجدة من الافار فلا بد من تلك الكثرة الى وقت الطهارة ويبدو ان
 الوجوب لعدم الخطاب بالطهارة قبل الوقت وان لم يعتبر في ذلك وقت الصلاة ودعي في
 الغسل وقت الصلاة لها فلم يصوم وجوب الغسل وقتا ما نظر الى ان الدم حدث والحديث ما لم يمتد
 طهر في الوقت ام قبله في الادوية لان حدث الاستحاضة انما يعتبر فيه ما سبق اذا انقطع الدم وهذا
 لو حدثت القلة بعد السيلان في خلال الغسل واستمر ذلك الى وقت صلاة الزمان لم يجز الغسل
 ومن هذا العلم ان الخلا والمض وجوب الغسل للصوم مع غس القطن لا يستقيم على الطلقة وانما
 غير المكسب الا سلب في العبادة حيث غيبا وجوب الغسل بوجوب الامور السابقة والاطلاق
 فلم يقيد بجنبه ولا غيره لعدم التفاوت المتضمني للحكم بترك الغسل بخلاف الصوم لشدة
 الاختلاف بين الجنس والاستحاضة والحسنة في وجوب الغسل فمن لم يطق في الاو وفضل
 ههنا وكان عليه ان يذكر حكم الحائض والنفسا وقاذا انقطع دمها قبل الفجر بعد الغسل
 وجب تقديمه عليه للصوم الواجب كالحائض وقد صرح المكسب بهذا الحكم في اكثر كتبه وفي بعض
 الاخبار ما يدل عليه **قوله** وكذا قرب من الزوال كان افضل هذا في فضل اخرا الاداء
 والتقديم واول الغضا وما قرب من الافضل فليجوز في الغسل **قوله** واول ليلة من رمضان
 الح ليلة تصف رمضان مولد الحسن بن الجواد عليهم السلام وليلة سبع عشرة ليلة القدر المعين
 بيدر وليلة تسعة يكتب فيها ما يشاء من العبادات وليلة واحد وعشرين اصاب فيها اوصيا الانبياء
 وفيها رفع عيسى بن مريم وقضه موسى وليلة ثلثة وعشرين يجر فيها ليلة القدر ويستحب فيها
 غزلان اول الليل واخره ويستحب الغسل جميعا في احدى رمضان **قوله** ويوم الجمعة يوم
 المبعوث هو السابع والعشرون من رجب ويوم الغدير الثامن من ذي الحجة يوم المصطفى
 والعشرون منه على الاكثر ويوم عرفه وهو اليوم التاسع منه واما ليلة رز الفرس فهو اول رجب

من طهارة

وفرض لحمل الشمس والحمل وبما شر ايار وبارك يوم من كثر نزور دين القدر العاشر **قوله** وتارك
 الكسوف عدا مع استيعاب الاقتران لا فرق بين كسوف الشمس والقمر في ذلك ولا في الاصل عليه
قوله والمكول ما يستحق الغسل ووقتة حين ولادته وقبله بوجوب الغسل **قوله** والسعي
 الى اريد المكسب بعد ثلثة ايام من صلته وقبله بوجوبه والاستحاضة
 ولا فرق بين من صلب بحتا او لم يبين من صلب على الهبة المعينة شيئا وغيره على انما
 اللفظ والتقييد بخلافه لا يعيد **قوله** والتوبة من فسق او كفر لا فرق في الغسل بين
 كونه عن صغره او كبره وعن الكفيرة التقيد بالكبار والخبر يدفعه **قوله** وصلوا الى الجاه
 والاستحاضة ليس كراوي صلاة اقترن بها المكلف لاحد الامرين بل كراوي ذلك ما قلناه الاحكام
 عن الامام في ذلك المكان فليطلب منها **قوله** ولا تغسل وان انضم اليها واجب الصوم في ذلك
 قرائن بفتح الحاء والضم الا ان من خفف الدار على حذفت المصارعة وما اخفى به الصبر
 عدم تداعها عند الاجتماع من عدم الاكتفاء بغير اورد لا سبار مستعدة سوى تخفي في
 الدنيا ام لا سوى كان معها غسل واجب ام لا هو الغسل لعدم الدليل الدار على التأخر واست
 كالغسل الواجب لان المطلوب بها هو الرقة والاستبراء امر واحد بخلافه فالتوبة ومع الضمان
 الواجب فعدم التداخر الظاهر للاختلاف الواجب بالوجوب والتدبير بها متساوان وقيل بالتفاضل مطلقا
 وقيل مع الضمان الواجب استناد اليه من الاجابة والالتفات على ذلك صريحا مع معارضتها بما قولا
 منها وتذكر الاصحاب في الوضوء اذا اجتمع له اسباب جعلت في عنها وضوء واحد ام لا بد من التوضوء
 لكن يلزم من كلامهم ان الوضوء الاخر للحدث كاف في مثل التلذذ ودخول المساجد والكون على طهارة
 وزيارة المقابر والسعي في حاجته وحيث يتبع الرقة كافي يوم الحنف وجماع الحكم واضناها ما يشترط الوضوء
 فيه جمع وجودها من الرقة يتبع التوضوء **قوله** وتقديم الغسل ما يستحب للكان من قبل
 ما للغسل لا يستحب لو تلو ويد عليه ان بعض ما يستحب الغسل من الغسل انما يستحب بعد الغسل
 وهو غسل تارك الكسوف بالقيدين غسل السعي الى روية المكسب وغسل التوبة عن فسق او قول

فتل الوجود واعتدلت في الشاهد عن ذلك بان الكلام في قوله للفعل الام الذي ياتي تقدم ما عينه
الفعل وهذه المذكورات السبب للشيء الاسمي بالانفصال عما كانت وهو قد نجح في ان
الكلام للتعليل مطلقا واردة الغاية منه تخرج الى قوله ومع صراحة ارادة ذلك في شي في العبارة
تدل على تعيين ما غايته الفعل وتعيينه عن غيره **قوله** والتميم للصلوة والطهارة الواجبتين
التي المحصول هو التيميم فيما ذكره المستفاد من الكلام السابق من قوله والمندوب معا عداة فيما فيه
الاختلاف في وقوع التيميم بدل من كل من الطهارة والتميم وانما يستلزم به ما يستلزم كما وهكذا صرح
في كونه ليس بجيد وقد عدل في الشاهد في كونه الى ان التيميم لما يجب له الطهارة وان وينبغي
الجنب وشبهه من المسحور وهو الصواب لانه ان كان بدلا من الوضوء فغاية الوضوء ان يكون
كان بدلا من الغسل فذلك حتى في صوم الجنب شبهه على الاصح عسك باستحقاق المنع من الصوم
ان يتحقق المزلة وبعد التيميم يتحقق الاذن فيه الثاني في تغييره فيجوز استدلاله بطرح الغير الى ان
يوضع حاله على دفعه من نومه فلا راج **قوله** ونحوه الجنب من المسحور من ظاهر العبارة ان الكراهة
به من اجب في احد المسحورين وهو قريب من مورد الخبر فان مورد الحكم في احدثها والحق من
عرض له الجنب في سبب اثره في طهارة العبادة ومن اجنب فادخل الى احد المسحورين على ما
اوتاه من اوجبه لعدم تعقل الوقت به من ذكره بين الحكم وجوبه في الظن لا يفيد النص اذ
عرفت ذلك فاعلم ان مورد الخطب التيميم المزدوج فلو افكر الغسل فلهما يقدم لحياله ذلك لعدم شرعية
التيميم مع التيميم من بعد له وخصوصا مع ساقاة زمانه زمان التيميم او قصوره عنه والاصح لعدم
وقوعه في حاله النص لعدم العلم بآراءه حقيقة الطهارة ولان الخروج واجب ولو جاز لم يكن له
والظاهر ان هذا التيميم لا يبيح وان صادف فقد الماء والامم يجب الخروج عقيدة بغير فصل متجربا
ازب الطرق والتاكي باطل ففعل هذا لا ينوي فيه البديله ولم يترك المصنوع وجوب التيميم على الحيث
والاصح لما فيها بالجنب في ذلك وانه ابي حمزة الثمالي عن الصادق والظاهر مساقاة التيميم
لانها فان في المعنى دون المسحور الكثرة الدم لعدم النص **قوله** والمندوب معا عداة قد

النجار

استحباب التيميم في مواضع مخصوصة كالتيتم للوضوء ولفعله الجواز ولوجوه وجود الماء والكلام في استحبابه
في تلك المواضع لكن صلواته في كل موضع يسقط فيه الوضوء والغسل لا اشكال في استحبابه اذا كان
المندوب ارضا او مبيعا انما الاشكال فيما سوى ذلك والحق ان ما ورد النص به او ذكره من يوثق
به من الاحكام كالتيتم بدلا من وضوء الحيض المذكور صيا دالية ومعا عداة فعلى المنع الا ان ثبت
بدليل **قوله** وقد يجب التيميم بالمسحور والمندوب والعهد بما كان الاكثر وجوب الطهارة باصل النص
صدد بعد الدلالة على التعليل اذ ادخلت على المضاع غالبا في الوجوب باجتماع الاسرار الصادرة
من المكلف ولا ريب انه يراعى في وضوءه تعلق التيميم بالتميم فلا ينعقد التيميم الا في وضوءه
الوضوء الا اذا كان منوعا والحال ان بعض الفقهاء يذهب الى ان التيميم فاسد اذا لم ينعقد التيميم على الوضوء
مع غسل الجنب به نعم شرعية الوضوء غايه الغسل في الغسل المذكور فلا ينعقد التيميم على مجرد الوضوء التيميم
لم يثبت شرعية كغسل الجنب في غير وقتة وما قيل من ابتداء على الاضواء لوقوعه بمسحور
الطرفين فاسد لانه العبادة لا يتصور فيها الا باص هذا المعنى لا في قوله فلا بد فيها من النجاسات
ومن هذا العلم حكم التيميم وقد يجب الطهارة بالتيميم عن الغير اما كما بان يستاجر عن ميت لوضوء
تذره واخره او كما في نظرية وهذا هو **النقل الثاني** في سببها بجه الوضوء في الوضوء المبول
والناية والزم من المذكور وغيره مع ما عتده اعلم ان السبب في معرفة الاصولية هو الوضوء لا
الظاهر المنفصل الذي دل الدليل الشرعي على انه موقوف على حكم شرعي وهو احد متعلقات طهارة الوضوء
وقوله المصنوع في سببها اراد بها الامور التي ترتب عليها فعل الطهارة في الجملة اعلم ان
تكون واجبة بعدد ما اذا يجب الا بوجوب شي من الغايات السبعة الا غسل الجنب غسل المصنوع
وربما سمعت هذه موجبات نظرا الى ترتيب الوجوب عليها مع وجوب الغاية وتسمى اوقفا
باعتبار طهر شي منها على الطهارة وهي اغسال والا وراعى مطلقا وبين الاخير مجموع من وجه
وقوله من المصنوع اراد بالمصنوع وهذا الذي اعتد خلق مثله مصرفا للفضل المعلوم وهو الخلق
الطبيعي اراد بالاعتناء في قوله مع اعتناء ذلك فخرج من الفضلة مرة بعد اخرى لانه كغيره فاعرف

فتتأول الحوادث المتضمنة للحوادث من السبلين ما يخرج منه والظاهر ان النقص
بالجانب ما تحت المعودة دون غيره ضعيف واعتبر بعضه في ضرورة مقتضاها من الجانب من غير
مستوى التبرع عاده فيثبت النقص في الثالث وفي ضرورة كونها غير متساوية ولو اعتبر في ضرورة
عليه من غير تعيين عدد لكان وجهها ان الحقيقة الشرعية اذا تعدت اوجها فوجدت في الوجه
وليس هذا كعادة النقص للاجتماع على عدم اشتراط ما زاد على كثر فيه من ان ينشأ على التعليل ولو
تفرع احد التلخيص من غير التلخيص قبل اعتياده فلا نقض ومعد كل من قبل التلخيص وهذا انما هو
اذا لم ينشأ التلخيص فاذا انسدت نقض الخارج من غير ما ذكره كاذب كذا في المصنف في المنطق وحكي في الجمع
وينبغي ان يعلم ان الخارج في قوله من المتكافؤ متعلق بخبره المعتمد في كل من التلخيص فلا نقض بخبره
من ذكر الرضا وليس قبل المرة الاعمال الاعتناء على الاصح في قبل المرة وينبغي ان يراد بالخبر المتكافؤ
وهو من الجانب من غير متفصلا عن حد الباطن فلو فرض ان المعقود معلوم ثم عادت فلا نقض على
الاصح **قوله** والنوم العارض الياسمين مطلقا اذاد بالياسمين السمع الصريح وانما هو في الكلام
اعمال الحواس الخارج راكافان لطلان الادراك كما عارضا يستلزم لطلان الادراك بغيرها دون
العكس وفي الموضوع ما يصح او بها لهذا التخصيص وبغيره بالمبطل او في من تعينه به بالقول انما هو
في نفي النقص عن السنة وهي مبادي النوم واداد بقوله مطلقا لقيمة النقص في جميع الحالات يكون
النائم فاعدا او متوقفا او قائما او راكافا لان قوله من تمام فليتضمن في العموم وتخصيصه ابن بابويه
الحكم بالنقص ضعيف ولو شكك هل خفي عليه الصوت ام لا وانما خطر فتمام ام حديث النفس
على الاستقار الطهارة وان كان فاقدا لحاسة قد وجدها وعلم بانها على غلبة
والاستحاضة القليلة او رد على العباد شيئا الشهد تسمى المتوسط في غير النقص فالجواب لو كان
الوضوح من فلا ان عليه ان يذكرها ليكون كلامه حاصرا لاسباب الرضا كذا في النسخة في كسبه
ويكون دفع الاراد بان المتوسط من اسباب الغسل لانها سبيل بالنسبة الى الصبح او قبله لا ان ينقض
دها لكونه وقت الظهور من الوضوء بين وجب الغسل اذ كان في وقت الصبح بوجه فالتوسط

من اسباب

من اسباب الغسل وان تخلف الحكم لعرض كل هذا لا يشفي لان غايته ان يكون من اسباب الرضا
ووجه تارة ومن اسباب الغسل التي فلا بد من غير كل الى بار يكون المذكور حاصرا لاسباب الغسل
منها **قوله** والمستصحب للنواقص كالدوام المطلق ناقضا لاسبابها غير فلا في هذه العبارة مناقضها
لان المستصحب للنواقص ليس النقص مستد اليه بل الى ما صاحبه وكان ذلك في ذلك ضربا من النقص
لعدم اليقين في قوله اما غيره ليعود الى المستصحب لانه لم يرد عنه والى الدوام **قوله**
ولا يجب تغيرها كذا في الثاني والثاني غير ما اراد بذلك الرضا على من يتوكل بانها في الرضا بغير هذه
الاسباب من اصحابنا ومن العامة وما ورد في اخبارنا من وجوب الوضوء بغير ما ذكره عمالا
بقوله في الاصح انما هو النقص الحديث او لشد وذهاب كذا في باله الى الجمع ما ارضى اصغر من غير
شهوة الجماع والملاعبة غالبا والمذهب ان ليس بناقص وانما طاهر وقول ابن الجوزي بنقصه عقيب
الشهوة ضيق كما صنف قوله في حيزه بالنقص بالحق اذا حلا **قوله** والاستحاضة مع
القلة لو ورد عليه شيئا ههنا وجوب التعبد في المتوسط بوقت الصبح من اذاد عليه كما
عرفت من انها في غير الصبح من اسباب الوضوء خاصة وليس ان يقول ارادتها من اسباب الغسل
الجماع لان الخاف ان المراد في جميع الاسباب انها اسباب متى حصلت واعلم ان قوله وجب الغسل
بالجانب والحيث يحتاج الى فخر تكفل لنا الحوض هو الدم وامر اذ بالياسمين الغسل الى ان يخرج
اذ لا يصح للجانب بغيره كما عرفت من السبب هو الوضوء والجناية هي الى انما يحصل بالار
او بالجماع فهي غنية عن تقدير شي ولو قدرت فيها الخروج الذي لا بد منه تقديره مع الحوض عند
المعنى فيجب ان يكون العبارة هكذا يجب الغسل بالحياء وبخروج الحوض **قوله**
ومن الميت من يود بده قبل الغسل او ذات عظم منه وان ايسر من حي قبل الميت يكون
اناس لان ميتة غير الادم لا يجب غسلها قبل الميت بل يكون بغيره الميت بالميت
اذلومه حاد كما يجب الغسل لان الحرارة من تواجبه الحياة والنفس وقته انما يكون قبل الغسل
كما دلت الاثر عليه في خبر عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عا اذا صر قبله وقدره فعليه

غل الخيض على تقدير عدم اجراءه الخبار ليس واداه من اقسام الوجوب فيجب ان يتحقق
ان الوجوب ينقسم باعتبار الفعل الحتمي والمحمي والمحمي وجوبه على الخيض في الغرض المذكور على
عدم تقدير الاجزاء عن الخبار ليس واحدا منها فينتج وجوبه واذا التفت وجوبه على تقدير عدم الاجزاء
عن الخبار وجوبه على العكس ان يجرى عنه على تقدير الوجوب الثالث النص فلهذا رواية حريص على ان
جوزها قال اذا خاضت المرأة وهي جنب اجزاها غسل واحد فان اريد اجزاها كل منها عن
الآخر فلهذا المدعي الا ان لم ينفذ اليها في غير وقت الحاجة وهو محال ومنه حذر زرارته عن
عنه انه لا يجرى حديثه على المرأة يجرى على واحد اجزائها واولاها وجميعها وغسلها من
حيضها وصحتها وتزويدها ما تقدم وعليه اشكال فان الاكثرا يغسل واحد بحيث يكون الاغسل
المندوب ان كان مع استئثاره على نيتها يلزم وقوع غسل واحد على وجه متتابعين والاولى
على غير نية مع لزوم استئثار الاجزاء في حقيقة ومبارة اذ هو مقتضى الخرج عن هذه
فيمكن ان يراقب الواحد في النوع مع انه بعيد ولا ريب ان القول بالاجزاء قبيح وهو قبيح
المعتبر في هذا الشهد والاولى هو **قوله** فان انتم الوضوء فاشكال بناء على ما افتراه المحقق
من الجرم بعد اجزاء العكس وتردد في الاجزاء على تقدير انضمام الوضوء اليه غير غسل الجنابة ومنها
الاشكال من ان غير غسل الجنابة مع الوضوء يلحق في غسل الجنابة لثبوت اباحة الصلوة ونحوها بكل
واحد منها عند التردد وكل من التمس فيه يتوهم تمام الاخر فيجري عنه ومن ان الغسل وقده
لا يجرى عن الجنابة لضعفه وقصوره والوضوء لا يحد في نفسه حدث الجنابة فينتج الحدث بحال ولا
شبهة في ضعف الوجه الاول لان جزء السبب لا بد ان يكون صالحا للتأثير وليس للوضوء مدخل في
حدث الجنابة اصلا بل وجوده كعدمه وجزء السبب لا يكون سببا براسه **قوله** ونية الاستبراء
اقوى اشكالا المراد ان عدم الاجزاء بالنسبة اليها اقوى اشكالا فيكون الاجزاء اقوى كما يدل
على سوق العبارة حيث انتقل مما لا يجرى عنده جزوا الى ما في اجزائه اشكال استوفى طريقه
ومقتضاها الانتقال الى ما يكون جانب الاجزاء فيه اقوى ومنها الاشكال من ان غسله صالح للحل

من الاضغف

من الاضغف والاقوى والرفوع لما يتحقق بانضغافه الى الاقوى وانضغافه اليه ترجيح من غير مرجع وعموم
قوله انما لكل امرئ ما نوى وقد نوى بالاستبراء لزوم الجنابة فيجب ان يحصل له وانما يتحقق في
الجنابة فيرفع قوة هذا الوجه ظاهر ولونوى رفع الحدث والحلق بالاستبراء وهذا كناية على ان
العكس لا يجرى **قوله** ويجب التيمم بجميع اسباب الوضوء والغسل اما وجوب التيمم بدلا من الغسل
بجميع اسبابه فظاهر لان وجوب التيمم بدلا من الغسل لو احدث حدثا اصغر وجب عليه التيمم بدلا
من الغسل لا من الوضوء على الاصح كما سيبي بانه واما التيمم بدلا من الوضوء فيما يجزئ اسباب الوضوء
ولا ريب ان التيمم لو وجد كمالا او تكلم من استعمله في الطهارة انتقض نيته فاذا قد وجب التيمم فيكون
التيمم من استعمله كمالا سببا ناقضا لوجوب التيمم **قوله** وكل اسباب الغسل اسباب الوضوء الا
الجنابة فان غسلا كاف عنه وغسل الاموات كاف عن فرضه كما كان غسل الجنابة لا يفي الوضوء
لا فرضا ولا نفلا كان ضيقه اليه بدعه واستعمل بالغسل في استبراء الصلوة فممن ثم كان غسل الجنابة
كاف عن الوضوء لا في غير فائدة فكل من حدث الجنابة بعد الوضوء ناقضا للوضوء غير موجب له
واما غسل الاموات فاما يكتفي عن فرض الوضوء ام لا يفي الوضوء واجبا كما هو هذا الشر
الاصح وهو الاصح وقيل بالوجوب ونقل سلا عن شاذي انه لا يفي الوضوء والعمل على الاجابة
قوله الفصل الثالث في اداء الخلو وكيفية الاستبراء **قوله** اقله مثله هذا هو المشهور بين
الاصحاب وبه راي مشط من صاحب من ابي عبد الله قال سالتكم بحس من الماء في الاستبراء
من البول قالوا فضلا ما على الخلف من البول ولا يضر قدح المص فيهما بان في طهرتها من ذلك بعينه
وليس بمعلوم حاله لاشتغالها بغيرها بين الاصحاب والظاهر ان المراد وجوب غسل خبز البول في
والتعديل بالتكثير لبيان اقلها بخبري وقد ورد عدة اخبار بوجوب غسل البول مرتين فمؤيد
لهذه الرواية وانما بعض الاصحاب التكثير والتفت بالفلم وسوى كان مثله او اقل استصفا
لرواية شيخنا في البيان قال ان الاختلاف في مجرد العبادة وليس بمجدد في الذكرى اعتبر الفصل
بين التكثير والظاهر انه اراد به تحقق التكثير وهو اعترف بان الاختلاف موقوف في الدرر

اعتبر الغسل بما يزيل العين ويريد بعد الزوال وهو كما في الذكر والعلل على المشهور وما اعتبره في
الذكر من اشتراط غسل الفصين المتكلم ليحقق بعد الغسل صحة الاكل لا يتحقق الا
بذلك بل لان السوء المطلوب بالمتكلم لا يوجد بدون ذلك لان وروايتهم دفوعه اوله على اوله
ولو غسلنا كثر من المتكلم حيث تراخي اجزاء الغسل بعضها عن بعض في الزمان لم يشترط غسل
الفصل قطعا الا ان هذا سؤالا وهو ان الغسل انما يتحقق اذا ورد الماء على محل التكلم شيئا
له مع الغلبة الجريان وذلك منتق من كل واحد من المتكلم فان اكله للبلبل الذي على الخنفة كيف
يكون عالبا عليه والذي ينبغي في الاعتداء عن هذا هو ان الحنفية يختلفون على بعد زوال البول
قطرة فلعلم انما تذهب هذه وبينها وبينها والمفسوس ولا ريب ان القطرة يمكن اجزائها على الخنفة
واغلتها على البلبل الذي يكون على حواشي الخنفة كما هو واعلم ان يجب على الاغلق في الاستنجاء من
البول تشق البشره وتظهر محل النجاسة لان ما تحتها من الظواهر ولو ان تشقت امكن التور
بوجوب التوصل اليه بحسب الممكن وقد صرح الحنفية في المنه في الذكر انما يباح بالبول
فغسل ظاهره ولا ينظر فيه مما وكذا يجب على الشيب ان تغسل ما يبدو من الوجه عند الجلوس
على القدامين ولو علمت وصول البول الى فم الولد والحوض غسلك ما ظهر منه وجوبا **قول**
حتى تنزل العين والاشراك بالعين معلوم واما الاثر فهو في الاصل رسي الشئ وبقياه
والكراد به هنا هو ما يتخلف على المحل عند مسح النجاسة وتنشؤها وليس كراد به الطوبى التي
تتخلف بعد قطع جرم النجاسة لان ذلك من العين واما وجب ازالة الاثر لان الغسل يزيله بخلاف
الاستحجار **قول** ولا عبرة بالرياء على ذلك ما روي عن ابي الحسن الرضا ع واعترض على ذلك
شيخنا بان وجود الرياء يرفع الحد وفاقا لما يقتضي النجاسة واجاب به بالعفو عن الرياء لبعض
الاجماع وفي الدلالة نظر واخرى بان الرياء ان كان محلا الماء نجس لا يغسله وان كان محلا
اليد والنجاسة فلا يخرج وهذا الجود وعليه تنزل الرواية وكلام الاصحاب ولو شك فالعفو اليه
قوله وشبهها من حرقه وشبهه جلد ورعا الحاد حصره كمنه فيما ذكره نظر الى ان من اصاب

للتبشير

للتبشير او للتبشير وكلاهما يعطى ذلك فكان ينبغي ان العبارة استعمالها ذكره كان يقول من خورق
وخشب واعلم ان لا وقت في الجلد بين ان يدين اتم لا كما يستفاد من المطلق واللفظ وتحت اثاره
ما لم يدين من قبل الحتم لانه مقطوع فان اكل الجلد مع اللحم سائجا كما في السج او غيرهما في بعض
البلدان كصغر وهو بعيدا ليس الجلد مقصودا بالاكل عادة **قول** من يدين العين احترقها كالمكون
صقيلا جدا ليعلم النجاسة او خشنا جدا لا يمكن الاعتماد عليه في قلعه او دواها كذا ذلك
ويستفاد من قوله من يدين العين ان زوال الاثر في الاجزاء غير لازم لتقديره فيمنع عنه حتى لو عرض
للجلد بغيره بعد ذلك كان طاهر **قول** واما افضل كما ان الجمع في المتقدي ان قيل الماء احد الوضوءين
يختير فكيف يكون افضل قلنا الوجوب التخييري لا ينافي الاستحباب العين لان مقتضى الوجوب في التخيير
ليس غير واحد من الاثر او من اكله كالمحل كما تحقق في الاصول فتعلق الاستحباب والافضل بواحد
منها لا محذور فيه واورد ان الجمع في غير المتقدي ايضا افضل فلم خص المتقدي بالذوق فيه
بان الافضل في غير المتقدي هو الماء واما الجمع بينه وبين الاجزاء وفيه فانه المكره في الشائبة
في الفضل كما في المصنعة الاشياء بمرتبته كل واحد في الوضوء ووجه افضلية الماء على الاجزاء
يزيل العين الاثر بخلافها واما وجبه افضلية الجمع فظاهر فان فيه تنزيها للمبدع حتى مرة النجاسة
وقد اثبت انه تعالى على اهل قبا محبة التطهر لذلك ويجوز في الجهات هذا اصح القولين لانه ثلث
الاجزاء وقوة الاثر المطلوب بعد موضح المسح كما دل عليه قوله في بعض الاخبار فليست ثلثها
وقيل لا يجزى وقوة مع ظاهر النص الوارد بثلاثة اجزاء وجوبه ان الحكم مستفاد من نص آخر على ان
ظاهره لو اريدكم بجزء الاجزاء وناخره في حواضها **قول** والتوزيع على اجزاء المحل هذا احد
القولين وصفه المسح ببعض اذوات الاستنجاء ببعض محل النجاسة وبعض اخر بعضا آخر
بقي ما بقي مع حصول النقا المعبر ووجه اجزائه تناول الملاقى النص له وليس في من النص
ما يدل على استيعاب المحل كله لجمع المسحات وقيل بعدم الاجزاء لانه خلاف مقتضى الاطلاق
ولان التثنية في قوة مسوحه واحدة وهذا هو القولين **قول** ولو نفي بدونها وجب الاكل هذا

اجمع القول على الاطلاق ان خصوص اعتد وصحى ثلاث فيجب الوقوف معها ولا بد من التمسك بها
 شرعي فيوقوف على رسم الشرعي وقيل لا يجب لان المعبر النقا وقد صار فيه منقح وانما المعبر
 على الخصوص هذا الحكم بظاهره انما هو موقوف على الاستحالة من الطهارة دائرية مع النساء الا ان
 واجبه الطاهر الاول لما قلناه فلو تركه وصلى لم يقع صلوة **قوله** ولا يجوز الاستحالة ولا يجوز
 لا يجوز الاستحالة اذا كان بخا حتى لو طهرها واستحالة ثانيا فالحكم بينه وبين الجسد لا فائدة فيه
 ويمكن ان يقال المستحالة بعد ثبوت الحمل بما دون الثلث ليس نجس مع عدم الاستحالة على
 فائدة الجسد التمسك على عدم اجزائه وفيه بعد بل الظاهر اجزائه لان ثبوت الخافض فانها
قوله ويحكم بالبروت والعلم لورود النجس عن الاستحالة معلوما بانها العام الخافض
 ومنه مستفاد وجوب الاستحالة على عدم الانس **قوله** وترى بالحسين ما يوجد في عبادة المسلمين
 وما كنت عليه قرآن وفيه شيء فان هذا يقتضي كونه فاعله وفي الزرية المكسب ان دل استقامتها
 على الاستحالة بالحسين كذا **قوله** ويجوز ان يكون احد من الامور الثلاثة المذكورة من الوضوء
 وما بعده وهذا الصنيع العبد ليس لعدم استقامته بين النجس والابراء في كل واحد مما ليس بعبادة فليس
 مطلقا بالقرن فينا فيه النجس كالمستحالة نجس ارماء مفضولين وقيل لا يجوز النجس وقد عرفت
 انما لم يقتض النجس في العبادة المطلقة للوسا المطلقة **قوله** ويجب على النجس التمسك بالعبادة
 اي جلوسه بحيث لا يترى حوزته ومعلوم ان ذلك حيث يكون النظر محرم فانه وجوب الحكم
 التي يباح وطؤها ومن حوزته وغيبه سواء من الحيوان والطفل الذي لا يجد لاجل الشرف
قوله ويجوز استيقا القبلة واستدبارها مطلقا انما هو الاستحالة او الاستحالة بالانسان في كل
 قضا الحاد وجوبه يقتضي ان يحرم ذلك منوط بالعبادة حتى لو حرقت في ذلك المكان ليس بشي لا لا
 النصوص صريحة على ما قلناه وانما بالقبلة العين والوجه للعبادة وسائر تحققة الاستحالة
 وانما بقوله مطلقا استواء الصلوات بالنيان في التمسك وقال بعض الاصحاب بغير الاستحالة
 والاستدبار مطلقا وبعضهم بالتمسك بالصلوات وانكر وجهه في النيان وهما صفتان من اعمال النيان

والاستدبار

والاستدبار بالنسبة الى القيام والجلوس معلوم اما بالنسبة الى المصطفى والمستلم فان بلج العجز
 الى هذا الحد فلا يجب في ان الاستحالة او الاستدبار بالنسبة اليهما في التحليل كما على الاستحالة في
 الصلوة والا فتردد في ثبوتها من هذه الاستحالة او الاستدبار في الجملة وحرمان ذلك انما هو بالنسبة
 الى النيان واما بالنسبة الى غير النيان فلا يلزم به التمسك ولا بد من التمسك به مستقبل كما يبرهنه العالم
 مع العلم بطلان خبره وانما هذا اقرب **قوله** ويجوز في النجس طهارة النيان وجوبه بحيث يخرج عن الاستحالة
 والاستدبار **قوله** ويجوز في البدن انما هو بدنه بغيره كحاشية النيان حيث لا يرى احدا بان يلج حذوه
 او يدق في ثيابه او يمسح بغيره حيث لا يرى **قوله** والتسليم كالمسح بها فلو رسم الله وباد به اعداءه
 من الرخص النجس **قوله** وتقدم اليسر ودفعه في النيان طاهر اما في الصلوات فلا يصح
 الدعاء والنجس وانما ان يقال التمسك هنا منوط بوجوب التحليل على ما في من الشك **قوله**
 والاستدبار في النيان لا يصح في الاستحالة بوجوبه وانه محذور على الاستحالة بوجوبه
 بالاطراف لغيره بعد استحالة المرأة وقفا مع طاهر النجس ودرجها قبل استقامتها لها فستبرأ
 عرضها فان قلنا به فلهذا نجسها فائدة بحيث يحكم بطهارة البطلان كمنتهى بعده وعدم كونه
 ناقضا وجها وحيثما يجب الحكم بطهارة الخارج منها وعدم التقدير مع استحالة وان
 لم تستبرأ والقول بتبرأ بالحكم بالنسبة بالاستدبار اليها صفيق لان فيه زواجر النجس
 استقامتها **قوله** ولو وجد بعد الصلوة اعاد الطهارة خاصة لان ذلك قد مضى **قوله**
 وصح بطلان الزواجر اي بوجوبه في عبادة النبي قاله المعتمد ومنه يتبع **قوله** وكذا استيقا
 الشك والقرينة في الحدس شئت النجس في ذلك وانما نفس النجس دون الجسد بخلاف القبلة
 اي بعبادته قالوا لا يسو له من لا يسو له منكم وفرد بالقرينة المعينة في النجس والاستدبار
 عنهما بشي فلا يبرأ من الاستدبار عن القبلة بالاف او جاز فيها اولى **قوله** والاستدبار
 بالسر للنجس عنه وتلك النجس التي لا يسو له منكم على جسد النجس وفي ذلك كراهية عند المكرها
 استيقا الزواجر والاستدبار مطلقا بغير النجس **قوله** والتبرأ في الصلوة كالمسح بها

مطابق و سیکر الکریم علی القری
بر عاتق التفتیش مطابق
قبیلہ از صنف قدس است

العذر من قول الر والى القربى عوارذ البصر مع السعة مطلقا يصح البصر قبل الاستسقاء من غير القربى
الى هذا الفصل فلا يكون الاستسقاء مقينا على القربى جواز مع السعة امام مطلقا او مع
رجاء زوال العذر وذلك لان الاستسقاء لا يوجب من ارادته التماس من القربى البدن من غير جواز
الصلوة فوجب التماسه في وقت مع وقت الصلوة فلا ينافي في التيقن على القربى كسر العذر
القبيل فلا ينافي الظاهر ان التماسه بالتيقن العادى فلا ينافي فيه بقا زمان يسير والام جبر البصر في
حاجة الى ان تستقر عينه الى عضله ولا فعل الا ان والاقام وهذا القربى مقين ولا ينافي ان المراد
بقول النص لا يمكنه الزعم الا يمكن عذره ان لا يرجع في الزعم ولو على هذا القربى انما الصلوة
خاصة هذا اصح القولين وقيل ان كان عذر جبرية البصر لزم اعادة الطهارة فيها فكيف
مخرج الثاني فيقتصر في على اعادة الصلوة وهذا ضعيف **قوله** القربى عوارذ البصر انما هو من غير
القربى اذا صار موقفا والقربى يدل على هذا الاقرب جبريا باحكام الاستسقاء انما كان اوضح
اذا كانت اذ والى القربى من الاستسقاء على الجبر فما اوضح ان قبال الاقرب عدم جواز وليس
بغسل الا ان المراد بالاستسقاء على الجبر مخصوص بصلوة بطلت بحكم طهارة الماء المنفصل اوضح مخصوص
بالاجزاء وموجها في ذلك لا حظ الاخص هذا المعنى فلا يحل اوجبه وجوبه انما اعتبره صار جبريا
صحيحا يتناول العلاقات النضورية فيشترط به احكام الاستسقاء كما يتعلق به احكام التيقن وقيل
ضعيفا لعدم الاختصاص بالاستسقاء وتجهيز في الاحكام فيقتصر في على موضع البصر وضعفا
خاص **قوله** ويجوز التمسك بغيره انى ولو استجر بالخص بالتمسك كفى التمسك انى الا انما ارادته اواما
ان حكمها المعلوم مما سبق بغيره انى غير ذلك البصر بالمال لا يمنع اعتبار الجبر من الظاهر وجبه
ان تماسه التماسه وادعه فلا يتقاربت الحكم بطلانه على الجبر الا انهم اجماع الامتياز ويجوز التمسك
انما لان الاستسقاء مخصوص بتيقن تماسه الحكم **قوله** في الكفاية وقيل في
المراد في المطلق والمراد به ما يستحق المطلق اسم عليه من غير قيد ويعتق سلبه هذا بيان
لمراد من قوله المطلق فقد تقرر في لفظ على قانون اهل اللغة وعرفنا في جسي الحجة الكسرية

بسم الله الرحمن الرحيم

سبوتية والاخرى سلبية والامر ان يقول ما يستحق ثبوت ذلك له عند اهل العرف والكراد بالاطلاق اسم
الامر عليه جعله باذنه بحيث يستفاد من غير توقف على قرينة ولا يفتقر الى التوقف على الخلق
اسم الامر على الانسان في امره بغيره مع ذلك كما يقع امره بالقرينة والامر بالامر لا يستحق ثابت
وان جاز مثل هذا التقييد بخلاف المضاف فان تقييده لازم ولا يستحق الاطلاق المذكور والامر
باعتباره سلبية عدم صحة هذا الاستعمال بحيث يخطئ من سلب اسم الامر عن المستحق
الاطلاق عليه وهذا الظاهر من الحديث والخبر فاحتمل ان يكون قوله خاصة حال التقديم من المحر
لغيره وهو الظاهر في غير ما ذكره والامر ان يفهم بالامر من معناه من غير سائر الملاحظات فكلما يرد
الخاصة عند بعض الاصحاب اذ ليس كذلك ولا التراب على ان الظاهر غير تام فانما تأمل الوجود انما
لظهور التراب والامر هو ما دام على اصله فليس ظرف للامر فكذلك فان خاصة بمعنى الكلمة
الاختصاص المذكور ثابت للظن في هذه دوامه على اصله فليس فان خرج عن هذا مما يرد ظاهر
الامر ان يرد على الظاهر من انما يحقق في الشيء باذنه واصل هذا الى الاخر فاقطع به كالرخصة او غيره
من الاصطلاح التي تنافي في الامر وقد اقتصرنا على بيان حكم التمام من الظاهر والى يستحق
حكم التغيير لما يفهم من انما يرد في وقوع الاشياء غير التمام من حكم التمام وعلم على العين وغير
بيان الوجود الا انما يرد في التمام في الما والوقت فيه مضافا وحكم التغيير بالجدد بما يرد في الما
حكمه الذي يورد في هذا الوقت واعلم ان التمام في قوله عجزا في ظاهر ما يقع في التمام بنسبة ما يقع
فيه سريه كان ما لا ينشأ له انما عجزا في الما كما يظهر في قوله والامر والخلق ما في قوله وهو
ومرره كالنور والامر واقعة في الما كانت اقسم ثلثة نظرا الى اختلاف احكامه في اختلاف
هذه الاقسام الثلاثة عند اكثر الاصحاب فلان انقسامه اليها باعتبار احكامه في الما والوقت
به انما لان الما والوقت معين من اقسام الزمان يعتبر فيه الكثير اتفاقا سوى عدد من
انما يفتقر بخلاف انما في الما هو هذا الظاهر به ووجه الما انما هو ما في الما بالاصطلاح
التي هو عليها في اصله فلو كان الامر انما يفتقر في الما الى انما يخرج عليها من حيث هو ان كان باقيا

واما ان كان الماء سلافة من راحة مكتوبة في كتابه كان له في اصله ام لا واعلم ان الله تعالى قد
 اراد على الشيء الذي لم يزل عليه والاول في الابد والآخر في الابد في قبال الكوار وهو قد يكون
 هذا الوجود خاصا كونه بالنسبة الى الكمال والعدم خاصة كالمطهره بالنسبة الى الصلوة وكلها معا
 كالاجزاء في التلخيص الاصلية في الماء بالنسبة الى الطهورة فانها من الوجودات متعينة في وجودها
 يتبع وجود الطهورة والعدم في معنى ان عدمها يتبع عدم الطهورة ولما كان عدمها في معنى
 فيه عدم جزء من اجزاءه كان عدم واحد من الاوصاف يتبع عدم الطهورة في الجارية في الوجود
 متعلقة بالعدم في معنى يتبع عدمها في معنى من الحركات في التغير في المعنى لا يتغير في
 الماء اذا كان كماله العقل في قوله وانما يتغير في المعنى وهو معنى على ما يعلم في قوله تعالى
 في القاموس في معنى الماضي معنونه مذكورة **فان** اذا كان لا متعادلا في ذلك الشرط
 اكثر في الجارية في كماله لو كان دون ذلك عنده وصنفه عموم الشرط الى الكمال لعدم
 قبول الجارية بالكلية وهو ضعيف في معنى لفته كذه الاعمى فانها من التغير في المعنى
 به من العموم معارض لعدم نفي البرهان في البول في الماء الجارية من غير تقيده بالشرع في الوجود
 والشرع والعلية المستفادة من تعليل الحكم على صف الجارية **فان** ولو تغير بعضه فيكون
 ما قبله وبعده ولا يلزم ان ما قبل المتغير لا يتغير على حال لكونه تابعا على ما افترقه المصنف
 من بقائه كغير متغير وانما ما بعده فان لم يستوجب التغير عمود الماء الى جميع اجزائه في الوجود
 والحق فذلك ولا يشترط الكمال لبقاء الانحصار في التتابع وان الاستبعاد فلا يمنع من الكمال في الحقيقة
 الانحصار والاكالات في الوجود والطلاق عبارة المصنف في هذه الاوصاف لا على الشرط الى الكمال
 في الجارية وهكذا يصح في غيره من مسائل الجارية **فان** وما انما هو في القاطع كالجارية
 فلا يشترط فيها الكمال ولا يعتبر جبراً من غير ان لا يلاق الخبر جلاء لا يشترط في انحصار
 من ان شرط الكمال في الجارية بل شرط الجارية هذا وقوله كالجارية مع قوله فان لا لفته في الجارية
 بعد النطاق في قوله فان لا لفته في الجارية بل شرط الجارية في معنى على مقابلة الاوصاف في الوجود

فان كان

فان كان الماء سلافة من راحة مكتوبة في كتابه كان له في اصله ام لا واعلم ان الله تعالى قد
 اراد على الشيء الذي لم يزل عليه والاول في الابد والآخر في الابد في قبال الكوار وهو قد يكون
 هذا الوجود خاصا كونه بالنسبة الى الكمال والعدم خاصة كالمطهره بالنسبة الى الصلوة وكلها معا
 كالاجزاء في التلخيص الاصلية في الماء بالنسبة الى الطهورة فانها من الوجودات متعينة في وجودها
 يتبع وجود الطهورة والعدم في معنى ان عدمها يتبع عدم الطهورة ولما كان عدمها في معنى
 فيه عدم جزء من اجزاءه كان عدم واحد من الاوصاف يتبع عدم الطهورة في الجارية في الوجود
 متعلقة بالعدم في معنى يتبع عدمها في معنى من الحركات في التغير في المعنى لا يتغير في
 الماء اذا كان كماله العقل في قوله وانما يتغير في المعنى وهو معنى على ما يعلم في قوله تعالى
 في القاموس في معنى الماضي معنونه مذكورة **فان** اذا كان لا متعادلا في ذلك الشرط
 اكثر في الجارية في كماله لو كان دون ذلك عنده وصنفه عموم الشرط الى الكمال لعدم
 قبول الجارية بالكلية وهو ضعيف في معنى لفته كذه الاعمى فانها من التغير في المعنى
 به من العموم معارض لعدم نفي البرهان في البول في الماء الجارية من غير تقيده بالشرع في الوجود
 والشرع والعلية المستفادة من تعليل الحكم على صف الجارية **فان** ولو تغير بعضه فيكون
 ما قبله وبعده ولا يلزم ان ما قبل المتغير لا يتغير على حال لكونه تابعا على ما افترقه المصنف
 من بقائه كغير متغير وانما ما بعده فان لم يستوجب التغير عمود الماء الى جميع اجزائه في الوجود
 والحق فذلك ولا يشترط الكمال لبقاء الانحصار في التتابع وان الاستبعاد فلا يمنع من الكمال في الحقيقة
 الانحصار والاكالات في الوجود والطلاق عبارة المصنف في هذه الاوصاف لا على الشرط الى الكمال
 في الجارية وهكذا يصح في غيره من مسائل الجارية **فان** وما انما هو في القاطع كالجارية
 فلا يشترط فيها الكمال ولا يعتبر جبراً من غير ان لا يلاق الخبر جلاء لا يشترط في انحصار
 من ان شرط الكمال في الجارية بل شرط الجارية هذا وقوله كالجارية مع قوله فان لا لفته في الجارية
 بعد النطاق في قوله فان لا لفته في الجارية بل شرط الجارية في معنى على مقابلة الاوصاف في الوجود

فان كان

دائرة مع الاسماء الموجبة باعتبار دلالة الوصفية لا الجودية من شيوخ الاطراف فلا يتعين بعضها بعضا
والا يبرهن الحكم من بعضها البعض بل يختص موضوع ملاقات النجاسة بالنجس والنجس بالنجاسة
هو التماسا نظر الواقع لا الصانع بل ان لا يراه عراقي كطريقا منها احد وتسعون مثقالا
احمد بن علي بن طرطوشا وطرا وضيق بالوفاي المستحسنين الاصحاح الاول وعليه الفتوى **قوله** او قلته
اشبار وضيق طولا في عرض في عرق اراو يعني ضربا بالحساب ليكون الحكم دائرة مع هذا المقدار ان التوزن
هذه الصورة فيكون مجموع كتبيها اشبار اربعين وسبعة اشبار وشرا القليل لا يوزن انما اذا بلغ
مجموع الامداد الثلثة الى عشرة اشبار ونصف كان كراسي كان كتبه يبلغ ذلك ام لا **قوله**
سوي قلت النبي سنة كرو من الاسر من الدم او كثر من خالف الشيخ وه في كل حال الحكم الا ان
التعليق بالدم وقد بحث لا بد من النظر في ام لا يكون يدركه العقل وشك في المعنى من الامور
قريب لا ينجس اليها التعليق بقوله على رواية لا دلالة فيها على ذلك والاجماع في الكسائر **قوله** وسوي
كان هذا تقدير او اية او حصة او غيرهما خالوا كنفيد ولا في ما الا انه والحوض تحكما في النجاسة
وان كان كثيرا وصغره **قوله** والمجوز في الاشبار على المساء والمساءد بالكم والوجود على
وهذا الذي يراى مستوي الخلق **قوله** والتقدير تحقيق الاقرب بطريق من كلام ابن الجوزي ان الكبر
مبلغ كبره من حبة شبر ان التقدير قريب لان هذا الشئ ما شابهه وكان قريبا منه فله
لغنى شيئا بسبب لم يتبين وهو من حيث في هذه العامة والاجماع ان تحقيق فلا يقتصر على
شيء ولا يمكن كبره وهذا سوالا ان احدها ان احد الحديث للكبر من جوارح الارباب وهو من
حق ان قلنا يكون شبر خمس مائة شبر اربعة اشبار مع التساوت كيف يكون التقدير تحقيقا الثاني
ان حصار كل من كبر يدى الكبر لا ينطبق على الاخر ولا يساوي به على انه قد قيل ان الكبر كان
كل واحد من اجزاء الثلثة كش اشبار وهو قدر القيسر اختار ما كنه في الخلق في فيظهر
التساوت وكيف يحضره واحد من مختلفين وقد كان اللازم الحكم للاقل يكون كذا كونه
دون الاخر والجواب عن الاول ان ليس كبره من التقدير الحقيقي عدم التساوت اصلا فان كبره من

دائرة مع

دائرة مع الاسماء الموجبة باعتبار دلالة الوصفية لا الجودية من شيوخ الاطراف فلا يتعين بعضها بعضا
والا يبرهن الحكم من بعضها البعض بل يختص موضوع ملاقات النجاسة بالنجس والنجس بالنجاسة
هو التماسا نظر الواقع لا الصانع بل ان لا يراه عراقي كطريقا منها احد وتسعون مثقالا
احمد بن علي بن طرطوشا وطرا وضيق بالوفاي المستحسنين الاصحاح الاول وعليه الفتوى **قوله** او قلته
اشبار وضيق طولا في عرض في عرق اراو يعني ضربا بالحساب ليكون الحكم دائرة مع هذا المقدار ان التوزن
هذه الصورة فيكون مجموع كتبيها اشبار اربعين وسبعة اشبار وشرا القليل لا يوزن انما اذا بلغ
مجموع الامداد الثلثة الى عشرة اشبار ونصف كان كراسي كان كتبه يبلغ ذلك ام لا **قوله**
سوي قلت النبي سنة كرو من الاسر من الدم او كثر من خالف الشيخ وه في كل حال الحكم الا ان
التعليق بالدم وقد بحث لا بد من النظر في ام لا يكون يدركه العقل وشك في المعنى من الامور
قريب لا ينجس اليها التعليق بقوله على رواية لا دلالة فيها على ذلك والاجماع في الكسائر **قوله** وسوي
كان هذا تقدير او اية او حصة او غيرهما خالوا كنفيد ولا في ما الا انه والحوض تحكما في النجاسة
وان كان كثيرا وصغره **قوله** والمجوز في الاشبار على المساء والمساءد بالكم والوجود على
وهذا الذي يراى مستوي الخلق **قوله** والتقدير تحقيق الاقرب بطريق من كلام ابن الجوزي ان الكبر
مبلغ كبره من حبة شبر ان التقدير قريب لان هذا الشئ ما شابهه وكان قريبا منه فله
لغنى شيئا بسبب لم يتبين وهو من حيث في هذه العامة والاجماع ان تحقيق فلا يقتصر على
شيء ولا يمكن كبره وهذا سوالا ان احدها ان احد الحديث للكبر من جوارح الارباب وهو من
حق ان قلنا يكون شبر خمس مائة شبر اربعة اشبار مع التساوت كيف يكون التقدير تحقيقا الثاني
ان حصار كل من كبر يدى الكبر لا ينطبق على الاخر ولا يساوي به على انه قد قيل ان الكبر كان
كل واحد من اجزاء الثلثة كش اشبار وهو قدر القيسر اختار ما كنه في الخلق في فيظهر
التساوت وكيف يحضره واحد من مختلفين وقد كان اللازم الحكم للاقل يكون كذا كونه
دون الاخر والجواب عن الاول ان ليس كبره من التقدير الحقيقي عدم التساوت اصلا فان كبره من

دائرة مع

تفاوت فكيك الاشياء بل المراد عدم جواز نقصان شي عما جعل هذا بعد تعيينه في قدره
وعلى الترتيب يجوز وعدم الثاني ان الظاهر ان اختلاف الحد من اختلاف كميته في الزمان باعتبار
الرقعة الصفاة متباينة في ما يلحق مقدار من ماء مخصوص الكمية باحداه دون الآخر وبذلك في
ما ذكره مع فرض الاستقراء فالحد الحقيقي هو الاقل والزيادة من اصل الاستقراء **قول** لو تغير بعض
الزيادة على الكمية المراد بعض المجموع الزائد على الكمية لبعض ما به الزيادة والكم يستلزم قوله ان كان
السابق اخصا من اللاحق **قول** لو اعترف ماء من الكمية المستقلة بالشيء المستقيم كانا في ظاهره والي
جنا الترادف بالمتنوع حاله كونه مستهلكا ليشمل الجامده والمبايع فيكون غير المتغيرة في الحكم الثاني
المستفاد وجب ان يكون الاختلاف بآثار على وجه يكون الماء مستويا عليها فلو كان انما هو على
شيء فثباتها فجميعه بنقصان الكمية ولذا في شئ منه في انه الاختلاف في لو اعترف في العكس
الحكم فيكون المتفاوت وراطن الانا جنا والسابق في ظاهره الانا ظاهر **قول** ولو وجد جنا في الكمية
وشك في وقوعها قبل بلوغ الكمية او بعدها فيكون الاربع ان النقص في شئ من الكمية
اجتماع جميع الكميات لتعريف النقص وكذا الاربع ان بلوغ الماء حد الكمية بسبب الزيادة في كونه
قبوله مع اتفاق الكميات من ذلك فاذ وجدت النجاسة وبلوغ حد الكمية فيها ولم يزل الساق
واللاحق كان محكوما بطلان رتبة لان مقتضى التلويح انه هنا موجود وهو بلوغ الكمية والمانع
عنه هو عدم النجاسة لغيره مشكوك فيه فينتفي بالاصل فنعني القضي على ما هو مقتضى التلويح
وهو النجاسة فان تأثيره مشروط بعدم الكمية ولا يكون ذلك الا مع سبقه وهو غير معلوم فيجب
بالاصل **قول** ولو شك في بلوغ الكمية فهو محسب لان مقتضى التجسس في وجوده والمانع مشكوك
فيه فينتفي بالاصل كالسبق كثر الحكم بالنجاسة هنا مطلقا مشكوك في وجوب اعتبار هذا الماء اذا
تعين الاستقراء لانه اذا تحقق تحصيل الماء بالظاهر على الاعتبار وجب الاعتبار وتجرى التسمي
ولا الصلوة بالنجاسة من دونه فيمكن قوله على ما اذا اعتذر اعتبار بلوغه حاشا في حله
به الجهل بقدر ذلك الماء حين وصول النجاسة اليه وهو ذلك **قول** ما ليس ان غير النجاسة

من شئ

عن شئنا الشهيد في شرح الارشاد البيراني جامع ماء نابع من الارض لا يتعداها ولا يخرج عنها
مساها واما مقتضى الاخير موجب لاجل التعريف لان العرف الواقع لا يطهر من عرفه وهو يعرف
ذمنا على ان عليه اعم عرف غيره وعلى الثاني فيعرف العرف العام اعم الامم منه ومن الخاص منه
انه يشك في ارادة عرف غيره واما الاربع فيغير الحكم بتغير النجاسة في العرف حكم الوجود سميت
باسم وطلد ان ظاهره الذي يقتضيه النظر ان ما ثبت اطلاق اسم البير عليه في زمانه او من
احد الامة انحصار من كان في العرف والحجاز فيثبت الاحكام له واضح وما وقع فيه الشكل
فالاصل عدم تعلق احكام البير به وان كان النهر بالاصطلاح **قول** وان لاقته من غير
تغير فثباتها في محل البقاء على الطهارة اذ لم يتغير النجاسة ما يستلزم للاخبار في المسئلة اقول
وقوله فيكون انما هو في شئ من الكمية لان مقتضى التلويح انه هنا موجود وهو بلوغ الكمية والمانع
عنه هو عدم النجاسة لغيره مشكوك فيه فينتفي بالاصل فنعني القضي على ما هو مقتضى التلويح
وهو النجاسة فان تأثيره مشروط بعدم الكمية ولا يكون ذلك الا مع سبقه وهو غير معلوم فيجب
بالاصل **قول** ولو شك في بلوغ الكمية فهو محسب لان مقتضى التجسس في وجوده والمانع مشكوك
فيه فينتفي بالاصل كالسبق كثر الحكم بالنجاسة هنا مطلقا مشكوك في وجوب اعتبار هذا الماء اذا
تعين الاستقراء لانه اذا تحقق تحصيل الماء بالظاهر على الاعتبار وجب الاعتبار وتجرى التسمي
ولا الصلوة بالنجاسة من دونه فيمكن قوله على ما اذا اعتذر اعتبار بلوغه حاشا في حله
به الجهل بقدر ذلك الماء حين وصول النجاسة اليه وهو ذلك **قول** ما ليس ان غير النجاسة

من شئ

تغير في المضافين بيان ان المضاف له ان خاصه ما البير ملاقاة الفاسه تقتضي نجاسة الماء الواقع
لاستعماله ان يكون بعض الماء الواقع على طاهر او بعضه غائب عن عدم التغيير وحيث العود
الدار على عدم انفعال الماء الاصله تغييره بالنجاسة الا ان اورد في اللاحقة ان النجاسة لا يرد
التغيير في المضاف **فصل الثاني** في المضاف الى المضاف له المضاف له هو ما فضل من غير النجاسة
ويراد هنا ما بارثه جسم حيوان مع قلته فان النجاسة من جهة طهارته وحياته وكرهه فيكون
لا انفعال له بالشر **فصل** المضاف هو ما لا يصدق المطلق اسما على ما عليه من غير
عند الحكم بعدم الصدق وبما كان السلب في جوارحه عند اهل العرف كما تقدم في بيان مطلق
المطلق وما كان المضاف مطلقا لمكانت خاصته متعلقا بغيره كما في المضاف والمضاف له
قد بينا فيما سبق ان التوفيق لفظي كالكبر عدم توفيق المضاف المستفاد من قوله لا يصدق
فان في جملة التوفيق لان التوفيق اللفظي بلفظ بيان موضوع اللفظ فيكون في الاستان مطلق
آخر هذا التوفيق استعمل في ذلك واوضحه في المضاف المضاف له هو العشر فينت **فصل** وهو ظاهر
غير مطلق الا من الحديث والآخر الحديث يمكن ان يكون اعاده لاصح اللفظ في قوله ولا من الحديث
لاعتنا به بالرد على الجاهل في ذلك فان خلاص الامر قد وقع الخلاف فيه فقال ابن بابويه
بمنه من الحديث بقوله على رواية شاذة وهي ان التوفيق مطلق من الحديث لصدق اسم
الماثور به وهو الفصل على ان النجاسة وهي صنفان وما اذاعه من الصدق فموج
وقد استدلو على الخصا والطهور في المطلق قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا احاديث
حيث ان ذلك وقع في موضع الامتنان فلو لا ان الخصا ان ذلك كان النجاسة لم يكن في القرآن
بالاعمال وان دفع الحديث وانه الحديث حكم شرعي فيكون على ورود الترجيح في ذلك
ذلك المضاف فلا يكون استدلالا بمفهوم الوقت الضعيف **فصل** فان ما ذكره من طاهره
ما كمل في ان بقي الاطلاق فلو علمت ان في ان بقي الاطلاق في المطلق اذ بالكره في حديث الطهور
في الجمع على ذلك التحديد فلا يستلزم بقاء الاطلاق فيه بالكره الا ان يراد بالبقاء المصداق او التغيير

قد روي عن مطلق ينبغي على الاول ان يعود الى الجمع وان كان خلافه استعمل من موقوف الكلام اذ لو
اعيد الى المطلق لصار هناك في مطلقه وهو كذا من غير علم القايده الا ان يراد بالمطلق
الاصح في الموضع مما ذكرنا فكيف يتقدمه فان بقي الاطلاق في مطلقه ولو جعل التغيير في مطلقه
يستفاد من الرد على بعض العامة الذي يقول اذا استعمل المضاف المضاف له في مطلقه
قد راد المضاف والمضاف له وفي ذلك ظاهر لان الحكم تابع للاطلاق وقد تحقق **فصل** وهو انك
والحسين والكا وغيره ان يقال ان المضاف من المضاف له المضاف له المضاف له اسم واحد من الاستعمال
التجديد ورد على عارضة لا يوجب **فصل** والمضاف المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له
صاحبه المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له
الي كل من يصدق في النص **فصل** والمضاف المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له
بالجمله الا ان في الحديث المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له
وولادته على الاصح وقيل بالجمع الحكم بعدم اسلامه وهو تحقيق **فصل** ولو جاز المضاف
اعتبر بالمطلق الكثير فغير اكد لوصافه في المضاف على طهارته فان سلم الاطلاق خرج عن كونه
مطلق الاطعام او الحكم الا لا واصله وان قال في تفسيره الحاق التوفيق بالنجاسة بالتوفيق بالكتبة وصحيفه
واما ان في اعني الحكم بطهارة المضاف النجس مع بقاء النجاسة لا يصدق بالكتبة والكثير الطاهر فهو
محمول في هذا الكتاب في غيره وهو مشكل لان طهارة النجس متوقفة على شيعه انما الطاهر
في جميع اجزائه وان خلاطها به وذلك غير معلوم على انه بالاشوع تنفصل اجزاء المضاف بعضها
بعض غير ولو وصف الكثير في المضافه والاصح الخروج عن الطهارة ايضا وينبغي ان يعلم ان
الترجيح ما اذا اعيد المضاف النجس والعق من المطلق الكثير في المضافه فلو انعكس التوفيق
وجب الحكم بعدم الطهارة في غير المضاف منه المضاف النجس في المضافه فيجب على نجاسته لان
المضاف في المضافه والمضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له المضاف له
المضافه فيتم ما كمل في الطاهر وبقي الاسم في المضافه والافضل في المضافه المضافه المضافه

المتكلمين ان يفتوا في وجوب التيمم خاصة وان لم يوجبوا الوضوء بعده لان التيمم فيه كذا في كلام
 الشافعي والحنابلة ونظير من ان الشافعي يقول بوجوب الوضوء بعد التيمم ولا يوجبونه والذين يوجبون
 كلام الشافعي وانما يفتون في المناسب لصحيح النظر وهو الاثر اذ بعد المنع وصدق الاطلاق
 وصحة الوضوء لا يكاد يتروك احد في وجوبها في كلامنا في وجوب التيمم ووجوبها في وجوب
 ان الطهارة واجب مطلق فيجب تحصيل شرطها ولا ياتى الا بالتيمم وما لا ياتى الا بالتيمم
 الا به فقد واجبه الزم المصنف بتنا في وجوب الطهارة وعدم وجوب التيمم لان الماء
 المطلق ان تحقق وجوده بالتيمم في الوضوء به ووجوب التيمم والا وجب الحكم بعدم صحة
 الوضوء دفعه الشافعي بان الطهارة واجب شرط بوجود الماء والتيمم فلا يجزى
 لان شرط الواجب التيمم شرط غير واجب جوابه انه ان اراد باليجاء الماء لا يدخر في صحة
 المكلف في شتره الامر بالطهارة به حق ولا يضربا وان اراد بالاناء فليس يجزى اذ لا
 دليل يدل على ذلك ولا يوجب المكلف في وجوبه معلوم كونه مقدورا للمكلف والامر بالطهارة
 فالامر بالاناء فلا يجوز تقيده بالاناء بل والامر بالاناء في مقتضى الامر بالطهارة
 ان لم يجد ماء آخر والا وجب تيمم **اقول الفصل الثالث** في استعمال الماء الوضوء فانما هو
 مطهر وكذا فضله وفصله في خلافه في ان ماء الوضوء على وجه الاستعمال امران
 ظاهر مطهر وقد خالف في الامر من بعض العامة **قولنا** وما ماء الغسل من الحدث الا كغير
 فانه ظاهر اجماعا ومطهر على الاصح بل هو من العبادة ان الخلاف في رفع الحدث به ثمانية اربعة
 الحديث حيث جعلنا كونه مطهرا او اطلق في الشارع فتد الاجماع على جواز ان لا يثبت
 به وحكي شيئا في الكفر في ذلك خلافا ولعله الصواب والقابل بان غير مطهر الشيطان وجاء
 انشاء في انما رخصته والاصح محتمل المصنف ليعتق ومن ظاهر قوله المصنف ان ماء الغسل
 من الحدث الا كغيره ان الخلاف غير محتمل بالغسل من الجنابة كما صرح به في المختلف واعلم ان
 المراد بماء الوضوء والغسل الماء القليل المنفصل عن اعضاء الطهارة اذ الكثير لا يتصور

فيه الاستعمال

فيه الاستعمال والمتردد على الاعضاء لا يمكن الحكم باستعماله والا لا يمنع فعل الطهارة **قولنا** والمستعمل
 في غسل الجنابة عن غير من لم يتغير بالجنابة هذا هو القول الاكثر بين متأخري الامامية والشافعية
 بين المتقدمين ان غير رافع كما يستعمل في الكبرياء والركن في وجوبه او ليس وقوله في الشرط
 لعدم جناسه اذ لا يتغير والام لم يظهر الحمل لانه اذا اتى بوجوبه لم يعد الحمل طهارة والتميم
 المصنف لعدم جناسه حين الورود بل بعد الانقضاء او فيه اعتراؤه بالغير عن دفع ما استدل
 به من مكان قريب فان جناسه القليل الملاقي للجناسه بعد مفادتها لا يعتد به وقوله في
 في الخلاف بطلانه ما والغسل الاخره وانما هو ان موضع الخلاف ما الغسل المعتبر في التطهير
 دون ما سواه وكل بعض من المصنف وشيخه من سعي القول بجناسه الغسل المطلق وان زاد
 الغسل على العدد المعتبر وعلمه من قوله في غير ذلك في الشك بعد عصره في اول الدلالة
 فيه لان هذا الحكم الماء الوارد على الحمل فيسقط بعد الغسل المعتبر حكمه بالطهارة فلا يعتد
 لانفا الماء والغسل على الشهود وقوله في جناسه الشهادة والاعتناء في هذا يكون ماء الغسل
 كغسلها قبلها **قولنا** عداها بالاستسقاء فانه ظاهر مطهر ما لم يتغير بالجناسه او يقع على جناسه
 حاربه الشافعي الاصحاب من غير اشارة الجناسه ماء الاستسقاء من الحديث والتقدم على عدم جناسه
 وحكمه العداوة في عدم جناسه التيمم في خلافه لم يدل على ذلك ولا فرق بين التيمم وبين الاستسقاء
 وعليه الا ان يتغير من التيمم والاب من التيمم وغيره اذ اصابه من الوضوء والاعلاق كما تكفي
 بشرط كماله ما حوزت على اشتراطها ولا يلزم الا لا يتغير بالجناسه ولا يقع على جناسه
 بخلافه مما تكلف كانت اوله وقد ذكرها المصنف واشترطها لظاهره وبشرط ان لا ياتى على
 ذكره ان لا يتغير مع الماء ارجاء من الجناسه صفة لا ياتى الا بجناسه الحاربه بغير الجناسه
 مقارفة الحمل وان لا ياتى على جناسه الحديث من جناسه لولا ولا بعد ما قيل من اشتراط
 سبق الماء البعد الى الحمل لم يقارنهما لان البعد يوجب على كل حال ولا اثر للتقدم والاضاع في ذلك
 نعم نبوت العفو محذور بالذوات جناسه كونهما آلة للغسل فلو تمت لانه لم يمت

الاستحالة فلا غنى وحاصل عدم زيادة الزيادة في وجهان (أظهره) لعدم الانهال في التفسير شي
 الا صفاق التمسك لا مطلقا واعلم ان قول المفسر فان ظاهر مقتضاه انه كونه من الحياء والطاهر
 في شئ من الطهارة لا يغفل في الاستحالة على ذلك الاجماع وقال المحقق في المعبر ليس في الاستحالة تنقيح
 بالظهور انما هو بالحق في ظهور القاطنة في استظهار حال شخص في الكبرياء والعدل اقرس بليق البراءة
 بغيره فقلت اللازم بعد الاكبر من عدم الخلق العفوية او القدر بطيئة لانه انما هو صائر
 من كل الوجوه انما لاننا اذا لم ندره بيده ثم باشره ما قليلا ولم يجمع من الوجوه ان كان ظاهر
 لا محالة الاوجب المنع من مباشرة حكمه الوجوه لانه اذا كان قليلا فلا يكون العفوية مطلقا وهو
 ملاقاة في غير من كلام الاصحابر فكل ما ذكره المفسر في وان كان ذلك عوطا **وتكره**
 الطهارة بالشمس في الآية الاصل في كراهية ودوام الشمس بالنسبة لغيره مطلقا في البراءة والطاهر
 انما لا فرق في الكراهية بين الآية النظمية وغيرها وكذا في كراهية في قطر جبارا ولا وقوف في الخلق
 الملاقاة في الشمس والتعليل خوف البرص تنبيه على الحكم في النبي عليه ولا ينفرد بخصيصه والاعتقاد اذ
 مخصص الكراهية ببعض كون ذلك في اناء منطبع وقطر حار وقد دللنا على صحة ذلك الاستحالة في
 الى الشمس فيم الحكم ما شمس بنفسه ولا يشترط بقا السكونه استصحابا لما كان والقول بان شمس الطهارة
 صغيرة على هذا القول المفسر المختص بل الشمس كان ولي وهذا الكراهية في الاستحالة على
 صدق القول في الاستحالة اذا لم يعم ام للعبادة كل محقق ولعل الاول اوضح فان قيل لم يكن
 استظهار محذور بالوجوب دفع الضرر قلنا ليس بمعلوم الوقوع ولا مطلقا وانما هو محذور
 الى حلاله لانه وكما ذكره الطهارة به بكرة الشمس به لورود الخبر به وهذا كونه باق استصحابا لا
 بعد القول في نظر اليا في محذور **واعلم** ان التعبد بالآية يشترط اخذها بالحكم بالشمس بها وهو
 كذلك فلو شمس انما في حوضا مسا قبله بكرة استظهار وهذا غير هذا الحكم بالشمس ام يعم
 الكثير لا يحضر في الآن نفس على شئ بخصوصه لكن المطلق النص كلام الاصحابر يتناول ذلك الخوف
 قولنا محذور ومعلوم ان الكراهية انما هي بوجودها آخر الطهارة فان لم يوجد وجه استظهار

وقيل في الحديث بانفسه بالادامه الحاصلة على الاضداد بان فيه احوال تارة تعالج لبيت ولان
 من يقاوم الارباب لم يعم ولا يعمدون البيت لم يعم شي من الخصال لانه من غير **وعلم** ان الحكم لا يعم
 مستحالة الادامه العاقل جازا من الخامس لم يصير المفسر في عدم النص بذلك في الاضداد انما
 الذي يورد النص من استصحاب في العرفه صحت السند وقيل في صحة الادامه ان هذا النص لا يعم
 ظاهر وانما كان النص في المنع لم يعم الحكم الكاظم ٢ ينفي البرص من جهة الشرب والابواب يظهر
 منه انما هو محذور والى ذلك تنبيه النظر في الشك في العبادات يكون على كل حال انما كانت لغيره
 وان كان اجتنابا لغيره **وتكره** في الشرب بعد غيره طاهر فانما افضل من غير الشرب في ذلك
 لانه كونه التزم عدم نجاسة الماء الواردة على الحكم التمسك به لم ينفرد به ولا لم يعم الحكم فانما
 انفسا ظهر اثر ملاقاة النجاسة فيه فيجب في السابق فاذا عذر الشرب من الغسل التمسك به فيجب
 حكم الطهارة قطعا ولا ريب انما التمسك به من الماء على حكم الطهارة فلو باق احد في غيره فافضل
 منه شي كان خافا لم يعرف من ان اثر ملاقاة الحكم النجس انما يظهر بعد الغسل وقد عرفت ما فيه
 والظاهر ان هذا الحكم ينفرد بمقتضى الغسل المقتضى لخص الطهارة فلو حصل زيادة على المطلق كان
 ماء الغسل الزايد طاهر لعدم ملاقاة الحكم في حال نجاسته مع امكن ان يكون نجاسته ايضا
 لانفسه انما من الماء التمسك في كماله وهو التمسك بعد الغسل وهو بعيد مع ان الاصل عدم **تكره**
المفسر في نظرية النجاسة النجاسة اعم العقل فانما يظهر بالأكبر وهو عليه لا بما ذكره في الاصل
 المراد بغيره كونه في كراهية بالاضافة الى انما ذكره لا يظهر بوجوده انما الحادي وما المفسر
 اليه وكذا القول في كراهية الاستحالة على الكراهية لا يقتضي بالتمام كما سبق وانما بالدفوع وقوع
 جميع احوال الكراهية في زمان قصير حيث يصدق اسم الدفعة عليه عرفا لاقتناع ملاقاة جميع احوال
 في ان واحد ولان الاستحالة العرفية المراد في قوله ذلك تقول جازا دفعة ولا تريد هذا
 المعنى وقد عرفت في الكراهية بالقول كره عليه مستعمل وفيه تسامح لان حصول الكراهية جزا الى النجس في
 نقصانه عن الكراهية فلا يظهر في لورود النص بالدفوع وتصريح الاصحابر بها وان لم يريد به

الامر من الدليلين وما يجب ان لا يضر فيه كان وجهه **قوله** وتكثر تلك المطر الخاطى للبيان
 وهو الخطاب مستند هذا الحكم الرواي كرويه عن ابي الحسن موسى ٢ ولو كان هذا المطر اوجه
 ابرز الشكوك بطريق اول وهذا اشكال كقولنا ان ترك الاستصحاب من النجاسات المتكثرة يقتضي
 المساواة في الحكم بين جميع محتملاتها لان ترك الاستصحاب صحيح قيام الاحتمال على التوهم فينبغي
 حال العوزة رطبه وبأبسه وحال البطل اذا كان بول رجل وامراه او غنم او غيرها مما في ظاهر مباركة
 بعض من خرو الكلاب مما لا يضر فيه وقد اطلق المحقق في كنهه القول بما لا يورث حاله بطل
 لحد من الاضرار فيه ومما يحل على نجاسات نجس مما لا يتم ذلك عندنا بل يقتضي ان التزج لا يخلو
 النجاسات ويمكن تنزيل الرواي على ما في المطر الخاطى لهذا النجاسات مما استدل به اعيانها ولا
 في ان يكون ما هو النجاسة اخف منها فيندفع الاشكال **قوله** وسيم كونه الطير كالجماد والنعام
 يتبعها في سائر قسمة الطير لان الكراد بالبر هذا النجاسة والنعام ما بينهما والتشبيه بوجه
 على غير ذلك لان التشبيه غير المشبه به ويمكن دفعها بان وجود الجماد ونحوها والنعام ونحوها
 وما بينهما صحيح للتشبيه **قوله** والبول العصي واعتبار الجنب الكراد بالحي النظيم الذي لم يمت
 ولم يحفر به الجنب لعدم النص والكراد بالجنب الخالي يد من نجاسة عينيه وقطع قول القائل
 الجنب يؤذي بان النزول انما هو اذا اعتسل في البير لا بمجرد الملاقاة والنصوص الواردة في
 هذا الباب ظاهرها عدم الفرق لانها وارادة بنزول الجنب الى البير ووجه قول الجاهل وقوله
 فيها وبين ان ليس من حكم الحكم بالكراتس والواجب له ونقد في هذا الحكم اشكال لان التزج لا يستقيم
 كونه نجاسة البير هذا وان كان ظاهرا كلام العقلاء لان نجاسة البير غير نجاسة محله المظلمة
 الغرض اسلام الجنب وكونه من نجاسة عينيه والامر بغير السج ولا يستقيم كون التزج نجاسة
 انما باستعمال الجنب مستقلا عن من يقتضيه فيكون التزج يعود الطهيرة لان ذلك مشروطا
 باعتزال عليه الوجه المعبر وادعاء حديثه والامر بنبذ الاستصحاب ووجوده الا ان راعى من
 الاعتسار كما قد عناه وحدث عبد الله بن ابي بصير عن الصادق ٣ بالجمعي من نزول الى البير في

فما دخل

فما دخل فلا يرفع حديثه كما صرح به الشيخ فلا يطهر النجس عنها ووجهه ولو قلنا به فحل الجنب بالانقض
 واستحقاقه الكثرة الدم فياحتمل **قوله** وخروج الكراد او جمل من الدرس من ان ينجس بالانقض فيه
 والتقدير بالاربعين لا انها جرت بكونه فلو قوتيه حيا اول ولولا ان وجب نفي الجنب وجوبه وجود
 النفس بالانقض **قوله** وفي المذوق جلال الوجع لم يقيد بالشيخ بكونه جلا لا ينافى هذا على ان ذوق
 مطلقا جنس وفي المختلف بعد حكاية خلاف فقال وعلى القولين لم يعلل النجاسة حديثا يتعلق بالنزول
 لها ويمكن ان يقال التقدير بالنزول مستقفا ومن الاجزاء **قوله** وتلفت الفارة والحية كراد الفارة
 اذا دخلت من الاربعين وهو جيب التفت في الحية لها بالانقض على الفارة والذباب والكمون فيها
 ولو ان اوتيت على ما ذكره في التكرار وهو مستقيم وحكي عن المعبر العقل بانها كانت سائلة
 وفي التعليل بعد وحكي عنه النجاسة الى النجاسة بغير انما قدما كالحسن ان الصغير ولو فكر
 محتملة التفت **قوله** ويستحب للعقرب والوزع الكراد بالانقض عند القائلين بانها كراد
 لا تقتضي النجاسة اذ ليس بها نفس وعدم تغير الطير وهو حسن **قوله** وبول الرضيع قبل اعتدائه
 بالطعام الكراد او قد اكرهنا حيث لا يوافق البصير فلا يضر العقل وان لم يمت في سن الرضاعة فلا
 يوجب بارتجاع لعدم النص **قوله** او جيب بعض هؤلاء الجنب قبل ان يمت فيه فنجس وبعضهم لا ينجس
 او جيب بعضهم كثير وحكي شيئا من هذا في بعض ما نسب اليه قوله بعدم وجوب شيئا من هذا في بعض
 المختلف في القول بقتلهم حتى يبروا كرويه وهو على الاول فلهذا ما لا يتكفر عن وجوبه ولو دلل
 عليه كان مالا يضر فيه خصوصا لان الكراد بالنقض الدليل القاطع من الكتاب او السنة الاحاديث
 عليه بمعنى مع عدم اعتبار التفت في الاكل لان كثير من اعدده منصوصا من قبله الا ان فيه
 من هذا القول بالفتن ومصلحة القول بالاربعين وعدم الجواب شيئا مع القول بنجاسة الجماد
 ظاهر المطلق فلم يبق الا القول بوجوب الجميع وهذا المعتمد **قوله** حيز الحيوان وكله سواء بالانقض
 بمزج الكراد لم يطرح في اول وفي وجوب مزج الكراد لم يمت في ذوال النجاسة يتوقف عليه
 لا سيما والدليل على ذلك على الكراد ما لا يمت في ذوال النجاسة فلا نسلم ان الجنب نجس
 عليه كما في النجاسة البعير ولو ردد الحكم المذكور كالشوراد ما يتعلق به كقول (رجل افترق بمزج

٢٠

وحكي عن الضرر شيئا من الغاية الحاق صفة الطيور بالعصفور **قوله** ولا فرق في الانسان بين
 الحكم والظفر فانما بين ادر يس في ذلك فكله وجوب نزع الجميع كما شره الحكم فميتا صحت بان
 جازية حيا وجوب نزع الجميع اذ لا يضر فيه فبعد الموت لولي اذا الموت بجس الطام ومنه ان
 نجاسة واهلها يضر في مختلف ان نجاسته حيا سببا اعتقاد الموت قدز الزمان الموت وليس خيرا لان
 احكام الكونانية بعد الموت ومن ثم لا يفسد ولا يندفن في مقابر المسلمين والتحقق ان ما صحت
 به ابن ادر يس استدل لولا في صفة النص لو رده بوجوده في سبعين كونه الانسان العاقل في
 الحكم والظفر وجوب الجميع فيما لا يضر فيه اذا تم فغير مفترس عليه فكيف جازية الضرر
قوله المحو في الدوم على اعتقاد اي على تلك المير لعدم النضاب العادة مطلقا وقيل المير
 للدوم المحو في ذلك فالتشوين رطبا وقيل ان يكون والا والوجه **قوله** فلو اخذ اليه استع العود
 فالاقرب الانتفاء وجه الحرب اذ الفرض اذ في ذلك القدر من الماء وقد حصل وانما في غير بور
 على المعقولة الاولى والاعراض انما يتحقق بالاثبات بانما هو رطب على وجهه في العهدة والا فليس عدم
 الانتفاء ولا يعني ان نزع هذا الحكم على ما قبله غير طام فلو عطفه بالواو وكان انما كانا في
 لو تغيرت المير بالجميع حكم النجاسة من حين الوجود ان الاصل عدم التقديم واستدراج الوجود
 ان قبل الوجود الحكم يسبق على الوجود ان زمان ما لا متناهي وقوتها فالوجود ان قبله على القول
 لعدم النجاسة بالملامحة لا اشكال للمكان حصول التغيير في ذلك الوقت وعلى القول بالنجاسة لا يلزم
 من وقوعها وحصولها الى الماء فكلما جدد الوضوء وقت الوجود **قوله** فيوز ان يتوالاه الحي
 يستفي من التراجع ان قلنا لو لم يبق عليه **قوله** لو تكررت النجاسة بعد اكل النزع مع الاعتقاد
 وعدمه اي فيمكن من زواج الاكثر لصدق الامتناع وقيل بعدم التداخل لان الاصل في الاستبراء
 اجتمعت عدم تداخل مسباها وصديق الامتناع ممنوع وربما فرق بين اعتقاد النجاسة في
 النوع وعدمه والظاهر عدم التداخل مطلقا ويستفي من ذلك عدم اختلاف نجاسة الواقع
 بالكم فان الدم الواقع في المكان قليلا فوقع بعد ما يخرج من القدر الى حد الكثير يجب منعه الاكثر
 نجاسة لانتفاء التكرارية **قوله** انما يخرج بعد اذ في النجاسة بعد استسائها الحكم الا في الاكل

فراذ

فيه اذ وقع بقاء غير النجاسة الذي لا يستهلك بالما كالماء المسبب لانه في النزع كدوام الملاحة
 المتغير المتغير وانما الحكم الثاني فانما يستقيم على طاهره اذ اقبل وجوب نزع المتغير بالنجاسة حتى يطرأ
 التغيير ثم يستوي المقدور فعلى ما اخترناه من الانتفاء باكثر الاصلية غير النزع مع وجود نجاسة
 الدم المتغير **قوله** ولو امتسكت بالجار يطرأ هذا اذا كان الانتفاء على وجه لا يتغير من عكس
 النجاسة جاز اما اذا استتمها من علو فشكل لان الحكم بالطهارة ما يقع النزع وكذا القول في
 ما المطر والكثير اذا التقي فذهب ورواية كروية تشوب عدم حصول الطهارة بذلك **قوله** ولو كان
 تغير ما بغير النزع والانتفاء في اقرب نزع الجميع وان زال بعضه لو كان على شكل انما الاقرب
 وجوب نزع الجميع في النجاسة التي يكفيها نزع البعض وان زال التغيير نزع البعض انما لو كان
 التغيير باقيا وجه القرب ان المقدار الذي يحسن نزع غير معلوم حيث زال التغيير لانه في
 التغيير نزع لم يدر في حصول الطهارة وانما حكمه من نجاسة فميتا الحكم بغيره على نزع
 الجميع وهذا الاشكال من ذكره من ان البعض يحس على تقدير بقاء المتغير فانه من اوجه صوره
 الاولى ولما لو لم يكن هذا الوجه رجوع من القدر الى التردد ولا يعني صنفه وان الاولوية التي كانت
 ممنوعة ولو سلمت فقد ردت في البعض غير معلوم فعلى هذا ما قرب او كان هو القرب **قوله**
الفتاوى في الاحكام قد جرت عادة المصنف في هذا الكتاب وفي غيره بان يذكر بعد البحث
 التي هو بصدد بيانها مثل اقسام المياه واعداد النجاسات وكيفية الوضوء الى غير ذلك مما
 المباهت فلهذا ذكر فيها الاحكام ما سبق مع كون المباهت السابقة ايضا مشتملة على بيان احكام
 حكماته برعيه ذلك الاحكام الثانية التي تدرت عليها الاحكام الاولى وانما المباهت السابقة
 تتضمن احكام الوضوء واحكام التكليف لانهما قد ذكر بعد ما كان الطهارة والنجاسة والاعتقاد
 التي تتضمنها المباهت السابقة من هذا المعتقد **قوله** يحرم استعمال الماء والنجس في الطهارة
 وازال النجاسة مطلقا كالماء والنجس هذا هو المتعارف اعز طلب الرضا ما من النقص
 الذي يترتب على فعل متعلقه الذم والعقاب وانما كان كذلك لانه استعمال المتعلق الماء والنجس

تجمل العقل ووجه ما اقتضاها من العلم بها يعني الى الحق بين المتخالفين لان طهارة الماء تقتضي
عدم كونه الصبغ المتخلف لعدم صوره حقيقه وانه لا يقتضي عدم كونه المتخلف كونه حقيقه فلو لم يكن
ان يقال ان قديم الصبغ ان كان مستند الى عدم التذكير التي هي عبارة عن حقيقه حقيقه انما يقال
الذي ادعى لزومه ما يقتضي العلم بها وان كان مستند الى عدم العلم بالتذكير لم يمتحها ادعاء من الثاني
لان الحكم بطهارته الماء يستلزم عدم العلم بوجوده والى ما في العلم بالاعلام التماس في الواقع فانه لو
شكك في نجاسة الواقع لم يثبت الماء قطعا على ان العلم بالاصليين المتخالفين واقع في كثير من المصالح
مثلا لو ادعت وقوع العقد في الارحام وخلق فلكم في الماء المطاوعة بالشفقة والارادة الشرعية باعتبار
وهذا القول وان كان الحكم بالنجاسة احوط واوكد مما يلزم الاصحاح على ما **قوله** ويستدلون
بين البير والبالوهم بقدر حقه اذ مع صلابته الارض او فوقه البير والافسح هذا هو الحق
بين الاتصاف وقال ابن الجوزي ان كانت الارض فوقه والبير تحت الارض فليكن بينهما شفا
ذراعا وان كانت صلبة او كانت البير فوق الارض فليكن بينهما سبع اذرع والى هذا القول
لنا ان فيه جمعا بين رواية الحسن بن ابي رباط الدالية على اعتبار الغوصة والحقنة في الحقن الرقيم
ابن قدامة بن ابي الجارود على اعتبار السجود والخمس فيهما ايضا ويدل على تقدير ابن الجوزي
خارجه محمد بن سليمان الدليمي عن ابيه قال سالت ابا عبد الله ع عن البير يكون في حقيقه القيس
فقال انه يجري لها من مذهب الشافعية فاذ كانت البير تنطبق فوق السما والكنية ايسر
عننا لم يضرها اذ كان بينهما اذرع وان كان الكنيف فوق النظيف فلا اقل من اثني عشر
ذراعا وان كانت بينهما اقل من هذا مستويان في مذهب الشافعية اذرع كذا اتفق
له في التمسك وفيه لا ريب على مدحه فظهر طريق الحق فظهر على الزيادة على المسافة
في الاستجاب ووجه فتقير الغوصة والحقنة باعتبار الجبر فان وجه السما فوق بالنسبة اليها فالحق
كما قلت عليه هذه الرواية وانما يظهر ان ذلك مع التساو في القرار ومضمون الى الغوصة والحقنة
باعتبار القرار الى صلابه الارض ورجاوتها فليصل اربعة عرون صوره لان البير والبالوهم
اما ان يكون اعتبارهما بين السما والجنوب وله صورتان كون البير في السما او على مذهب

والغوص

والجنوب وله صورتان وعلى كل تقدير اما تكون الارض صلبة او لا وعلى التقديرين التمسك بكون
البير على قرار الوجوه والبالوهم وتساويان واما صلابته وكذا ان يكون صوره في سبعين مقاييس
الحسن على كل صوره يوجب فيها صلابه الارض او فوقه البير باجماع الاعتبارات والسمع في الثاني
وهي كل صوره يشق فيها الامران واعلم ان قول النجاسة والافسح يقتضي ان تقدير مستند او غير مستند
والافسح لا يقتضي حرمه وكذا مع صلابه من الصلابه والحرارة **قوله** مع التبريد ما هو مطلقا عند
اكثر من سبعة يذرك البير على خلاف في ان نجاسة البير بالطلاق او بالتبريد قال النجاسة في التبريد
لو تغير ما اذا تغير البير اسنادا الى البالوهم فلهذا في الطهارة ما لم يحل التبريد بالاستناد
غير البالوهم من النجاسات وما لا جديد **قوله** وكثيره التبريد او يما يحيا به الحارة التي قيل ان الطهارة
بها مكروه ولم يثبت كثر من ابن ابي رباط كثره التبريد بها لا يخفى من قول جعفر **قوله** وما كانت
فيه الوتر والعقرب او غيرها من هذه المحركه سام البير لا من البير فلهذا ما في قوله في قوله
والاخر بالزجر للزجر ولا يمنع من استعماله الا ان الامر بذلك محمول على التبريد المستند او لا يقتضي
لها وضربها غير حقيقه ولا مطلق **قوله** ولا يطهر العجين بالبير بخبره بل يستعمل في ذلك اقلان
في ذلك الشيخ ربه فقلنا في التبريد انما يطهر بخبره استنادا الى ما في قوله في قوله
الحكم اصول الذهب فان التبريد انما يطهر ما كانت رما ذوا لونه لان التبريد لا يستعمل في التبريد
الصورة النوعية التي هي ضابطه تعريف الاسم المكلف الى زوال الاسم الاول كافي صوره التبريد
دورا او زوايا فثبت انما يستعمل في التبريد الى ان يحصل التطهر وقد يتوهم من قول النجاسة في قوله
لما اذا سد ما يظهره غير ذلك كما لا يخفى على ابن ابي عمير الواردة بدخلة وبسبب على مستحالة
وطوره بالخبر قال ابن التبريد الا ان يغيره بالمعنى من العقل وما لا يلزمه اذ ارفق وتلك
الماز ووجه من ولا ريب ان تلك الما لم يغيره الله لان النار تعد له ذلك لتطهيرها وهذا
المسام له **قوله** وروى بسبعه على مستحالة التبريد او ذوا لونه انما في حقيقه من حله ليس له
غير الحلقه بالماز قال النجاسة في التبريد الا ان لا يباع وحله الرواية على البير من غير

مختصة كرس الحلال والمجدي ما لم يكن في ذلك من غير عبادة الرب في السر والعلانية وقيل
في التاموس الا ان كرس العزوة وفيه الحيا وقد كرس العزوة والبنوة في سبوت من غير العبادة
الراضية صغر من غير صوته فيخلط ما يجذب في ذلك الحلال المجدي في كرس هذه العبادة فتزول
من غير العبادة وما رآه الكرم مع خلوها عن غير ما شرب في الاول لان في الاول نظر في
من الميتة وما رآه الكرم على اللبم مما لا يستقيم وعده انهم بعد من شرب اكثر الاشياء التي لا تاكلها
الحية حتى انهم لم يمانعوا من شربها او جاسرة محلة وطهارة محلة وهذا هو الاظهر
جلد الميتة لا يظهر بالديان هذا هو المشهور بين الاصحاب بل هو اجماعي لان في هذا الحلال فان ابن
الحديد ظهر بالديان ما كان ظاهره في حال الحية ولم يجوز الصلوة فيه استنادا الى بعض الاستدلال
تختص مع وجود المعارض الاقرب **الصلوة** في الاحكام تجوز في النجاسة عن الشرب
والبدن للصلوة والطواف ولقد قرر المساجد لا ينجس انما ينجس اذالة النجاسة شئ مما كان
كون احداهما واجبا لا مطلقا وهو معلوم مما سبق في اول الكتاب لكن يفتقر في الوجوب لغير
المساجد كون النجاسة مستعينة الى كسرها او شئ من الالة على الاصح ولما لم يكن الوجوب مشروطا
بذلك عند المصنف **قوله** وعن الاول ان الاستسقاء انما يتحقق قلنا اذا كان الاستسقاء في امر
مشروط بعدم النجاسة كالشرب والاكل او شئ من الالة لا مستقر معطوف على مجردة في الالة
النجاسة عن الشرب والبدن وجوبا مستعينا بالصلوة والطواف وعن الاول وجوبا مستعينا
باستسقاءها لا وجوبا مستقرا في الالة غير متعلق بشئ في جميع ما ذكر فوجب مستقرا على الفور
اذا كان في المساجد والاتفا بحيث وجبوا وعن المصنف والالة ومنوبة كحلده وعلاوة
اذا كان فيه اما صغر او امتداد وعن الضريح المقدس المشاهد الشريف والاتفا **قوله**
وهو ما تقدمت من سعة الدرع العلوي وهو بستان العين وتنفذ اللام مشوب باليد من البخل
ضرب المشايخ في خلافة بسكة كسرية وزينة ثمانية وانفق كالدروع الكسرية وهذه الالة
حدثت في الاسلام والوزن كما كان في زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرع منهما واستعمل
الاسلام على ذلك فظهر ذلك شيئا في الذكر من ابن دريد وقيل في العين وتشد يد الالة من يد

الي بخل

الي بخل قرى ما لم يصعب كان يجوز لها ورام قال ابن ادريس هذا حديثا بغير سند
الصلوة وهو الغرض من الالة الكفن قال في التاموس والاصح من باطن القدم حكم يجب
الاصح ولا نزاع في الميتة وان الرصع الى المستور او كونه من عبادة ابن ادريس في قوله مستور
الادوم الحصى الا في حافة النفس ونفس العين في موقوف في بصره من الحصى البعدي
عن كسبه ولا تلبس عليه الا في حافة النفس والاصح من الاستسقاء والاصح من الاستسقاء في الحلال
وهو مشروط بقاء الحكم والادوم التاموس في بعض الحقائق من الالة حرم العين وهذا الحكم
والخاف والميتة مستعينة في النجاسة **قوله** وعن الاول انهم لم يمانعوا من شربها او جاسرة محلة وطهارة محلة وهذا هو الاظهر
جلد الميتة لا يظهر بالديان هذا هو المشهور بين الاصحاب بل هو اجماعي لان في هذا الحلال فان ابن
الحديد ظهر بالديان ما كان ظاهره في حال الحية ولم يجوز الصلوة فيه استنادا الى بعض الاستدلال
تختص مع وجود المعارض الاقرب **الصلوة** في الاحكام تجوز في النجاسة عن الشرب
والبدن للصلوة والطواف ولقد قرر المساجد لا ينجس انما ينجس اذالة النجاسة شئ مما كان
كون احداهما واجبا لا مطلقا وهو معلوم مما سبق في اول الكتاب لكن يفتقر في الوجوب لغير
المساجد كون النجاسة مستعينة الى كسرها او شئ من الالة على الاصح ولما لم يكن الوجوب مشروطا
بذلك عند المصنف **قوله** وعن الاول ان الاستسقاء انما يتحقق قلنا اذا كان الاستسقاء في امر
مشروط بعدم النجاسة كالشرب والاكل او شئ من الالة لا مستقر معطوف على مجردة في الالة
النجاسة عن الشرب والبدن وجوبا مستعينا بالصلوة والطواف وعن الاول وجوبا مستعينا
باستسقاءها لا وجوبا مستقرا في الالة غير متعلق بشئ في جميع ما ذكر فوجب مستقرا على الفور
اذا كان في المساجد والاتفا بحيث وجبوا وعن المصنف والالة ومنوبة كحلده وعلاوة
اذا كان فيه اما صغر او امتداد وعن الضريح المقدس المشاهد الشريف والاتفا **قوله**
وهو ما تقدمت من سعة الدرع العلوي وهو بستان العين وتنفذ اللام مشوب باليد من البخل
ضرب المشايخ في خلافة بسكة كسرية وزينة ثمانية وانفق كالدروع الكسرية وهذه الالة
حدثت في الاسلام والوزن كما كان في زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرع منهما واستعمل
الاسلام على ذلك فظهر ذلك شيئا في الذكر من ابن دريد وقيل في العين وتشد يد الالة من يد

الي بخل

طوارقها وحقها ولا يشترط الشيء بل يكفي السمع المزبور للجمع وكذا لا يشترط حقا في النجاسة
 ولا كونها ذات جرم للمعوم **قوله** او الزايد على ذلك عليها الظاهر انه لا يشترط الزيادة على الكثرة
 اذا حصلت عليها الماء دفعه بغير لوازمه ساقية بحيث يخرج الماء الى الجنس شيئا فشيئا فلا بد
 من الزيادة بحيث يبقى بعد وروده على الحمل الفين كره **قوله** لا بالذات بل بالصفة هو لغة الذال في
 اللفظ في ماء او الملا او دون الماء ذكره في القاموس وانما يظهر لانه اذا قلنا ان الماء يغسل بالقليل
 ما يغسل الماء المغسول عنه كما ساقى وليست الارض كذلك قال الشيخ يطبق بذلك الامر الذي حصل
 الله عليه بانه لا ينافي على بول الاعراب في المسجد ولا دلاء على كونه قاتلا ولا على حصول الطهارة
 بالقيام فربما جعل بعد التفتيش الشمس هو ذلك **قوله** وطهر الحجر بانقلبه خلا وان لم يمسح فقام
 طاهره وكذا العبر بعد غلبه الماء في المسح وطهر الاناء وان كانت قد دخلت ثم نفضت ولا
 فرق في الاجسام الطاهرة بين كونها جامدة وما يعمى كما يستغرق الى المائجة امكن الاستسكان
 ظاهر الغلبة مع بقاء الموي **قوله** وطهر في الطريق طاهر ما لم يعل فلا قاة النجاسة الى المراتب الطريق
 ما لم يمسح شوارع البلد التي يستغرقها الناس كثيرا وان كانت مظنة النجاسة **قوله** وبمسح الارض
 بعد ثلثة ايام لقوله ايا محمد في طريق الطريق لا بأس به ان يصيب الثوب ثلثة ايام الا ان يعلم
 انه قد نجس شي بعد المطر وان اصابه بعد ثلثة ايام فاعلم وان كان الطريق نظيفا فاعلم
 ولا راد بالامر بالغسل الا كما كان في الاصحاب لعدم مقتضى التفتيش **قوله** ودخان الاعيان
 النجس ساقى في الاستصحاب بالدهن النجس في الجواهر كلام لبعض الاصحاب يقتضي نجاسة دخان
 النجس وان الاصح الطهارة **قوله** وفي طهر الكحل والخزير اذا وقع في الكحل فصارا طاهرا حتى
 والعدو اذا امتزجت بالزأب وتقادم عليها حتى استخرت ابا ظريرش من ان اجود الخراف
 بانه كثر وزاد تغيرت الصورة وكالف النجاسة حكم شرعي لا يثبت الا بدليل كذلك فصول النجاسة
 موقوف على الدليل ولم يثبت ومن ان مناط النجاسة هو تلك الصورة مع الاسم لانه الحكم
 الشرعي جازية على الحسنيات بدو اسما لان الحكم لا يوجب كونه الناس فستر على ما هو

قوله

المتناهي

المتناهي بينهم عرف لونه كما يليق بالكلية ولا ريب ان الذي كان من افواه منوع الكلب قبل الاتكال
 بحيث يعيد عليه اسم قدر الركن ما كان وصار في البرزخ من الزوال الخ حيث لا يصدق عليه
 ذلك الاسم بل بعد الحلاوة على ما ذكره النجاشي والعدو بعد صيرورته بالنجس لا يجوز عليه
 الاتكال المقتضى كونه على الترتيب على الجميع ما اجعلوا على طهارته من غير العدة بغيره واما
 والنجس بغيره وانما طاهر العبر في قوله لا يبر على هذا المكان التوقف في الطهارة هذا الوجه
 له وقد صرح الشارح القاضى ولا يخفى بقاء النجاسة تارة على كونها ذاتية الاعيان والخرى
 على ان الساقى مستغن عن الكثرة وانه لما على احتياجه وهو غير مستغن عنه لانه لا يكون النجاسة
 ذاتية للشيء حكم الشارع لها لا باعتبار وطوئته في نفسه بل لاعتبارها في مقام النجاسة وانه لما
 وبسبب كونه كونه ذاتية معني آخر ولو اردت ان يستغنى عنها الطهارة على احتياج الساقى غير وان
 لان احتياجه في اللغات لا يقتضي زواله باقتناء الزمان فلا يتغير بمرور الا لكان حكم الشرع لثبات
 بدليل في كل ان ركبوا وهو معلوم انما هو مقتضى في الاصول لان الاستصحاب للخرى الى ان يخط
 الاستصحاب في كل مكان لا يقتضي النجاسة وهو تعلق ان الشارع اياها بالاسم والصدور كمنه
 وجوب النجاسة في كل ما في بقائه فلهذا لم يقتض النجاسة وهذا ذلك بل يقتضي كونه النجس على
 في نفسه الاجم المعين ولا يعتبر لبعث الحكم الاصل في كل الجسم ولا دخل لاعتبار الساقى واستصحاب
 من يمسح الحكم واوله من بقاء الخرافان ذلك على جهة الاستصحاب على ان الساقى يستقيم لعل لان
 المستصحاب الساقى هو عدمه انما هو في العمل الحقيقي المنزه دون علل الشرع فانها صور في الاحكام
 الحكم بعد ثبوته بدلالة معوقه عليه مستغن عن التوقيف الى ان يثبت معوق الحكم او التوقيف ان
 معوقه ما ايل الفقه على مثل هذه القواعد بعيد من غير ان تعرض للسلب فيها اذا كانت العدة
 في سبب ادلة كانت وطهر النجس الارض بها فاذا استعملت اختلطت اجزاها كما لم تكن فلا يكون
 طاهرة نعم لا يكون غير نجاسة **قوله** وان يمسح الزايد واللون بعد الزوال فيضعف هذا الذي لم
 تكن الزايد في النجاسة فان علم تغيره في الجنس والافلا عبره بها وكذا لا عبرة باللون اعم الزايد في
 عند الرواية والاشقة والمراد العبرة فلو كان بحيث يزول عنه لونه كثيرا لم يوجب وهو معتبر في

۵ قسمت

ومن الجواهر ما لا يدرى

[illegible]

لا مع صفة والكم المتساويين حكما بالجلان هذا مطلقا لما فيه من الزجر عن الاستيلاء على ما لا يقدر
والخصير اليه هذا **قوله** لا يخرج التراب بالما يجوز الكفر بالحجم على انه مجرم بلا ايه
المنع والكفر ليس كغيره ويجوز رفع على انه صير معنى الحق ويحتمل ان يكون المعنى لا يجزئ التراب
والحق الذي ذكره ابن ابيس فاعترفت له لان التراب حقيقة اجزاء الماء وقد ورد الامر بالعرف التراب
بفعله يخرج تحصيل الحقيقة وهو خيار متعين فان العلة حقيقة اجزاء الماء فالحق لا يلزم على كل تقدير
مع ان الامر بعينه بالتراب والكم هو ليس تراكبا فعل هذا الوجه فكل من يتحقق حوله العتق ارام لا
لا تعلم تحريها بالكنه مع ان الحاشية قد تدعو اليه كما في الآيات العتيق الراس اذا اريد تعبيره
فانه بدون الخرج مستقرا ومصدق **قوله** لو فقد التراب اجزاء ما لم يمت له من الاشياء العبادات
نظيره من تعاقب اجزاء اشياء التراب على فقد عدم الامراع وجوده وفيه اشكال لم يفت
الحال ان الامر بالتراب ان كان مخصوصة بتعيينه بكونه ظهورا يجب ان لا يكون غيره اضافة الى
واختار الان النجاسة مانع ومنه سبب وكلاهما من خطاب الوضع الذي لا يتناول المائل
فيه بالضرورة والاختيار والاضطرار والاكراه سببا مطلقا والتميز من التميز خلافاً لغيره
فخصوه بجزءه والمنزلة خلافه وان لم يكن مخصوصه فيه وان اريد به الاستحالة بجزءه على قلع
الزوجة النجاسة وكذا بخصوه لانه اعم وجوده الواصل وجب الاجزاء البغية افشاء او التميز
هو الاول استيعابا لخصوصه الا ان بعضا من الاحكام ذكرها الاجزاء بشا جده مع فقدة الفروع
عن معاليم اشكالها وان كان الاصل طائفة بجزء التراب مطلقا **قوله** ولو فقد الجميع
الشيء بالما قلنا هذا في كونه الشيء مع ان عبارة الشيخ تقتضي الاكتمال بالما عند فقد التراب
ويحتمل الاجزاء المتكبر عند فقدة الحاشية عند وجوده والشرط لخصوصية النظر فيها التحال على ما رسم
الا انه بعد الذي بعده الشارح لفظه فان الماء لو فقد كم تحيط النجاسة بالية والتراب في النوع
وهو من المظهر وشكك لو قيل فساد التحال باستعمال التراب **قوله** ولو علمه الماء بغيره والتراب
المظهر على اشكاله من ان الماء يبلغ من التراب في معنى عنه ومن ان الفقد ورد على ان المظهر وهو
الحال والتراب فلا يصدق في هذا **قوله** انية المظهر النوع والخشب والخزف غير المخصوصة

الراء

الراء بان يفسد المظهر في شي لا يوجب ويمنع نفوذ الماء في مسامحه كالمظهر الاخر الذي يدهم به
عالمها ومقتضى المشيئة ان الماء من الاية كالماء وما ليس كذلك كما لا يراه وانما يفسد
في المظهر من الماء اذا غلقت على الوجه المعتبر على جميع العتق وفيه ان العتق الاول المظهر
يجوز استقامته ان غلقت وهو متعين في طهارة باطناً موقفاً على تحلل الماء بحيث يصل الى ما وصل
اليه اجزاء الخبز من طهارة وعلم ترشح شي من اجزاء الخبز المستكنة في الوعاء على غير ما قلنا
قوله المستكنة في الوعاء لا يرب ان صاحبت الطهارة هي التقدرة الحقة في هذا المكان
وما سبق من الكسوف بالشيء اليها كما تقدمت والوضوء بالغير المعتبر من الوضوء في الوضوء
انما بالمقدرة **قوله** وهو مستكن في الوعاء في داره الى ان يغسل على الوجه المأمور به
يكن ان يراى او لا لا فاعماله حاشية عليه الشئ فلا يتأخر في ذلك بعد وجوب طهارة الوضوء
بغيره الاستسكان في التراب بالشرط ان يسهل سبغها على باق الاقدام وصحبت في الاثر وهكذا
الشرط والاداء في الزينة للبعد كاهذا كذا لان الماء هو المكنون في الوضوء ومقتضى قوله في
ان السكون لها فيكون بغيره بالاعم ولا يتعين ان يراى بالوضوء كما قيل وان كان هذا
عليه والظاهر ان الغسل كما لو تدور في الوضوء ويرى ان تدور في مطلق التراب في الوضوء
لان الوضوء بالوضوءات في سبب البحث عما يستتر في جميعه وهو الغنية والمطلوب وهو
فيه التميز حاصل عند التدور في مطلق التراب وان كان نظره عادية ليس بذلك الحسن الا انه
حسب متعارف كالحسن البين والعمى انما هو من ان يحال في الغسل اولا وهو من غير ما في التميز
التي علم ان النطق لا دخل له في التميز اصلا وبما قلنا في التحال والغسل بغير ارادة ذكر النجاسة
على الوجه المعتبر مع التميز في ذلك بغير نية العموم والارام لان كالمظهر عبارة عن الاموال
اصور مخصوصة وما قبل ان يتطابق فيها وفي التروك بالكلية عن هذه الاشياء والكل في المظهر
نفسا وليس ثم انما يفعل في البقاء والماء في قوله على الوجه المأمور به ان يعلق في الوضوء
صدق على العموم فكل من يتعرف في الماء وكذا المجدد على ارادة التميز في الوضوء ودون علقه

بإرادة لم يستفد بها كمالها ولا على اعتبار شدة الفعل في القيمة إلا بطريق الزم لأن الوجه الماحور
به على ذلك التفسير والإرادة لا الفعل في الماحور إنما يريد به الوجه في الأمر المستفاد في الوجه الماحور
في غير المتعلق الترتيب في حكمه بخرج المذهب وإنما يريد بطلان الترتيب المطلوب بطلان ولو على وجه الإجابة
كما المطلوب في قوله تعالى وإذا أحللتهم فأصبوا وألزم أو كالمعبر بما ذكره على إرادة إيجاب المعاني كما لا يخفى
في الآية على الوجه المطلوب فيها وفي عقد ذكره عند العقار وبعد الإيجاب فإن الوجه محتمل أن يراد بالأجل
فيستفاد في طوره بإرادة من عبادة فزعت للقرن وإن مراد به التفسير فلما صدق على شيء من نبات
العبادات وإن أراد غير ذلك فلا بد من شيء بعينه واحدا لا في الجملة في الترتيب بناء على المطلوب من
التبيين والإيجاب ما هو عليه أن شرعا مستدرك الشيا **قوله** وهي شرط في كل طهارة عن جنة
لأن جنة لا تترك إلا رتبة أن الطهارة عن الحدث فمطلوب للقرن وهو اتفاق وجوبه
على وجه مستفاد بعينه مستفاد الشارح وبعضها غير معتبر بغير معلوم وما هذا شأنه فلا بد من
النية لا في الجاهل غير واقع على الوجه المطلوب بغيره لأن الوجه في قوله هو الذي لا بد من طهارة
أنما لا يترك النبات وإنما لكل أمورا في اصطفاة الأفعال اعتنى إزالة النجاسة فإنما المطلوب منها ترك
النجاسة والصلح الوصول إلى ذلك غير معتقد إلا بطريق العرض والترك باعتبار كونها مرة الشارح المعلى
وجه مخصوص بأي وجه تحققت حصول المطلوب شرعا فليس هناك وجوه مستفدة لمستعلق التكليف يتوقف الأمر
على تبيين بعضها بالنية فمن لم يجد في التركيب في الأفعال التي المطلوب بها ترك شيئا آخر إلى النية فمطلوب
بشيء يقع على وجه مستفاد بعضها غير مطلوب شرعا فإنه لا بد منها من النية كما قد ساء وفي حكمه الترك
النية المحقق بالأفعال والبرية جواها في وقوعها عبادة على وجه مخصوص وهو الصوم والأوامر
فيحصل أن متعلق التكليف مختص بالاستمرار في إربو فعل محض ترك محض فعل كالترك ترك الفعل
وقد علم كقولهم في اعتبار النية وعدم اعتبارها وأعم أن قوله المنة في الترك إذا بدت في النية كانت
لما كان المراد بها استباحت الترك باعتبار المعنى المذكور منها **قوله** ومما جعل العلق هذا معلوم
بطريق اللزوم من قوله إرادة أنه ذكره للشرح به وليس عليه ملابذة وليعلم أن العلق لا يتعلق بالنية

أصلا

قوله فأنطق بها عقد القلب صح والاولا فيه سماع لان الذي يسبق إلى العلم من العبادة
أن يكون كالمركب من السطوة والمركب معلوم في الأمر فيه وفي أمنا على المسامحة كما أنه راد مع فعل النية
قوله ومما جعل السجدة كركبة الحنفية الحق أن قولهم النية هذا أول العبادة لا يقال في
عليه الطائفة عزما ولو تأخرت عنه فمما جعل العبادة من النية وأول واجبات الرضا الذي يتصور
أنه مع النية عند فعله العمل الوجه فلهذا يجوز تأخيرها عنه وأما عمل البورج والمصنعة والاستشاق في
لما كانت من الأفعال المستمرة كما أن أول الرضا الكامل عند فعله العمل فيكون الجمع النية عند
الاستصحاب يتحقق بها كون الفعل والمصنعة والاستشاق مستحبة أو لو خلت من النية لم يقع من مستحبات
العبادة ولا في السجدة النية كونه في وجه على معنى الشرع لأن أول وقت الحسب أفضل من غيره كقوله
الصلوات الواحدة فإن أول أفضل مما سواه من الوجوب وقيل العمل كونه مستحبا إذا لم يكن من العمل
الأمم التي هي من راد استصحابه لوقوعه كالتسليم السابق ويرى في التعليل فلو وجب العمل في العمل
لوجبه لصحة ردها في العبادة السببية فمما جعله لكونه مستحبة مع طهر العدم وأما أن
مستحباتها كركبة السجدة أو ما لا يملكه لا غير منته وأما في الذكر لا استصحابا فلهذا مستفاد العمل
بالإضافة إلى باقي الأفعال لكونه في وقت النوم أو اليقظة أو العارضة أو متى لم يكن في وقت
به كالفعل المستحب أو ما لا يتعلق به كالفعل المكمل لم يجد الإيجاب النية في شيء من هذه الأحوال
كأنه من أفعال الرضا وأحكم أن قوله لا استصحابا بصحوب على التفسير وكذا قوله جواها راد بالوجه
المستحب الذي لا يجوز أن يتركه واستدل في قوله عند ابتدا أول جزء من العمل مستفاد من قوله
الأول جزء من العمل الوجه ابتداء وأعلم النية أن كان إذا حال جزء من الراس في عمل الوجه جواها
بما لا يقدح في حاله كقولهم أول جزء من العمل ابتداء به أو نية إلى أول جزء من العمل ويستحبها
قوله ويجب عند استصحابها أن يكون الرضا قد فعله أن الواجب استصحاب النية فعلا إلى أول الرضا وكل
عبادة لا بد من كل جزء من العمل عبادة فلا بد من النية إلا أن هذا مستفاد ومتعسر أن استحق
بالاستدلال حكما وقوله الرضا لا يجرى به عديم وهو لا ياتي بنية تنافي الأولى وثبتا الشرح جواها
بما هو جواها وهو البقاء على حكمها والعزم على متعتها وجعلها راد إلى معنى القول على جوازها

[illegible]

271

[illegible]

لم يكن القول بالجزء انكر البعيد فان كان لا يملك شي وان اعتقد خلاف ذلك لم يكن مقتضى هذا القول
 فيكون الحكم بل هو في ذلك القول انما هو القول بالاجز البعيد جدا ان نزلت فيكون مقتضى هذا القول
 لغو فليس اعلم ان الذي يلقن ان الحكم يقتضي في هذه المسئلة او لا باعادة جميع المسائل فلا يرجع
 في ذلك رجوع الى الاتفاق باعادة الاول فنظر الى اشتغال الرخصة عند باقي الطوائف وما قد رزاه يعلم
 انما بعد بحثه من رتبة **قوله** ولو دخل الوقت في اثبات الخديعة فاقصد في الاصل ان لا يكون مقتضى
 وجه ما ذكره من غير الخطأ اليه بعد الطهارة لوقوع الوقت عليه وهو محدث وفي الاثر انما هو
 ولان الطهارة ولعله لا تكون بمعنى ما وجب او بمعنى ما عدا لان الوقف الواحد لا يقتضي بالوجهين التثنية
 وهو مقتضى ما يكتد به الذي يجب ان يشرع في تحصيل الاتمام بوجه الوجوب للعالم في ما مضى من العمل
 يقتضي انما هو في ما مضى والافعال من قوة وتحتل ما مضى على ما مضى الوقف في العمل على الوجه
 المعبر وهو ضعفها والعمل على الاول ينبغي ان يكون موضع المسئلة ما اذا كان لم يملك يقتضي ما مضى
 الى دخول الوقت عن قبل الطهارة **قوله الثاني** غير الوجه مما يجزى به مسأله وان
 كان كالموجع صرح بان الواجب في غير الوجه وغيره مما يقتضي الطهارة هو اجزاء الماء على
 على المسفع او ما يجزى لانه يوطا المسألة فلو كان كل واحد من اجزى لا مطلقا حلا
 للشيء **قوله** وحده من القصاص الى جوار سقر الذن فلو لا القصاص هو اجزى صابغ
 الشعر والراس والمراد به هنا من جانب الوجه لانه في جوار سقر وانما يستقيم هذا بالنسبة
 الى الناصب اذا كان مستوي لخلقته اما الترتيبان فحركة وهما السياستان اللذان يحيطان
 بالناحية فلا يستقيم هذا الترتيب بالنسبة المراد الا جازي عليها فلو كان من الذي
 لا يقتضي من قصاص الناصب وكذا بالنسبة في موضع الترتيب وهو الشعر الذي على الراس
 والقصاص على القول بوجوب غسله وهو الاول فانما دخل من اجزاء الوجه وانما يقتضي
 بالراس وانما يسمى موضع الترتيب في الكثرة حذف الشعر من الجوار سقر والمعلم والوال
 والراء الى ان يجمع في جوار سقر الذن في الجملة فحركة اعني جميع المحسنين الذين على
 الاسنان

الاسنان السليم الجانيش وحده فاحرز من غير محل الزمن في الابتداء والانتها من بار القدمه
 وكذا في غسل اجزاء جميع الطهارة والسبب في هذا انما هو في غير ذلك من غير ان يملك
 من الاربع والوجه مقتضى **قوله** وما اشتملت عليه الاجزاء الوسطى عرضا هذا الترتيب الذي قبله
 مستفاد من الاثر انما هو في غسل القدم والوجه وهو الذي يقتضي غسله بالعدا ليس من الوجه
 وكذا اليسار الذي من العذار والاذن والعذار هو الشواهد في اللذان يقتضي غسله بالاصبع
 بالوجه في غير وجهه فلو كان في الترتيب ما اشتملت عليه الاجزاء الوسطى لكان لا يمكن ان يكون
 لوجوبه في غسل من بار القدمه وانما في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 الف على وجهه من العذار والوجه هو الوجه اما العذار من وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 عند قطع في الاثر انما هو في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 والاعمال وقصير الاصابع وطولها الى مستوى الخلقه المراد بالانزع من الشعر عن بعضه في الغالب
 الاعمال وهو رتب الشعر على بعضه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 على الوجه في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 كما انما يمسح الوجه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 لا يجزى لانه السقف والوجه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 قبل الترتيب والمراد بانكس ما قبل الوجه من الاعمال **قوله** ولا يغسل من الشعر
 الترتيب من وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 لان مقتضى هذا ان خفت وكذا لو كانت المراد بالشعر الحقيقي ما تتركه من الشعر في حاله
 فهو الشعر الحقيقي والكثير مما قبله والاختلاف في عدم وجوب غسله في حاله فلو كان في وجهه
 ليعمل كما انما هو في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 ان يلبس به فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 يتوضأ بغيره فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
 الوجوب في نظر الذين لا يوجبون كسر الشعر الحقيقي لم يقتضي العمل به فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه

البشارة بالسفر فان كل شئ قد تم من بعد ما مضى وانما ما عاين الشرف فلا كلام في وجوب غسله والاعتراف
 عليه الشهود وانما شرطه وكذا لو كانت المرأة وكذا مشوا خارجا للاصحاب انما هو الايمان
 والشاوب اليه وخلقوا العامة القائلين بوجوب التخليد في هذه المذكورات مطلقا خفية كانت
 او كشيعة لان كثرة اتفاق على خلاف الغالب والاربع في الذكر كما يخالفه المشهود وعدم دخاله مذهب
 الاصح لان عبارة البعض وان اشترت بوجوب تخليد الخفيف الا اتفاقا عند التحقيق فتدبر خلافه كما
 عليه السابقون فيكون تفصيل البصير من طريق علي بن ابي حمزة جاعلا ان قوله بل يشهد الناصب
 على الذوق مسطور على قوله ولا تخليها اليه لا يجب تخليد الخفيف بل يشهد ظاهر الشعر الذي على الاذن
 دون ما هو عليه **قوله** على اليد من الرقبة الى اطراف الاصابع المرفق كغيره مما هو متفق
 الذراع في التخييل **قوله** في القاموس ولا كلام في وجوب غسله ان الكلام في ان وجوبه في كل
 كسائر اعضا الوضوء او من باب القدم الا ان الاول اصلان في الآية بمعنى مع كما ذكره الكشي
 من الكون في جميع ورواه في الاستسقاء كذلك كثيرا بوجهه وكذا فصله على ظاهره في وضوء البيان
 اولان الغاية اذ لم تتميز يجب دخولها في العباد ويشهد بهذا التوضيح تبيين العلماء وقول الخاطم
 ع في تعليق اليد من الرقبة يعني فان غسله لو وجب فغسل اليد سببا مستوفيا فلا
 لم يسقط علمه انه جوب بالاصل **قوله** فان كسر لم يدخل المرفق بطريق المرفق وانما هو
 في المطلق بانكس هذا الضياء والكلام عليه السابق في الوجه **قوله** وقيل ان اليد مطلقا انما
 تتميز من الاصابع المرفق مطلقا نعم الحكم بالعلم ان كان تحت المرفق او فوقه لعدم تحقيق
 الاشتغال بوجهه **قوله** والاغسلت ان كانت تحت المرفق أي وان كسر كذلك بان تتميز من العلم
 غسلك وجوبا انما كانت تحت المرفق لم يتميز عما هو عليه او من قبل اليد كالمالك الزيد والاصابع ولو
 كانت فوق المرفق وهي مرفقة لم يتميز عما هو عليه **قوله** في العباد وانما هو عليه
 بعدد او اليد عليها ويشترط بوجوب الخلط على المرفق وهو الغالب ولو يمتنع من انما هو عليه
 العبارة عدم غسلها ان تتميز وهو مشكل على التزم بوجوب غسل المرفق لمتبعية الخلط كانه في
 قبله والوجوب كركن بذلك البعيد وتعلم الزيد بالعضد الفاضل ونقص الاصابع ومقدار البطش

10

[illegible]

والجواب ان الغرض من هذا انما بان كماله في ما جدد الوفاق في مقطر ماء الوضوء على كل شيء اخرجه
على الجمل ما به من اليد اختيارا وبعضها اجترابه **قوله** ولا تسبح على ما لم وان كان من خواصها
غير المقدم فان وصل السبل الى الرأس وكذا الوضوء باليد غير اليد تسمى بالسبل لان اليد في حكم
تحتها من غير ان تسبق الاضواء لانهم صارت في موضع السبح بها على اليد لتناسي **قوله**
بلا غنى في الشربة او على الشربة بالقدم اذا لم يخرج من فم الشربة في العبادة يسد على موضع
الاذن في شربة او يوضع الذن في الشربة على الشربة كونه من الرأس بحيث والغالب ان المراد بالقدم
في العبادة الثابت في المقدم وحده لعدم الخرج عن حده او انما عن الطول الذي اذا مضى
عنه قدم المقدم فانه لا يخرج من السبح على ما طارحه لان ما خرج عن حده من الوضوء او بعد من الجهم
والسكن العدم عند السبط وهذا الكيف من السقوط الملتصق بالقدم بعض على بعض واما ما قيل
مقابلته **قوله** انما هي في الرجلين والواجب انما ما في عليه اسمه المراد به في بعض القدم اما في
المراد بها ان من روي الاصل الى الكعبين وانما في الذكر او اجزاء من من القدم كما في بعض
من مقدم الرأس ويكون التمدد المقدم المسوح باللسان وهو عيب **قوله** وهذا الفصل من الساق
والقدم ما ذكره في تفسير الكعبين خلاف ما عليه جميع اصحابنا وهو من متفرقات معاذ الله في عدة
كتبه انما المراد في عبارات الاصحاب وان كان فيها اشتباه على غير الفصل واستدل عليه بالاعتناء وكلام
اصول الفقه وهو في عبارات الاصحاب صريح في خلاف ما يدعيه طائفة من الكعبين من العظماء
في علم القدم امام الساق حيث يكون مقدم الشرا كغير قابلية للتساوي والافضل انما هو في
ذلك وكلام اهل الفقه مختلف وان كان الفقهيون من اصحابنا مثل عميد الرواس انما يكون في
ان الكعبين هو الثاني في علم القدم وقد اختلف عميد الرواس في كتاب الكعبين في تحقيق ذلك واكثر في التاكد
على ذلك على ما حكى من كلامه على ان الفقه ان الكعبين هو الفصل بين الساق والقدم ان اراد
به ان ينسب الفصل بين الكعبين يوافق ما احدث من الخاص والعامة ولا كلام اهل الفقه وسبب
عليه الاشتقاق الذي ذكره فانهم قالوا ان الشاة من كعبين اذ ارتفع ومنه كعب في الجارية وان
اراد به

وان اراد به ثباته بين القدم وشماله عند الفصل كما في العامة كما في الكعبين والقدم
قد مر في كتابه عن الاصحاب وعلى الفقهين في هذا فقال الكعبين في الكعبين اما لان اليد في حكم
التي لا تعتبر في اليد ولا يوضع بالسبح في الفصل او وانما الفصل في اليد **قوله** ولو كان السبح
وقيل لا يجوز لان اليد لا تنسج او جاز بانها على قدر ان تكون لانها كغيرها مما ذكر من عدم كونها
لان اليد تنسج كما يكون الكعبين كما يكون للكعبين مثل اعضاء من شدة اليد او من اليد او من اليد او من اليد
واحد وكذا القول في اليد المرفوعة وقول الصالحين لان اليد من السبح الوضوء مقبلا او مدبرا او غير ذلك
الجزء من وضوءه مكره وما احسن قوله ولو استعمل في الوضوء سبط السبح والاصابع على الساق
سما مثل السطحين جاز على جميع الاقدام **قوله** فان رآه السبح في العبادة من غير وضوء اشياء
صارتها طهارة بغيره فيقدم بقدرها وحيث ان رآه السبح في جميع اركانها بعد الطهارة كونه
لا في الطهارة لا في السبح بل ان اذ ليس هو من طهارة الاقدام وقسمت اليك بمقتضى **الاول**
اشياء السبح في بعض الاجزاء او اعادة على طلاق الاصل مستوفى على اليد او اليد في الاصل الثاني
يجوز ان يستر بها في طهارة الطهارة وفي الحديث لا تشاء الممان ومضى نداء فصل السبح وانما الحكم
امروا ما يروى في **قوله** لا يروى في الحديث انما يستر في الرجلين لحدوث مثله وروى السبح من الاقدام
اجزاء في السبح الحكم الذي انما هو في قوله وفي تكررت هذه الفتاوى لزم الحكم بعدم العبادة
هذا وفي الخبر وهو الاصل وتقدر الطهارة بقدر الضرورة وانما اراد به عدم عبادة الطهارة كما في قوله
الضرورة في حق وانما اراد به عدم اصابته على من لا يقدرون على الايام في ذلك ولا هو في حيل
الشرع **قوله** ولا يجوز السبح على اللثة ولا على الاعادة بزدانها في الايام في ذلك ولا هو في حيل
في السبح عدم كونه في الاطلاق النص **قوله** ويجب ان يكون السبح بغير زيادة الوضوء هذا
ما استقر عليه من اصحابنا ولا يثبت خلافه من الحديث فلو استأنف ماء جديدا ومسح به على السطح
ثم مسح بقدمه لم يضره الوضوء في ما وقد منع بعض الاصحاب من مسح بماء جديدا
بقا ان يمسح بغيره لا يستأنف من الوضوء لانه قد استأنف من الوضوء في كل مرة

ارشد مکتبہ اسلامیہ

قبل از این

[illegible]

على الاعضاء حيث يستند اليه بالبلل **قوله** ولا تكرر في اسمها ولا تكرر في الوجود ولا تكرر في الوجود
 حرم وان لم يرد عليه من غير الشرع او من غير ما يوجب ولا يثبت في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود
 الاستحسان لورده في النص بالحق **قوله** ولا تكرر في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود
 به المتصور في استحقاقه لا يجب على العوض فان ذكره في **قوله** ولا تكرر في الوجود
 من توضيح فمقدر كانت له حصة وان توضيح لم يستند في حق عوضه كانت له حصة في حق
 بعدد الكراهية والتميز بالاعتدال في حصة ما لا يوجب في حقه والظاهر ان مع الوجوب باليد
 ووجه اليد في الكبر لا يوجب في اليد عدم حصة التعداد عن ذكوره **قوله** ولا تكرر في الوجود
 في غير خلاف **قوله** **الفصل الثالث** في احكام استباح بالوضوء الصلوة والطواف
 للحديث انما على الخلق استباحة الطواف في كل سنة في كل مرة **قوله** ولا تكرر في الوجود
 المتصور من الصلوة وانما الوضوء حكمه في كل سنة في كل مرة **قوله** ولا تكرر في الوجود
 القرآن في حرمه على الاقرب لشيء من النعم **قوله** ولا تكرر في الوجود
 في حرمه على النعم **قوله** ولا تكرر في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود
 من البدن والظاهر ان الاصل في النعم والسن لا يوجب في كل سنة في كل مرة
 الكلمات كما سبق الى الافهام فالاعراب لا يوجب في كل سنة في كل مرة
 الجحيم وان عدمه في كل سنة في كل مرة **قوله** ولا تكرر في الوجود
 ينزعهما جميعا **قوله** ولا تكرر في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود
 القرار في الجيرة انما كانت في موضع الفل وكان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير
 حرق حذر جيرة المكلف بغيره انما كانت في موضع الفل وكان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير
 ولو كان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير حرق حذر جيرة المكلف بغيره انما كانت في موضع الفل وكان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير
 يكون تقديره بدون النزوع ولو تغذر النزوع والصلاة الماء او قفا الشر او كان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير
 تطهيره في كل سنة في كل مرة **قوله** ولا تكرر في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود

عليه

على الاعضاء حيث يستند اليه بالبلل **قوله** ولا تكرر في اسمها ولا تكرر في الوجود ولا تكرر في الوجود
 حرم وان لم يرد عليه من غير الشرع او من غير ما يوجب ولا يثبت في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود
 الاستحسان لورده في النص بالحق **قوله** ولا تكرر في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود
 به المتصور في استحقاقه لا يجب على العوض فان ذكره في **قوله** ولا تكرر في الوجود
 من توضيح فمقدر كانت له حصة وان توضيح لم يستند في حق عوضه كانت له حصة في حق
 بعدد الكراهية والتميز بالاعتدال في حصة ما لا يوجب في حقه والظاهر ان مع الوجوب باليد
 ووجه اليد في الكبر لا يوجب في اليد عدم حصة التعداد عن ذكوره **قوله** ولا تكرر في الوجود
 في غير خلاف **قوله** **الفصل الثالث** في احكام استباح بالوضوء الصلوة والطواف
 للحديث انما على الخلق استباحة الطواف في كل سنة في كل مرة **قوله** ولا تكرر في الوجود
 المتصور من الصلوة وانما الوضوء حكمه في كل سنة في كل مرة **قوله** ولا تكرر في الوجود
 القرآن في حرمه على الاقرب لشيء من النعم **قوله** ولا تكرر في الوجود
 في حرمه على النعم **قوله** ولا تكرر في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود
 من البدن والظاهر ان الاصل في النعم والسن لا يوجب في كل سنة في كل مرة
 الكلمات كما سبق الى الافهام فالاعراب لا يوجب في كل سنة في كل مرة
 الجحيم وان عدمه في كل سنة في كل مرة **قوله** ولا تكرر في الوجود
 ينزعهما جميعا **قوله** ولا تكرر في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود
 القرار في الجيرة انما كانت في موضع الفل وكان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير
 حرق حذر جيرة المكلف بغيره انما كانت في موضع الفل وكان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير
 ولو كان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير حرق حذر جيرة المكلف بغيره انما كانت في موضع الفل وكان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير
 يكون تقديره بدون النزوع ولو تغذر النزوع والصلاة الماء او قفا الشر او كان ما فيها طاهر او ممكن الصلوات اليه من غير
 تطهيره في كل سنة في كل مرة **قوله** ولا تكرر في الوجود **قوله** ولا تكرر في الوجود

والصلوة سليمة من الحدث ولو لم يجرى الزمان الذي يجرى فيه ذكره بغيره والاولى هو من الحلق والصلوة
كما تقدم في السلك اعلم ان كلامنا في هذه المسئلة يجب عليه الحفظ في متناهية المسئلة يجب الحكم في نوره والصلوة في
الاصح ولو لم يتقدم الحدث وشك في الطهارة فيكون الحكم في الحدث في زمان ثم ظهر الشك
في الطهارة بعد ذلك اذا التفت الى اليقين انك بين فاذ لم يكن بين الحدث وبينه على
الطرف الآخر وهذا هو المراد من قولكم الشك لا يعارض اليقين فيجب الطهارة وينعكس الحكم لو شك
الفرق **مسألة** ولو لم يتقدم حدث من متناهية في شك في المتأخر فان لم يعلم حاله قبل زمانه
تطهر والا استحب له ان يتكلم في متناهية استواءها في العدة كحدث طهارة او حدث من متناهية
وعلى هذا انما كان الاستواء في العدة لا في زمانه وانما يكون متناهية فيكون الطهارة عقيب
الحدث لا عقيب طهارة وتكون الحدث عقيب طهارة لا عقيب حدث وانما اعترض الاعمى والى قول
لانما بدوكم لا يطرأ الاخذ بمتناهية كان قبلها لو علم حاله قبل زمانه في اصل المسئلة فيكون
في كلام الاصحاب من حيث هذا التقييد وعرضها ان من يتيقن حصول الحدث والطهارة منه
فلم يعلم السابق صحيح والداعي الطلق المستبعد من الاصل بوجوب الطهارة عليه في كل
الاحتمالين من غير ترجيح والدخول في الصلوة موقوف على الحكم بكونه مستطهر او فاضل المتأخر
في ذلك فتعالوا لنظر فان لم يعلم حاله قبل زمانه وجبت الطهارة كما ذكره وان علم حاله
ما كان مستطهر او غير مستطهر لم ينجبه الحكم بالطهارة على كل حال في اقتضاءه في الحفظ بوجوب
بعد ما كان قبلك من حدث وطهارة لانه ان كان حدثا فقد يتغير بوجوب الحدث بالطهارة
المستتقة في الحدث الآخر لانها ان كانت بعد الحدثين او بينهما فقد ارتفع الاول وانما
بالحدث الآخر غير معلوم لا شك في بغيره عنها في الحقيقة هو متيقن بالطهارة شاك في الحدث
وان كان مستطهر فقد يتيقن ان نقص تلك الطهارة بالحدث المتيقن مع الطهارة لانه ان
كان بعد الطهارة او بينهما فقد نقص الاول على كل تقدير ووجوب الطهارة الاخر غير معلوم
للاشك ان ما ذكرناه من متيقن الحدث شاك في الطهارة وقت الحاجة ان يافد مستطهر كان
قبلك ما لم يكن في الحظن على انه الان مستطهر اذا علم قبلك انه كان مستطهر ايا يتيقن

انه نقص

انه نقص تلك الطهارة ثم توضح ولا يمكن ان يتوضى عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ونقص
الاشارة بشكوك فيه فلا يزول عن حكمه بالشك وعلى انه الان حدثا اذا علم حاله في زمان
ما لم يتقدم له الشك عند الطهارة ثم نقصها والطهارة بعد النقص مشكوك فيها ويرد عليه
ان لم يعلم السابق جاز لنا في الطهارة ان في الاول فيكون الحدث بعدهم والحدث في الثاني
فيكون الطهارة بعدهم فلا يمت ما ذكره ولهذا قيد المسئلة في غير لو بالسوابق وما كان في
المسئلة لا ياتي كون كل من الطهارة والحدث يتعدا قيدا بكونه متيقن في العدة او لولا
الحدث على عدد الآخر لم يطرأ الاخذ بمتناهية كان قبلها لانه لو زاد عدد الطهارة على الحدث
قبلك ما لم يكن الا ان حدث وما قبله حق الا انه قد خرج عن المسئلة احوال بعضها الى بعض
افرادها وامرنا من علمها في اورد عليه شيئا الشك ان ذكر ليس من الشك الذي هو
موضوع المسئلة وهو غير قاطع لولا انه قد خرج عن المسئلة اذ ينبغي كون الشك في هذا الامر
واورد عليه غيره اذ ذكره لا يسمى الشك في ما عند العلم او يتقيد به انما لا بد
الاصحاب بعد هذا على كل حال من الاصل البت على الضمان لم يقصد بالسوابق
والاخذ بالتقدير لو لم يعلم حاله قبلها **مسألة** ولو شك في شي من افعال الطهارة
فكذلك كان على كل حال ان يرد ما بعده وان لم يرد قبله هذا اذا كان المستطهر على حاله
ان في فعل الطهارة من وجوبه وغيره فلا يغير التقدير من موضوع غيره وانما
يعيد على المشكوك به وما بعده فاما بغيره فاشك فان كثر عداة لم يرد الاعادة للوجوب ولانه
ان يافد من دوام عروض الشك ربما حدث الكثرة بثلث مرات ويشكل لعدم النص
فتعين الرجوع الى العرف ويروى الحكم بوجوب الاكبر **مسألة** واذا عثر على الموتى على حاله
اي احتداد المواتة بين الفعل والصلوة والامر ان هذا من افعال الوضوء في شي من افعال
الطهارة بعد الاشارة من فعلها والفرغ منه لا يلتفت ان على اشكال ان يتيقن من ان
الاصحاب عدم الايمان بالمشكوك فيه فلا يتيقن الخروج عن عهدة العلقين وصرح ان لا يكاد
ما يصح بانماسته وادع عرفه ستم جميع البدن والاصل الصحيح انما يتيقن انما

جميع البدن مع عدم الحائز للعادة قد حصل لها العلم والقول الصادق في الزيادة اذا فوجئت بشي
ثم دخلت في غيره من تلك الميسرة والاصح عدم الاستقامتها وقتل الكثرة والافلا التفت الى الزيادة
والكثرة المتعددة من الاستقامتها في غيرها وهو من غير التعميم فانها لو كانت في غير تلك الميسرة
انما الاستقامتها في المعتاد وخاصة والعبارة صحيحة في كل من تلك الميسرة في حالها لانها لو اياه غير
شروط في العمل صحتها فان كان لا بد من انما يتحقق بانها حادثة واردة في الاستقامتها في الحكم في الزيادة
اخرى عنه في المعتاد وفي بعض فرائده ان هذا الاستقامتها لا يتصور لانها من حصولها في الاستقامتها في غيرها
والا فربما يبينه وبين غيره وليس بشي لان العادة نتم الظاهر لان العمل يطلق ليس بغيره بل العادة
الظن الذي اقامه الشارع العلم **قوله** ويستترط طهارة محل الافعال عن الجناس الا غير المحل او اما
استترط طهارة محلها لان المحل للظن ليس بملازمة التماسه فلا ينعزل للظن والكثير لا يعيد
المحل الطهارة مع بقاء البدن وكان ان ينفى الطهارة فكذلك محل الخامس مع بقاء عنها عند انما يعيد
الطهارة ويستفاد من استترط طهارة المحل ان العمل للمناسبة لا يكون محسوسا للطهارة بل لابد
من فاضلة اما عليه بعد ظهوره وهو الاصح لتوقن تقرير البراه عليه **قوله** ولو وجد نكاحا وذكر
اذا (عصوه مع اصدقها) اما والطهارة والصلوة وان تعددت على راس الحجة وهو الوجه الثاني
الواقع بعد وضوء او صبح للصلوة فلو تبين في السابق فالواقع بعده بغيره في غير طهارة
لا حسب الواقع وقيدناه بكونه اول السند في الحجة الثاني والثالث وحيث ان قلنا عشر وعية
لصلوة واحدة اكثر من مرة او كان تعدد لا حسب الصلوات وهذا لما صدق على الحجة ونوبا
صدوق على الواجب بنذر وشبهه وقوله ثوبا مستدركا لان الظاهر في كثير فائدة بل ربما كان مضرا
لان التخييد وجوبا يتعلق ببعض هذه الاحكام والصغير في احد (يعود الى الطهارة في الحجة
وما قبله لولا انه عليه استقامتها في ان تعددت لا يتخلل من ما قسمه اذ العطف بان الوصل
لغيره الا في تأكيد الحكم وبما نال شموله وليست العادة للصلوة المتعددة احكاما من العادة الواحدة
نعمه واقع بالطهارة رتب من الصلوات قد نال الاعادة اخرى مما وقع بواقعه لان بعض الاحكام
كما اتفق في الطهارة الثانية على تقدير فساد الاول لم يتحقق هذه وجوب العادة مما وقع بالطهارة رتب

فلانها

تخلو عما وقع بالاول لعدم التعلل بكونها رافعة للحدث فيبقى في جملة التطهيرات فلو كان وقت
الحدث اولي ما علم ان هذه المسئلة حينية على الاقوال السابقة والنية فيها لا يفرق بين النية التي هي
صحيح العادة الطهارة والصلوة لا يمكن ان يكون الا خلاصا من الاول في الثانية لا يتبع لانتفاء النية
المعينة فانها انما وقعت على قصد الجواب والحدث قد كان منقطع به فيجب حكمه استقامتها بانها كان
اصلا حادثة في رتب النية المعينة بقوله على راس وعلى الخطر بالاستقامتها بالوجه لا استقامتها في وجه الصلوة
الواقعة بالطهارة رتب اما على القول بانها لا تستقامها بالوجه او بالندب مع الوجه فيجب اعتبارها الا في
صور **الاول** ان تكون الطهارة كان مما حذره بتعيينه ويكونا معا واقعتين في وقت الواحدة
الطهارة كما لو توضى وذهبت به من مشروط بالطهارة ثم جدد نيا في وقت لا يجب فيه الطهارة
اصلا وانما قد يوقى على معان وقعت لا يجب فيه الطهارة لانها لو اوجدها لو وقعت في وقت الواحدة
لم يكن محسوسا للصلوة لتعدد الزاوية وحسنه الوجوب فلو كان التخييد لثوبا بعدة في وقت الواحدة
وقد توضح بعد ما قبله لم يكن التخييد لثوبا على تقدير فساد الاول في غير نية الوجوب مع كونه معينا
في غير طهارة **الثاني** ان يكونا معا واجبين كان يتوضى واجبا ويجدد واجبا بنذر وشبهه
الثالث ان يتوضى واجبا ويجدد ثوبا مع حكمة واحدة من مشروط بالطهارة لانه في كل من النذر
على تقدير حكمة واحدة والثاني فيكون مشروطا بالنية في حلاله **الرابع** ان يتوضى ثوبا مع مرة
واحدة ويجدد واجبا بنذر وشبهه بعد استيفاء المشروط بالطهارة فانه في هذه الصور الا اذ لم
يجب العادة الطهارة ولا الصلوة الواقعتين بالطهارة رتب معا لان استيفاء قدر اجزات الا وهو
وتميز مثل هذا على القول بان استيفاء العادة الا بعد نية الوضوء بنية معتبرة ثم دخل من طهارة في
مرة اخرى بنية رفع مع الاتفاق في الوجوب نية وملا على الترتيب في الثانية لو تبين في الاول
فانه على هذا القول لولا ان خلاصا من الوجوب في الطهارة والصلوة الواقعتين بالطهارة رتب
معا **قوله** ولو توضى وصدى او شتم ثم توضى في غير ذلك التخييد لا يجوز له بعد الوضوء
الصحيح فانه في كل من هذه النذر وتعددت الصلوة وقعت كل صلوة بوضوء ثم ذكر المكلف انما
عصوه فانما لا يكون في الاحكام من الطهارة واحدة او من طهارة رتب فان كان الاول فاما ان يكون

في طهارته في صلوات يوم واحد او في طهارات صلوات يوم وان كان الثاني فاما ان يكون الركعتين من الطهارة
 مع الركعتين صلوات يوم واحد او في صلوات يومين فلهذا صورنا رابع ذكرها المصنف على الجري
الاول ان يكون الاقل من طهارة واحدة والشك في طهارته صلوات فاما ان يتحقق الصلوات
 عدة او يختلف في زمانها فلهذا صورنا رابع ذكرها المصنف على الجري فلهذا صورنا رابع ذكرها المصنف على الجري
 باعادة طهارة وان اتفقت اعادة ذلك العدد وانما يرد بها في خمسة من هاتين الصلوات لان الواو اعادة
 ذلك العدد بين الغايين وقد حصلنا الترتيب والاصالة البراءة من وجوب الزاوية الثانية من
 معارضة كونه مقدمة للواجب بخلاف الخلفيتين ولعلنا انما نعيد الدعاء في التسمية واحدة من صلوات
 يوم لم نعد لها صلوات ركعتين وثلاث واربع وان هذا صار اكثر الاتقي وقارنا بين الطهارة والاربع
 بعيد الصلوات معاً كما يختلف في صفة طهارة ما تقدم والافق في هاتين الصلوات بين التسمية
 والحاضر واعلم ان اللام في قول المصنف الاقل من طهارة واحدة ومما تقدم من طهارة واحدة في الطهارة
 معناه هذا حكم الصلوة واما الطهارة فلهذا راجع الى استيفاء الطهارة والصلوات مع الركعتين في الركعتين
 وهذه من صور الاعيان **الثاني** ولو كان الشك في صلوة يوم اتم هذه هي الصورة الثانية في تحقيقها
 ان يكون الاقل من طهارة واحدة والشك في طهارات صلوات يوم فان كانت من طهارة يوم
 اعادة ثلث صلوات وهي التي اختلفت عددها صحابا وصرفا معينين لعدم توافقها في العدد واربع طهارة
 الملائكة ثلاث بين الطهارة والعصر والعشاء وان كانت من طهارة اتم في الصلوات مع ركعتين
 وشك في طهارة الملائكة رابعاً بين الصبح والنظر والعصر والعشاء لا يتحقق عددها ولا يتسلسل واحدة
 من الصور بين الاتقي والغايين وعلى قولنا ان الطهارة اتم في ركعة واحدة الخس وبه المصنف قوله
 بخلافه على ان ما تقدم حكم الطهارة وان لم يكن له ذلك واللام في قوله ولو كان الشك في طهارة واحدة
 ما دل عليه الاقل من الاتقي اني لو كان الشك في صلوة يوم الاقل من طهارة واحدة في طهارات صلوات
 لان الغرض بعد الطهارة بتعدد الصلوة لا تقدم التسمية ولو كان الاقل من طهارة واحدة في طهارات صلوات
 هذه هي الصورة الثالثة في تحقيقها ان يكون الاقل من طهارة واحدة والشك في طهارات صلوات
 يوم والعرض انما صلوات في طهارات فان كان موقفاً اعادة اربع صلوات صحابا وصرفا

وربما يعقبتين

وربما يعقبتين احدكما قبل الطهارة والاخرى بعدها رعاية للترتيب بعد الطهارة في الاقل من الاتقي
 ثانياً بين النظر والعصر وفي الثانية بين العصر والعشاء وانما لم يكتف بالثلاث لان الغايين اثنتان
 فما ذكرهما رباعيتين وان كان مساوياً لثلاث صواباً وثباتاً بينهما فلهذا صورنا رابع ذكرها المصنف على الجري
 يطلق في الاول اطلاقاً ثلاثاً بين الصبح والنظر والعصر وفي الثانية بين النظر والعصر والعشاء
 في بئر الدعاء على كل من التقديرين لا يطابقهما على كل واحد من الاتقي الاثلاث كلفه وجه آخر
 وخلق في الصلوات اتم هذا فلهذا صورنا رابعاً رابعاً بين الصبح والنظر والعصر وفي الثانية بين النظر والعصر والعشاء
 بينهما اثنتان في الثانية في الاستيفاء في الغايين المتقدمة فان قيل لاجاباً للترتيب هاتين في
 سقوط الترتيب انتهى قلت لفسادها لان لكل من طهارة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 بعد الواجب لا يتغير في الترتيب **ثالث** والاقرب جواز اطلاق العينة في التغيير الى قوله يكتفي بها
 لم يترجم هذا من كلام الصورة الثانية وتحقيقه ان الاقرب عند المصنف هو ان لا يربط بين الاطلاق
 والتغيير معاً في كل من رابعاً بين الصبح والنظر والعصر وفي الثانية بين النظر والعصر والعشاء
 في الاخرين فيجب عليه ان ياتي في كل ركعة واحدة لعدم حصول تغير البراءة بدونها الاصل ان يكون الغايين
 رباعيتين او ثلثاً بين الصبح والنظر والعصر وفي الثانية بين النظر والعصر والعشاء لا يتغير عليه في الركعة
 اثنتان اطلاقاً والتغيير وان اتم من العاراة الاوّل حيث قال في طهارة بين الباقيتين
 الترتيب بين الباقيتين بعد الركعة من الرباعيتين والثلاث بين الباقيتين في الركعة من الثلاث
 التغيير في النظر والعصر والعشاء ان كان صواباً وفي التغيير في الثانية وان كان مساوياً في رابعاً
 رعاية الترتيب في الركعة اذ عدا النظر بعد الصبح ووثقاً بين العصر والعشاء من رابعاً
 قبل الركعة من الاقرب فلهذا صورنا رابعاً رابعاً بين الصبح والنظر والعصر وفي الثانية بين النظر والعصر والعشاء
 اطلاقاً ثانياً بين النظر والعصر وفي الثانية بين النظر والعصر وفي الثانية بين النظر والعصر والعشاء
 في الثانية بعد العصر والاقرب للتغيير في الركعة من الرباعيتين وفي الثانية بين النظر والعصر والعشاء
 الملائكة ثانياً بين الصبح والنظر والعصر وفي الثانية بين النظر والعصر والعشاء وان كان مساوياً في رابعاً

الصبح خلق شيئا بين الظهر والعصر والوقت امرتين احداهما قبل المغرب والاخرى بعدها ولا يجوز
 قولها قبل المغرب لغزوات ترتب العشاءين ولا بعدها لغزوات ترتب الصبح وبين الصبح والظهر
 وان عجز الظهر وشيئا بين الصبح والعصر قبل الظهر فلا يجوز بعدها لغزوات ترتب العشاءين
 وبين الصبح ولا يجوز قبل ترتب الصبح وبين العصر لانه يتقدم في الواقع الصبح والعصر والترتيب
 الثاني بعد المغرب في الظهر والعشاء بعد المغرب لا قبله لغزوات ترتب الصبح والعشاء
 وان عجز العشاء المطلق شيئا قبله بين الصبح والظهر وبين الظهر والعشاء بعد المغرب وان
 عجز العشاء المطلق شيئا بين الصبح والظهر وبين الظهر والعصر قبل المغرب فيحصل للترتيب
 وبين واحدة من الثلث قبلها ووجه الوجه انه طريق صالح لسراة الفقه فانه يجوز لكل من اطلاق
 والتفسير من غير ان اما الاطلاق فقد تقدم توجيهه واما التفسير فليست فيه الواجوب زيادة
 ولا محذور لعدم الجزم بالبينه على تقدير التفسير فيلزم الاطلاق حيث يمكن تحصيل الجزم بحسب
 الامكان اما لا يمكن كالحج والمغرب في فرضا قيم فلا طريق الى البراءة منها الا التفسير
 ضيق لان الجزم لما يجب مع العلم اما مع عدمه فلا ولا وجه لهما من باب التقدير فيقع
 هذا الخبر لا يفتق الوجه بقطع جواز الاطلاق لاني في ذلك لان كلامه طريق للبراءة
 فيكون وجوبه بخبره وان الظاهر ان العذر عن التفسير انما هو رخصه وتسهيل الامساض في
 لما في الذم واذا اجاز من غير ذلك فيمكن لو جاز التفسير وهو اوجه من غير التفسير
 اذ ليس الاجتهاد في غير صالح للمناقشة ويحتمل ضعيفا لعدم الجواز لعدم حصوله فائدة
 به لا يشق التحقيق بخلاف بعض المواضع لوجوب ثالثة وعدم الجزم بحسب يمكن معصاة في السند
 ما في الذم لتفسيره واما التفت في بدنه فينبغي عدم جوازه والحق كما في شيخنا في ان لا
 انه تكلف محض لا فائدة فيه بل ينبغي فعله واعلم انه يجب ان يرا التفسير في قول المصنف والاقر
 جواز اطلاق التفسير في التفسير بالنصب على انه منقول مع ان الاول معني مع الاطاحة
 لعدم كون العبارة نصا في الكرد الا على هذا التقدير لا فيها جواز الاطلاق وجواز التفسير
 ليكن رد

ليكن رد على التفسير في الكرد ان كان القاصد ان لا يلازم الاطلاق في الصلاة خارجا عن الصلاة
 فيكون مقتضى خبره في جزم الموضع لا يورث ان كان مقتضى الخبر في الصلاة باقيا كما في التوضيح اذ في جميع
 احوالها لا يلازم الاطلاق في غير الصلاة لانه لا يكون الاثنان من جهة ثالثة مستقر على الاقر ومقتضى خبره
 ولا يستقيم الا انه لا يلازم الجزم بين الامرين مع ان الاطلاق لا يقتضي احوالنا فلا يجوز تخيير
 بين تفسير الظهر او العصر او العشاء والحق لا ينطبق الا على ما ذكرناه لا يوجب تفسير التفسير الاطلاق
 ولا يستقيم فكيف مع الاطلاق وهذه والوجه في قوله فيطلق من باب التفسير الحلافة بين التفسيرين
 من التفسيرين في الثالثة بعد تفسيره ووجهها ولا يستقيم هذا الا على هذا التقدير ولا في غيره فيستقيم
 الامر فيكون بدون ما ذكرناه ولا يستقيم عوده الى التفسير باعتبار جواز الاطلاق له وهو ظاهر ولا
 باعتبار التفسير لان التفسير في جميع فلا يطابق ولو جعل اعم من تفسير الجميع والتفسير في
 جميع احكامه من غير التفسير وفيما قلنا من ان التفسير هو في الاطلاق لا في التفسير في الاطلاق
 فيكون له جواز التفسير الصادق بتفسير الظاهر وتفسير البعض خاصة في ان على تقدير التفسير
 بثلثة ويتبين من اراد التفسير البعض خاصة في هذا الكلام منها فنت من غير وجه الاطلاق
 واما ما ذكرناه في قوله في الاطلاق الثاني فيمكن ان يكون مستدكا على تقدير ان يرد جواز
 كل منهما مع ما في خبره في الاطلاق الثاني في جواز او يتولى والاقر جواز الاطلاق
 ان يفسر فيجاء به في قوله في الاطلاق الثاني في جواز او يتولى والاقر جواز الاطلاق
 كل من التفسيرين بين الثلث اعني الظهر والعشاء ويكون قوله بعد في الاطلاق الثاني في
 بيان الاطلاق فيمكن له ان الاطلاق في الفوايت هو عبارة عن الترددية في
 مع رعاية التوزيع على ما وقع في الاشتباه اذا كان المراد فيه مستقرا وان لم يخرج في الترددية
 الثاني ما يراه في الاول من غير بد على اوجه اني حكايت هذه المسئلة المرد فيه في تفسير التفسير
 بين الراعي الثلث لانه لا يكون التفسير فيها فيوزع الترددية بين الثلث على ما عرفت
 فيكون ترددية بين التفسير ولا يلزم الاما ذكرناه فلو كانت العبارة الاولية الثالثة صح ما في التوضيح
 الاول والثاني في لودود في كلامه في التفسير بين الثلث لكان الزائد على ما ذكرناه لولا الا

ثانية في حصوله المطلوب بيان ما يتحقق البراء فان قلت الشك لا يلزم على ما قد مر في الاصل
سبقت وجوب اربع صلوات على الحاضر ولا يكون الا ان ذكر فاعادها فقلت ليس كذلك لانه كما ذكر في
الادب على الحاضر والست على السافر اذ ان يبين كيفية اذائها فذكر كيفية التخيير في كل
من الراعيين والشايتين بين الاطلاق والتعيين فيأتي بنا الشك في الثاني والثالث لا فائدة في الاطلاق
وترك ترك التعيين في الجمع لان جواز الاطلاق والتعيين يقتضي جوازهم في كل من اولى ولا مانع من
جوازهم معا فان كان الامر بيانا ما هو مطلق فيه كما سبق في الصورة التي قبلها فان قلت قوله في
بين تعيين الظاهر والعمران في جواز الاطلاق الثاني لا يطبق على السافر لانه يتخير بين تعيين
الشك او الصبح فاذا اقر على الاطلاق فاطلاقه تلافى لثاني قلت كما لم يسلط على حله
عبادة ما ذكره اقر على بيان حكم التخيير وترك حكم السافر لانه لا يعاين القابض يادي فاعاد فان قد عكسها
للعباد السور فيها الاجاز والمخاض ومنه في وجه التوجه فيها قلت تقديرها هكذا ولو كان الاطلاق
السافر من طهارات يوم والى حاله في ادائها لا يتوصل الى السافر لانه يتخير بين تعيين
للتزيت بتدريج الصبح ونحو المغرب بين الراعيين والشايتين ولا اقرب في كيفية اذائها في كل من
والشايتين جواز الجمع بين الملاقاة التمهيد للتعيين بحيث يكونان معا فيتخير عليه ان ياتي برأيه
او ثنائه تلك لان اذرها اذ عينت لم تكن الا في في تعيين البراءة وبذلك يميز بين تعيين
او العمر والعش فابتنها عين بين الراعيين من اعيان للترتيب الذي لا يتحقق بالبراءة الا بدله
كيفية اخرى في ادائها وهي الاطلاق فيها ثانيا بين الراعيين والتدليل ويقتضي بالمرتب ولا
حلقة الى الوضعية الثانية ومنه يستفاد حكم المسافر والمعلم **مسألة** ولو كان الزكرك من
طهارات في يومين في هذه هي الصورة الاولى وتختصها ان يكون الزكرك المذكور في طهارات
وان كان في طهارات صلوة يومين وهي تنقسم الى اقسام ثلثة لانه اما ان يكون يوم التزويج
او في تزويج الطهارتين كختلفت في اليومين او يذكر جمعا في يوم او يجعل طهارات الجمع في يومين
ودعا اورد على العبادة عدم صدقها على غير الصورة الاولى لان معنى قوله ولو كان الزكرك من
طهارات في يومين كونها في اليومين فكيف يحتمل الجمع في يوم او يجعل الجمع في يومين

ان العبادة

ان العبادة اذا اتمت على ما ذكرنا تكون شاملة للملاقاة المستمرة ولا يبعد في ذلك مساعدة
المقام وقد سبق في العدد ما يبين على ما هنا وهو قوله في الصورة الثانية ولو كان الزكرك
صلوة يوم **الفصل الاول** ان يذكر التزويج فيجب ان يصلي في كل يومين من طهارات في كل يومين
تتمها في طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
سبق **مسألة** ان يكون من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
وربما يبين في كل ثلثين من الطهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
يكون مختصرا في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
بين السافر والمعلم في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
فصل ثلثا واشتد من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
محتمل في الاثر وتبين انهما في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
ان يكون مختصرا في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
التي لم تكن في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
وتبين ان طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
فانما ثلثة وكون كل واحد الاصل ما سبق ظاهر **مسألة** وان ذكر جمعا في يومين وادنى القول
الا غير هذا هو القائل ان من اقام الصورة الاولى وعقده ان يذكر احتياج الطهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
في طهارات صلوة يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
العبادة **مسألة** ان يكون من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
ان يكون مختصرا في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
مختصرا في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
في كل ثلثين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
بين طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين
لم يتحقق الترتيب بين الجمع ومعهذا **مسألة** ان يكون مختصرا في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين من طهارات في كل يومين

متى فيها معا او مستقرا وبين الربيعين والثانيين معان كان وقتا في اوجها مستقرا في الآخر فقد
الزيت على كل من تقدير الجمع والتفرقة ومن هذا الظهور ان الجنية باقية مع وكذا ذكر بعد موافقا
سنة معلوم **قوله** وكذا البعث لو توافقت مع الوجود والاكتفى بالثلاث هما مسئلتان **الاول**
لو توافقت في كل مرة وحدها مستقرا في كل وقت ثم ذكر انه قد علم قد حدث بين بعض تلك الظواهر في
حصولها ولم يعلمها جميعها فان جميع ما تقدم من الصور والاعلام وهو بموجب إعادة الطهارة أنت هذا هو
الوقت بين الاعمال من الطهارة معنوية مع خلاف ما تقدم وبين ذلك الحدث بينهما وبين الصلوة
الثاني لو سأل النفس بثلث طهارات فان جميع بين الربيعين بطهارة كان على الصحيح بطهارة والظهور
مشايخه والنفوس بين ثلثة او الصبح بطهارة والظهر ثلثة والساق ثلثة ونحو هذا لم يستقر بعد
ان يحصل اربعة احوال في طهارة الربيعين وقب تقدم الربيعين معان على الكسوف وكذا في بعض الصبح
لو سأل الصبح بطهارة والظهر والشمس بطهارة والنفوس بطهارة فلو اذ في الطهارة التمسك
لو جميع بينهما بطهارة فانه غير الثالث لان بعض ما يمكن في طهارة احدها الرباعيات مع ثلثه
او في شايبة او ثلثية فيخرج من العدة بالثلاث ولو كان معان واحد من الطرفين فلا بد من الاربعة لعدم
تغير البراءة بعده وعادة الكتاب حمله بالنسبة الى هذا القسم لانه قد اذ في قوله والاكتفى بالثلاث نظر
الى ان قد اذ في جميع بين الربيعين الى منظر على العلم بذلك ان كان علم انه في الاربعة وهو
ان مع ظاهره في نفس الامر بدون هذا العلم فيكون قوله والاكتفى بالثلاث شاملا للقسم الثالث فيحصل
الافتقار لو توافقت على وقوع ذلك وان لم يعلمه لزم الاحتكاك ايضا لان قوله والاكتفى بالثلاث معناه
ان وانما جميع بينهما بمسألة الكسوف بالثلاث سواء علم ذلك ام لا وفي صورة جعل الى الابد من الربيع
والعلم في قوله وان جميع بين الربيعين لنفسه هذا اذا كان حتما فلو كان معقولا او مخيرا فحكم معلوم
سبق **قوله** وجوب الجمع والافاضات في مواضع القعيق بالنسبة الى جميع ما تقدم من احوال ومواضع
الافاضات فانه يتبين من بعض لعدم مكان الجمع ولا مرجع **قوله** وفي الطهارة بما علمك او سمعك ان
او يدعي كماله انما اذ في استعماله وهو معناه الاعم اعني عن ذكر حصوله او سماعه او علمك او سمعك ان
بعضه بعض الاقسام وهو ما اذن في ما لم يعلمه اعطى الاربعة انه يكفي في الاربعة

القسم

[illegible]

[illegible]

الحجرات

[illegible]

[illegible]

الطوسي

[illegible]

2

[illegible][illegible]

عادة وهو الذكر اجد ان العترة استوار الطهر من كل عمن النفس عذبة ثم قال ونظر القادر لوقته في
الحال لم يستقر استوار الطهر حلت لروية الدم فان اعتدناه فبعد الحنة وصور الوقت بعد النقص الوقت
الحسن فكلما استقر استوار الطهر في الحين فاما حاله والوقت ان كان الوقت انما هو في الغيرة من روية الدم
ساعتين واما وقتها فاما حاله عن الحنة جميع غير ان ما ادعاء من القادر من غير اقل من ان كلام الحنة ولا غيره
من الاصل فترى بانها استوار الطهر فاما عدد الاوقات فليس في الدم مع الحنة من غير الاستوار الطهر
على الحنة واما الحنة واما في آخر كلامه الاصل في الاوقات بين الحنة اعتداه بالعادة ان اوقات الدم في
ما بين الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
في عترة العترة ومن لم يستقر عترة فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
العادة العترة وروية الدم فيها والوقت استوار الطهر فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
آخره استوار الطهر عدد الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
والحالة فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
الحنة فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
وغيره من الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
لكن هذه فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
مع احتار جرحها والحق فيها الى عادة التسليم الاوقات والوقت ان لم يسبق لها عادة فاما في الاوقات
عدد الحنة فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
صباح الحنة فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
العادة فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
لان تساو بالوقت فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات
اعتبار الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات فاما في الاوقات

٢٢

[illegible]

اعراض التغير بالبدن الى الدم الثاني وقع قوة واعلم ان قوة البصر وان كانت مضطربة لم يمتد
رغبت الى التغير على طاقه صافيه فان البصر على الدم ونسبت عاده المتعد
لوقت واحد واما وقتا بعد وقتا لم يمتد لوقت مضطرب بعد وقتا مضطربا
التغير مطلقا لا يستمر الى طاقه العود الثانيه الوقت لوعارض تغيرها بعد ايام العود
الى التغير بناء على ترجيح العاده على التغير وكذا العود في ذكره العود ناسية الوقت ويحكم العود بان
المرور بوقتها الى التغير عا اذا لم يمتد بها العاده بوليل ما ذكره من ترجيح العاده على التغير
حين فيزول الاطلاق الكلام على ذلك **قول** ولو فقدنا التغير وبعثت العاده الى عاده فاما الى
دون المضطرب وانما انقضت هذا الحكم بالمتداه لان المضطرب سبق لها عاده فاما ناسية الرجوع الى
عاده غير عا والكراد ناسية العاد من الاوروس او اوردتها ولا يفتقر شك بالعبارة في المعبر الطبع
وحيثما ذهب من الطرفين **قول** فان فقدت او اضعفت عا في عاده فاما هذه الحكم ذكره في التغير
وتتبع عاده من الاوروس في التغير من التغير واما في الرجوع الى الاوروس من دون
الاوروس فاما الرجوع الى التغير من التغير الى الاوروس فاما في الرجوع الى الاوروس من دون
الطبع والجنسية في النساء دون الاوروس واما في الرجوع الى الاوروس من دون الاوروس في الرجوع
عليه لان الصافي بعدت بادي صلابته عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء
واما في كل فاع السرم والبدن في كل عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء
به نعم الظاهر اعتبارا في البدن في الجميع لان البدن اقر الظاهر ان في كل عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء
بالتغير النساء والاقران والمضطرب في كل عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء
الاقران فكلما اختلفت عا في عدد مخيفت به وحتي يغير في اختلاف الاقران الرجوع الى الاوروس
قول خيفت عا والمضطرب في كل عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء
البدن لورودها مع السرم في حديث واحد ولعل ان تتركها المصنعة انشاء بالسرم في البدن عليها
وتتغير هذه العود الا ان يغلب على طاقه شي فتغير البدن في تتركها المصنعة الاقران الرجوع الى الاوروس
لم يزل في التغير في السرم بوجوب الصلوة وعدمها ويشكل ما اشتمل الاجتهاد حيث ينبغي التفرع

اذ العود

اذ العود في التغير لا يمتد معه ما ذكره من احتساب التغير مستقرا في الاطلاق بعد العاده غير
ذلك وانما التغير على طاقه البصر او الشئ وان التغير على طاقه البصر او الشئ وان التغير على طاقه البصر او الشئ
دون احتساب التغير في التغير ولا شك انما في اذا عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء
في العود والاحتساب على طاقه البصر او الشئ وان التغير على طاقه البصر او الشئ وان التغير على طاقه البصر او الشئ
الاصح استصحاب التغير في عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء
للعاده **وعان الاوروس** اذا خيفت النساء او المضطرب بعدت من الاوروس فاما في التغير
فاما في التغير في عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء
الثاني اذا لم يستطع الدم على العود الى التغير بناء على استظهار ان اذات العاده سبقت
المرور بوقتها الى التغير من التغير الى الاوروس فاما في الرجوع الى الاوروس من دون الاوروس من دون
سبقت **قول** ولو اجمع التغير في العاده في الاوروس فاما في الرجوع الى الاوروس من دون الاوروس من دون
العاده المستمرة المراد به ما ذكره من الرجوع الى التغير بناء على استظهار ان اذات العاده سبقت
حكم ذات العاده المستمرة بعدت او وقتا بعدت حكم المستمرة في اذات العاده سبقت حكم المستمرة
للعاده بعدت او وقتا بعدت حكم المستمرة في اذات العاده سبقت حكم المستمرة
المستمر للاختلاف بعدت او وقتا بعدت حكم المستمرة في اذات العاده سبقت حكم المستمرة
المراد به ما ذكره من الرجوع الى التغير بناء على استظهار ان اذات العاده سبقت حكم المستمرة
من التغير في عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء
ووضع التفرع الصلوة وهو الركن في اعتبار التغير من غير قيد ويحكم في الجواب بان ذلك مبني على العايب
عالم الغالب يكون ما في زمان العاده بعدت او وقتا بعدت حكم المستمرة في اذات العاده سبقت حكم المستمرة
الاقرار على ان قوة العاده المستمرة ظاهرة فان العاديات ملحقه بالاصور الجليله المعترفه في وقت
العاده المستندة من الاوروس والاعطاف وهي المراد في كلام المصنف اما استنداد من التفرع فكلان
الفرع لا يرد على اصله مع اعتبار الرجوع في صدق الاقرار عليها وفيه بعد الاختلاف المتعارفين في
فتحة العاده المستمرة في عا او كما لا يستحق في السرم والبدن صوف على النساء

التكرار مطلقا وفيما التكرار في التكرار مطلقا لاجل عدم التكرار وهو قريب ولو عجز عن التكرار
 فقلنا هو الشيء المطلق فان في خبره او دونه ما لا يستغفار وحله كنهه من لم يجد السبل الى شي
 من الكنهه وهو الخاطيء مع احتمال التكرار والسيار كما في الكنهات وفيه ضعف والظاهر ان الكنه
 بالعلم كنهان بالفعل لا يمنع تعليق التعليل لا الخاطيء مسبق الاستمرار مع احتمال التكرار
 اللغوي لا استغفار **قوله** ولو كانتا متحدة في ثلثة اعداد من طعام وجوب الصدقة
 والستى بها مني على العولين بالكفارة وانما يلزم وجوب هذا هو الصدوق والشيخ في النجاة ولا
 جهة الا محله او عبد الملك بن عمر عن ابي عبد الله ع ولا يصح للاحتجاج من وجه واحد **قوله** التكرار
 في باب الصدقة على عشرة مساكن ولا يخفى ان الثاني انما هو ما استقر به الصدوق لانهم اجماع
 او لا بالاستغفار فاحت عدم التثنية عليها ما تقدم ولا فرق في الاستدلال به بالفتا والدبر
 وام الولد والمزوجه ولو يعبده وفي الكتابية المشروط تركه ولين من النطاق السلطاني
 بخلاف المعتز بعضه فكلها بالاجبية ويحتمل التفسير اعطى الكل من السبحة **قوله** ويجوز
 الاستماع منها بعباد القبل هذا هو المشهور وذهب السيد المرتضى الى انه لا يجوز الاستماع فيها
 الا بما فوق الكيزر وهذه الوطى في الدبر وطها حجة ظاهره رواية الحلبي عن ابي عبد الله ع تنزل اذان
 اليه الكثيرين وخبره سمرقانيه ما فوق الاراد وفي صفاتها رواية ابي بصير عنه ع ايضا ولا
 والله فيها الا بغيره الخطاب وهو ضعيف وفي سلسلة عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا ع
 ابي عبد الله ع اذا احضرت المرأة فليقلها زوجهما حيث شاء ما انتهى موضع الدم وفي صفاتها
 رواية عبد الملك بن عمر ورواهم بها ع وهي صريحة في الطلوع **قوله** ولا يطعن عليها
 مع الدفر وحسنه الزوج او حكمه انتفا العمل لا يجوز مطلقا لخاصة اجماعا ولا يفتى بها قضا
 بشرط ثلثة ان يكون مطلقا لخاصة فتية المدفوع لطلوعها وان كانت حائضا وان يكون
 زوجها حاضرا صفها او في حكم النكاح او المزاب من كان قريبا منها بحيث يمكنه استلام
 حالها او لم يبلغ غيبته فلا يعلم انتفاها من الطهر النكاح وطها فيه الى آخره حسب عاتها الفار

فصلوں کا

[illegible]

من بناء عدم الاستيفاء عليه ولأن الوضوء وإن كان له دخل على ذلك التقدير إلا أن الفصل في السبب
رفع المحرمين فإذا نظرنا فيه لم نجد الوضوء في غير المصنعيها ليس بتقديم الوضوء وتأخيرها
فإن الشيخ يوجب التقديم وإن كان في بعض الأحيان ذكر التقديم للأخلق البعض وترجيحنا بالشريعة
فيتم التقديم على الاحتجاب وقد يعبر من عبارة المصنف عدم جواز تخلل الوضوء الفصل وليس مراد
أذ لا مانع فإن الموالاة ليست **قوله** يجوز ذلك من الرفق والاستباحة في هذا الوضوء
سواء قدمته على الفصل أم لا فإن البراءة ليس حيث انما منع أن يكون فيه الرفق في الخارج عمن
لحاجة الاستيفاء نظر إلى أن الرفق إنما يتحقق برفع الحدث الأكبر فإن تقدم الوضوء لم يبق
وإن تأخر فقد زال وطهره وضعفه يعني من رده **قوله** ما الفصل على الرفق على الأقرب لأنه
من جملة النعمة فيجب نقلها إليها ولو كانت في غير المكان الذي استبان الله ما بعد التوضؤ بوجوب الوضوء
دفع الضرر مع احتمال عدم النظر إلى أن ذلك من موانع التمكن المولود عليه وهو ظاهر في
غير الاحتباب خصوصاً إذا كان السبب من الزرع والمملوك كما لا ريب بل هو لا يمتنع منه مع
احتمال الاستيفاء بالانتماء هنا كما لا يشك في الصوم في دم المتور وغيره من الكفارة بمسكاً
بأصل البراءة وليس الطهارة كالطهارة لأن الأمر بالطهارة للمملوك وبالطهارة السيد حيث قلنا
بالوجوب بحصول العزم من المسارعة فلهذا يجب الاعتناء بهما من حيث هو في الذكر في الوضوء والنظر
فيه بمجال **قوله** ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلوة الأركون الطواف وعدم وجوب
قضاء الصلوة الموقوفة موضع اتفاق بين العلماء وبه تواترت الأخبار أما غير الموقوفة كركعتي
الطواف إذا طهر الدم قبلها والمكثورة إذا طهرت قبلها يجب تداركها لعدم تعين الوقت في
الصلوة ولو نذر الصلوة في وقت معتبر فاتفق المصنف فيه في وجوب القضاء قولان فلا يفتي
به استثنى ولعله أقرب ولا فرق في الموقوفة بين اليوم وغيره في عدم وجوب القضاء إلا أن
وقد صرح به في البيان والظاهر أن الإزالة لا يجب تداركها كغيرها لأنها موقوفة **قوله** ويصح
الوضوء عند وقت كل صلوة والمجلس في محله إذا ذكر الله تعالى بعد صلواتها هذا هو المذهب

بين الأصحاب

بين الأصحاب وجهه على ما يؤول إليه وجوب ذلك قبل الصلاة على رجليه في الحرم من غير وضوء
صلواته وهو رخصت برواية زيد الشحام عن أبي عبد الله الواردة بلفظ ينبغي لمحمد بن أبي حمزة
على الاحتجاب بعد الصلاة في وجوبه ومما لا يخفى على من جازم من مصلحتها والاحتجاب في الصلاة
من غير الاحتجاب في غير الصلاة وهو الاحتجاب على الرأس من غير الاحتجاب على الرأس
في الذكر لا بعد الصلاة من غير الاحتجاب ولو فقدت المرأة فلهذا يشترع العثم النظام مع **قوله** وتكرار
ذات العادة العباد بروج الدم فيها والابتداء بعد صحتها على الأصح الحكم بالانقطاع لا خلاف
فيه بين العلماء وقد تواترت الأقوال عن النبي والأئمة بوجوب الاحتجاب في الصلاة أمام
الأقرب أو يولد أن العبادات السجدة ملحقة بالصلاة والاحتجاب مع قدسها من غير الاحتجاب
أي في العادة إنما توارث الدم في غيرهما استلزم ثبوت أن قلنا بوجوب الاحتجاب في
غيرهما وهو ظاهر وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى أما المسئلة والمصنف فليكن الاحتجاب
ولا فرق بينهما وقد قلنا بين المصنف وبين الأئمة بوجوب الاحتجاب في الصلاة والاحتجاب في غير الصلاة
الاحتجاب في غير الصلاة وهو الاحتجاب في غير الصلاة وهو الاحتجاب في غير الصلاة وهو الاحتجاب في غير الصلاة
المسئلة في الكركية وقوله في الذكر من حيث قلنا بالأقرب وهو الاحتجاب في غير الصلاة وهو الاحتجاب في غير الصلاة
بين المصنف وبين العلماء حيث قالوا إذا كان الدم حرارة ودفعه وسواه فقلنا بالصلوة في
الدلالة صحت لأن الأمر بالمسئلة بأداء الأربعة العموم فقلنا بالحرارة بركات العادة والاحتجاب في
الاحتجاب بخلاف الذكر بروج الدم لا يقتصر على هذه الأوصاف فإن قلت إذا استثنى الاحتجاب
بالبراءة في غير الاحتجاب بالاحتجاب من عدم الاحتجاب بالاحتجاب فقلنا ببيان مفهوم الاحتجاب
فإذا كان الاحتجاب بالاحتجاب بوجوب الاحتجاب في الصلاة والاحتجاب في غير الصلاة وهو الاحتجاب في غير الصلاة
قوله بالاحتجاب بوجوب الاحتجاب بوجوب الاحتجاب في الصلاة والاحتجاب في غير الصلاة وهو الاحتجاب في غير الصلاة
ظاهر بأن الاحتجاب بالاحتجاب بوجوب الاحتجاب في الصلاة والاحتجاب في غير الصلاة وهو الاحتجاب في غير الصلاة
فإنه إنما يتحقق مع استمرار الدم وتواتر العادة واجتماع شرط التيمم ويكون الاحتجاب بالاحتجاب

يجب التوفيق بين الواجبين بحسب التوفيق بينهما وبين السنة لصدورها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 حجة المانع فركه التمسك به وقد سبق عدمه لا سيما وحاوله الشيخ رحمه الله في بعض من اجاب عن ان
 سألته عن امرأة طامت فزالت الطهر البعيج ولا يجزئها قبل ان تفتلها قال لا حتى تفتلها ومما
 غيرها وجوابه الجمل على الكراهة جمع بين الايجاب على ان في طريق الرواية على سبيلها وفي غير
 اذا تفرز هذا فاعلم ان المراد بغيره المحض بخلاف الزوجي الوطء المحض بالعض الام وهو
 مطلق السان فلا ينافي حكمه بالكراهة بعد وقد تقدم ما يدل عليها مع قول النكاح ما وقد
 سأل عن وطئها قبل العسل قال لا بأس وبعد العسل احب اليه وهو راد المحض بغيره وسبق الاجابة
 لان صفاتها المحض ولا تكثر ان تارة اعاده ليرتب عليه تقديم على الزوج وبغير هذا التعديل
 واجبا ان وجد في خبر محمد بن مسلم لان في خبر ابن المغيرة عمن سمع العبد الصالح ع قال لا بأس
 عن الوطء وان لم يمس الماء وهو دال على المحض نعم هو مستحب استحبابا مؤكدا والعبارة المذكورة
 على الاحتياط صريحا ولو فقدت الماء هل يقيم الوطء بدل الماء من العسل وجوب الوطء بالزوج
 عن الصادق ع وصريحه في الذكر والظهر من عبارة المنقح وهو حسن ولا فرق بين ان يفتل
 به وعدمه ولا فرق بين جواز الوطء بين ان ينقطع الدم لاكثر الحضا ولا ينقطع بشرطه في الثاني
 انقطاع الدم على العادة فضا عدا فلو انقطع دون ثلثها فاشكال في علمها فاستاره
 المحض في بعض آياته من اعتبار الوضوء في غير المحض وخوضه وانه كالجبر لعدم الاكتفاء بالعسل
 لو اشترطناه **فصل** واذا طامت بعد دخول وقت الصلوة بعد الطهارة وادخلها
 قضتها ولا يجب لو كان قبله ولو طهرت قبل الاغتسال بعد الطهارة وادخلها كونه واجب
 ادخلها فان اهلكت وجب القضاء ولو قصر الوقت عمدا فكذلك سقط الوجوب من الاصول
 المقررة كون وقت العبادة بحيث يسجد ويسبح شرطها للاقتناع بالتحليل
 وانه ادرك ركعة من اول الوقت فنزل منزلة ادراك الوقت تحللا وسبق في تمام وقت
 الصلوة انتفاء السجدة اذ انقضت هذا فطره الحضيض وانقضاءه ان كان في اول وقت

الزينة

الزينة فان كان قبل ان يطهر من الوقت معتدلة ما منع القطع بان لو كانت طاهرة وكذا في شرطها
 فلو انزلها لكانت طاهرة في النسبة لا تلك المرأة وفيها ياب لك لتدبر تلك الخرافات الخبيثة
 والقطب والقيمة ودرية القرابة وطبعا ونحو ذلك لوجوب القضاء على خلاف بعض العامة والصفة
 خبيثة لوجوب قضاء ركعة من الغزاة لو ادركت ركعتين من هذه الركعة وجوب الاداء واستماع توجه
 المطالب بالتمسك السابق ويتحقق عدم ادراك وقت الصلوة بعض من التيمم انما لا يوجب به وان
 بعد ذلك الصلوة كقضاء وجب القضاء ان كانت لم توجد وكذا الحكم في وجوب القضاء ان لم يكن قد
 مكث لوطء الحضيض في وسط الوقت وان لم يكن قبله ساقط من وجوب القضاء لكونه انما لا يوجب
 القضاء فقل انما منع قول الوجوب فيها وكذا الاخر ولو انقطع الدم وقد بقي من الوقت مقدار الركعة
 بشرطها اقل الوجوب كما تقدم وجب الاداء مع الاعتلال لقضاء وكذا لو بقي مقدار ركعة بالشرط في
 لو كان من ركعة وقت الصلوة من بعد ذلك كما ساقط مقدار ركعتين كانت ساقطة في ذلك الظاهر لا العكس
 واذا اكتمت من الوقت بمقدار ركعة لكان الباقي واجب في وقت صلاة اخرى ان كان بخلاف ذلك
 ولو ادركت قد مضى للركعة من الوقت الثانية على الثاني من الاختصاص وعلى القول بامتناع الوقت
 من اول الحيازة من وجوب الاداء وسبق تحقيق ذلك في الوقت بعد ان يكون العدة في اول ركعة او في
 لم يجب الاداء ولا القضاء عندنا وهل يستحب القضاء صراحة في المنقح وانما في النهاية وبلغ من
 عبارة الكتاب حضا حيث قال سقط الوجوب هذا حكم الصلوة اما الصوم فان العسل اذا طهر قبل
 الوجوب بعد ارضاعه واجبه له بشرط ان كان واثما والا فحاشا للصحة فخاصة ومع تعذر وجوبه
 على الاصح وقد سبق تحقيق ذلك **فصل** **المعصاة السابعة في الاستنجاء وهو**
 الاعمال الصوابا ورواقيق ذو فمور الاستنجاء في الاصل الاستنجاء من الحيض يقال استنجفت
 على وزن استغفمت بالبناء المحصور في شئ ما لا يستنجف اذا استمر به الدم بعد انما
 في شئ ما ذكره في الصحيح ففتناه عدم سماعنا منه غير المحصور في استعمال الوطء الا انما
 في الدم الموصوف وهو كالماء ليس بخض ولا غاس ولا يفرق ولا يجر ولا يرد بالفرد وجوبه

الخطوط في الزوار السابعة ولأن الحكم معلق بحاجد الميت والأصل بقا ما كان ولأن الميعور لا يسقط
بالعسر وإنما مع الانتفاء فلا ولو وجب عضو من الأعضاء لم يلزم خلع النكاح ثم أولاد ميتة إن خيل
المجموع خطا للميتة فينتفي الزوج **قوله** ولو لم يكن الميت في الأصل ولا ولا لا يسقط الميراث
أولى من كل أحد أصا الحكم الأول فلو لم يقل في الأول والأحكام بعضها أولى ببعض وقوله عليه السلام الميتة
أول من ولادته هي هي الحسنة الميراث قال في الفتاوى والظاهر أن الحكم يرجع عليه ويدل على أن الميتة
الصداق ثم في غير نسبي برهان الزوج احدى بأمرته صحت بعض في قبرها **قوله** ولو لم يكن الميت
النساء المبرورين ولو عطف قوله النسب إلى الرجل الأول أو زوجته على ما قبله بالغاشية وعلى ما
قبله المكان الحسن واسم عن قبله النكاح **قوله** وكذا المرأة ميتة زوجها أو أمه أو من لا تكون إلا
فإن في حال الاختيار كالزوجة وهذا الحكم القوي للميتة وفي رواية محمد بن مسلم قال سألت عن الرجل
يميت أمه أو بنته أو غير ذلك من أهله أو من كان له في حياته من المال أو من كان له من المال أو من كان له من المال
لأنه إذا مات كانت في عدة منه وقيل إن في ذلك تغيب كل من أزوج من الألف مختص بحال العزوة
والعمل على الأول وصريح في الميتة بأن التفسير من وراء الشيايب الصحيح محمد بن مسلم عن أبيه
يميت أمه أو بنته أو غير ذلك من أهله أو من كان له في حياته من المال أو من كان له من المال أو من كان له من المال
وراء الشيايب والظاهر أن المرأة ميتة جميع البدن ومن الشيايب على التفسير في التفسير من
والكثيرين والعديد من غير ذلك من أهله أو من كان له في حياته من المال أو من كان له من المال أو من كان له من المال
يجوز حاله لا يمكن غيره وقد ثبت عليه في الذكر وأعلم أن المطلقة رجعية زوجة غلاف البائس والزوج في الإجماع
بين طوره والأمة والكفرانها وخيرها ولا ينفق عنها عدة الزوج في جواز التفسير وإن تزوجت وقد
وقد علم من العادة أن الولد في التفسير موقوف على ما كان في الذكر والكثرة والأمانة الأما الزوجين مطلقة
وساكنة الشيايب أم محمد بن عبد العزيز **قوله** ومثل البيعة كالزوجة والمات من زوجة فمات لا يجزئ إذا
كانت مملوك البيعة أم ولد عاز التفسير لا ميتة من العادة من أن تغيب أم ولده وفي غير أم الولد
من المملوكات فظهرت من انتفاء لها إلى الوارث وفروجه عنها كالمملوك والى قيامها بالمولد قاتل مع أن
علاقة أم الولد أقوى من حلالها واختاره في التوبة واختار الحنفية أن لا تكون من زوجة مملوكة ولو كانت

۱۳۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

[illegible]

۱۳۰۰

المتصور في محله المقررة فما اخرج المتكلم من هذه الشك في اعتبار الامور لان مقتضى ما يتحقق
بعد فاعدا الى العذر والاعتناع فقلنا في جوابه اعتبار الولادة كذا كان اذا امر المسلم الكافر بالتبديل
فان مقتضى سطر التبديل اصله لا يقتضي وجوبه بالامر مستورا في التبديل كذا كان في العلم المتألف
فانه مقتضى مقتضى التبديل الحقيقي بان يسلم ثم يرفع لانه مقتضى النوع كما هو متور في موضوعه وهذا المظهر
ان الامر بالتبديل الحقيقي لا يسلط الا بالاضافة الى ذلك المسمى الذي ليس مما تملكه في هذا النوع المسمى
عائس وجعل على العبد الشك في سطره فظهر الكفر في المطلق لم يربط به اذا امكن التمسك به في هذا
ليكشف حكمه من المسائل السابقة في هذا بعد استصحاب **قوله** والمسلم الا وهو في هذا
اعتبارا لا يخفى ان موضوع هذه المسئلة سابق ولا يخفى ان كلام المصنف في هذا البنية منتشرة
ومقتضى القول بثلث سببين مجزئة وكذا المارة ان تبديل ابن بنت سبب مجزئ وهذا الحكم مقتضى
تبديل المالك الاجنبي وانما هو ان ذلك اعتبارا في سطر التبديل في التمسك به كذا هو مقتضى في التمسك به
تبديل المالك الاجنبي وجوز المقتضى سطر التبديل ان سبب مجزئ والمصدق فمقتضى تبديل ابن بنت
فمقتضى سبب مجزئ وفي الجميع ضعف وفي التمسك به قبل الايمان على تبديل ابن بنت ثلث سببين وان ثلث وان
مؤيداه والظاهر من الملاقاة ان سبب كذا يكون كذا هو عدم وجوب سطر العودة وهو مقتضى والامر
بغيره الحديث لان جميع ما هو مقرر لا يقتضي العودة في مثل ذلك وقد صرح في التمسك به بعدم الوجوب في
الطهارة اذا غسل النساء وكذا في التمسك به لا يخفى ان ثلث سببين هي ما يوجب الجواز فلا بد من كونها اوضاعا
وتأثيرا مما يجزئ يتم بها ما هو مقرر لا يقتضي ثلث سببين الى التمسك به لان مقتضى كل من ثلث سببين في التمسك به
ان ثلث وانما ان المقتضى لو قدم جواز تبديل المرأة ابن بنت ثلث سببين كما لو كان في التمسك به في التمسك به
الحال في الجواز من المرأة **قوله** في تبديل كل مظهر للشهادتين وان كان على القاع الملاقاة والاعلام
بجوابه يستثنى من ذلك كل من انكر ما علم بثبوت من الدين حضوره فلا بد من الجواز من استصحاب التمسك به
والتمسك به في التمسك به وقد صرح بذلك في البيان كذا هو مقتضى التبديل الجواز بالتسليم الجواز لا بالحقبة
وكذا في غير ذلك ممن اظهر الشهادتين وهو كافي **قوله** والتمسك به في التمسك به في الامام ان مات على
الحكم من علم من غير علم ولا كثر من الملقية الشهادتين على من قتل دون حاله دون اهل وعلو

المسلون

المتصور في محله المقررة فما اخرج المتكلم من هذه الشك في اعتبار الامور لان مقتضى ما يتحقق
بعد فاعدا الى العذر والاعتناع فقلنا في جوابه اعتبار الولادة كذا كان اذا امر المسلم الكافر بالتبديل
فان مقتضى سطر التبديل اصله لا يقتضي وجوبه بالامر مستورا في التبديل كذا كان في العلم المتألف
فانه مقتضى مقتضى التبديل الحقيقي بان يسلم ثم يرفع لانه مقتضى النوع كما هو متور في موضوعه وهذا المظهر
ان الامر بالتبديل الحقيقي لا يسلط الا بالاضافة الى ذلك المسمى الذي ليس مما تملكه في هذا النوع المسمى
عائس وجعل على العبد الشك في سطره فظهر الكفر في المطلق لم يربط به اذا امكن التمسك به في هذا
ليكشف حكمه من المسائل السابقة في هذا بعد استصحاب **قوله** والمسلم الا وهو في هذا
اعتبارا لا يخفى ان موضوع هذه المسئلة سابق ولا يخفى ان كلام المصنف في هذا البنية منتشرة
ومقتضى القول بثلث سببين مجزئة وكذا المارة ان تبديل ابن بنت سبب مجزئ وهذا الحكم مقتضى
تبديل المالك الاجنبي وانما هو ان ذلك اعتبارا في سطر التبديل في التمسك به كذا هو مقتضى في التمسك به
تبديل المالك الاجنبي وجوز المقتضى سطر التبديل ان سبب مجزئ والمصدق فمقتضى تبديل ابن بنت
فمقتضى سبب مجزئ وفي الجميع ضعف وفي التمسك به قبل الايمان على تبديل ابن بنت ثلث سببين وان ثلث وان
مؤيداه والظاهر من الملاقاة ان سبب كذا يكون كذا هو عدم وجوب سطر العودة وهو مقتضى والامر
بغيره الحديث لان جميع ما هو مقرر لا يقتضي العودة في مثل ذلك وقد صرح في التمسك به بعدم الوجوب في
الطهارة اذا غسل النساء وكذا في التمسك به لا يخفى ان ثلث سببين هي ما يوجب الجواز فلا بد من كونها اوضاعا
وتأثيرا مما يجزئ يتم بها ما هو مقرر لا يقتضي ثلث سببين الى التمسك به لان مقتضى كل من ثلث سببين في التمسك به
ان ثلث وانما ان المقتضى لو قدم جواز تبديل المرأة ابن بنت ثلث سببين كما لو كان في التمسك به في التمسك به
الحال في الجواز من المرأة **قوله** في تبديل كل مظهر للشهادتين وان كان على القاع الملاقاة والاعلام
بجوابه يستثنى من ذلك كل من انكر ما علم بثبوت من الدين حضوره فلا بد من الجواز من استصحاب التمسك به
والتمسك به في التمسك به وقد صرح بذلك في البيان كذا هو مقتضى التبديل الجواز بالتسليم الجواز لا بالحقبة
وكذا في غير ذلك ممن اظهر الشهادتين وهو كافي **قوله** والتمسك به في التمسك به في الامام ان مات على
الحكم من علم من غير علم ولا كثر من الملقية الشهادتين على من قتل دون حاله دون اهل وعلو

المسلون

[illegible][illegible]

وقوله مرتبة في السور على ان هذا هو السور او الغسل ولو كان كذلك فليكن الجواب **قوله** ثم جاء الكافر كذلك
التمثيل اليه بل هو ما سبق بما السور اي بما طرح فيه من الكافر ما يقع عليه اسم من غيره بل الكافر
الاطلاق مرتبة ايضا ثم ذكر بالقران ان هذا هو الترتيب اي قبل مرتبة بالقران وهو
الترتيب الثاني من السور الكافورة في الصحاح الترتيب الذي لا يشوب شي ورناوهم بعض من هذا
التفسير ان الكافر المشوب بشي كما السيل مثلا المشوب بالطين لا يجوز تفصيل بحيث لا يعود يكون
قراؤه حونا بعد لان مثل هذا انما يجوز استعماله في سائر الطهارات وطهونه موضع وفان
الامر بالقران في مقامه ما السور الكافورة ما فلا عني وقد تقدم في حديث سليمان بن
ثم جاء لا يشبه في ان هذا ما يستفاد من قوله ثم جاء الكافر ثم بالقران حيث لم ينفذ في قوله
من هذه المياه كما ذكره الذي ثم يقتضي الترتيب فلو غير الترتيب لم يعدم صدق الاشتراك وانما
الامر في الترتيب وعلى قولنا سلبا بان الواجب عليه واحدة في القوام وانما يقتضي لا يجب
في الامر انه هو صديق ويعلم ان في رواية الكافي عن الصادق في عشرين بيتا بحيث بعد غسل راسه
وحيته ووجهه الا من يغسل راسه من غير ان يغسل راسه او لا ثم لا يسقط فقهه في الاصل في كل
من شق راسه الى جانب الذي يليه من الشق كما يستحب تنكث الغسل في كل غسل **قوله** ولو غسلا
السور الكافورة غسل ثلثا بالقران هذا هو الوجه في الواجب تفصيل بما سدر وما كافر
كما تقدم في خبر سليمان بن خالد في ما سدر به شيان في ان هذا هو الحيطان او قد صانق الامر تفصيل
بما كان كالان في قوله لا يسقط المعمور المعمور وقوله في ان هذا هو المستطعم وعلم في
المختلف بان ما سدر بالقران التثنية على جهة وهي كون الاول بما السور والثاني منه بما الكافورة والثالث
بما الترتيب فيكون مطلقا الفلوات واجبا لاستقام وجوب الترتيب من وجوب اجزاء وقية نظر لان
اللازم وجوب اجزاء حين هي اجزائه لا مطلقا والما عند تقدير سدر ليس جزاها السور فلا يلزم وجوب
والاجزاء الثاني الاعتبارية في ما سدر ما سدرها فيمنع التكليف به ويعني بان الترتيب هو
الحلي خاصة وسقط اذاه وهذا ما علم انه لا بد من تميز الفلوات بعضها عن بعض الاخر
لوجوب الترتيب بها وذلك فيفصل تفصيل بالقران في سورة الكافورة

والوجه

بما هو من حيث ما سدر بعد هذا الغسل فانما هو وجوب الغسل عليه لعدم تفصيله على الوجه المذكور
هذا على صوره وهذا تحت اعاد على الاصح انما يمكن تفصيله على الوجه المذكور في قوله
فانما غسل راسه الكافورة وغسل راسه الكافورة في قوله ثم جاء الكافر ثم بالقران
والا في الترتيب لانه انما في الترتيب ثم تارة لا يتيم فلهذا سمي الغسل في الترتيب ثم تارة لا يتيم
بما الترتيب ورواه في قوله في الترتيب وانما انما يستفاد من قوله انما لا يتيم فلهذا سمي الغسل في الترتيب
مستفاد عند فقهه وعنده الشيخ يقتضي الاكتمال بالقران عند فقهه والاصح فلهذا **قوله** ولو غسلا
فانما غسل راسه الكافورة مرة على الترتيب المحذور وهو الترتيب في قوله في الترتيب في قوله في الترتيب
انما لا يتيم فلهذا سمي الغسل في الترتيب ثم تارة لا يتيم فلهذا سمي الغسل في الترتيب ثم تارة لا يتيم
بما الترتيب ورواه في قوله في الترتيب وانما انما يستفاد من قوله انما لا يتيم فلهذا سمي الغسل في الترتيب
مستفاد عند فقهه وعنده الشيخ يقتضي الاكتمال بالقران عند فقهه والاصح فلهذا **قوله** ولو غسلا
فانما غسل راسه الكافورة مرة على الترتيب المحذور وهو الترتيب في قوله في الترتيب في قوله في الترتيب
انما لا يتيم فلهذا سمي الغسل في الترتيب ثم تارة لا يتيم فلهذا سمي الغسل في الترتيب ثم تارة لا يتيم
بما الترتيب ورواه في قوله في الترتيب وانما انما يستفاد من قوله انما لا يتيم فلهذا سمي الغسل في الترتيب
مستفاد عند فقهه وعنده الشيخ يقتضي الاكتمال بالقران عند فقهه والاصح فلهذا **قوله** ولو غسلا

بما

والمتوسط وحده وانما يقال انما لا يتصور ان يكون من جنس واحد بل من جنسين
 فظاهر الامر ان المتعارفين وان لم يتصور احدهما على ما لا يمكن محصور وجوب الامر من جنس واحد
 مع غيره اعلم ان ظاهرنا في هذا المقيد مشروط بان الواجب فلو تعدد احدهما او عينه ونحوها لم يضر
 لانه لا خلاف حكم مستحب **قوله** وليس من احدهما برفق منه انما لا يتصور ان يكون من جنس واحد بل من جنسين
 ما هو لا يضر له معطلا ونحوه **قوله** على ما بعد من هذا المشهور لا يحتاج **قوله** وحدها من غير ضرورة
 او لا من وجهها السور والحق لا محله هذا الترتيب بالاحتياط في الاشارة الى ان هذا الترتيب قد يجرى
 من غير ضرورة بل من غير ضرورة العزم وكما يستحب في عدم الضرر بالوضوح السور كذا يستحب في الثاني
 بما الكافور والحق في الثاني بالضرورة **قوله** ويدبره اي يدبره الميت تلتا الى بعض الذراع
 كجزء من احدهما فانه في مرفقه كجزء من احدهما ويخرج منه ان الفاعل حرة **قوله** وتوجه
 قبله ان لا يكون له كمن لا بد من مراعاة الالة النجاسة العوض او لا لا يمتنع ولا استبان **قوله** وانما
 وصح بطنه في الاول ليس الا الحامل اي في كل حرة **قوله** اي السور والكافور فليكن في كل حرة الماء والوضوح
 للتحقق من جنس واحد **قوله** بعد الفاعل والاعمال **قوله** ما هو الميت الحي في الحرة وهو متيقن لا يستحب
 الحرة في الثاني انما لا يكون له كجزء من احدهما **قوله** بطن الحامل التي ماتت ولها حرة من الايام
 ولو اجمعت **قوله** اي حرة على ذلك في الدنيا **قوله** يغسل يدي الحامل مع كل حرة قد عرفت ان
 الفاعل الى حرة **قوله** وكذا انما يستحب الاجابة **قوله** يغسل يدي الحامل مع كل حرة قد عرفت ان
 المستحب وتكون **قوله** كالتفتة من كل حرة **قوله** في اول من السور السور في الايام
 الى ابراهيم **قوله** ولا بأس بالمالوم الكفيف **قوله** المستحب لعق الحمار والمالوم جاحد
 في الحرة لا اقامة الحمار **قوله** اي حرة على الكفيف دون **قوله** اي حرة على الكفيف دون
 من الحسن الصالح الى **قوله** كمن حرة **قوله** وقس على **قوله** اي حرة على الكفيف دون
 فيها تلتا الى **قوله** من الحرة **قوله** اي حرة على الكفيف دون **قوله** اي حرة على الكفيف دون
 ما يستحب من الاشارة **قوله** اي حرة على الكفيف دون **قوله** اي حرة على الكفيف دون
 انما كسر الحرة لان الخطا **قوله** اي حرة على الكفيف دون **قوله** اي حرة على الكفيف دون

فانما كسر

اعضاء كل فاعل لا يبرهن الغفلات فلا بد من كونها السور غير ما الكافور والحق غير ما وان لم يكن
 فظاهر الامر ان المتعارفين وان لم يتصور احدهما على ما لا يمكن محصور وجوب الامر من جنس واحد
 مع غيره اعلم ان ظاهرنا في هذا المقيد مشروط بان الواجب فلو تعدد احدهما او عينه ونحوها لم يضر
 لانه لا خلاف حكم مستحب **قوله** وليس من احدهما برفق منه انما لا يتصور ان يكون من جنس واحد بل من جنسين
 ما هو لا يضر له معطلا ونحوه **قوله** على ما بعد من هذا المشهور لا يحتاج **قوله** وحدها من غير ضرورة
 او لا من وجهها السور والحق لا محله هذا الترتيب بالاحتياط في الاشارة الى ان هذا الترتيب قد يجرى
 من غير ضرورة بل من غير ضرورة العزم وكما يستحب في عدم الضرر بالوضوح السور كذا يستحب في الثاني
 بما الكافور والحق في الثاني بالضرورة **قوله** ويدبره اي يدبره الميت تلتا الى بعض الذراع
 كجزء من احدهما فانه في مرفقه كجزء من احدهما ويخرج منه ان الفاعل حرة **قوله** وتوجه
 قبله ان لا يكون له كمن لا بد من مراعاة الالة النجاسة العوض او لا لا يمتنع ولا استبان **قوله** وانما
 وصح بطنه في الاول ليس الا الحامل اي في كل حرة **قوله** اي السور والكافور فليكن في كل حرة الماء والوضوح
 للتحقق من جنس واحد **قوله** بعد الفاعل والاعمال **قوله** ما هو الميت الحي في الحرة وهو متيقن لا يستحب
 الحرة في الثاني انما لا يكون له كجزء من احدهما **قوله** بطن الحامل التي ماتت ولها حرة من الايام
 ولو اجمعت **قوله** اي حرة على ذلك في الدنيا **قوله** يغسل يدي الحامل مع كل حرة قد عرفت ان
 الفاعل الى حرة **قوله** وكذا انما يستحب الاجابة **قوله** يغسل يدي الحامل مع كل حرة قد عرفت ان
 المستحب وتكون **قوله** كالتفتة من كل حرة **قوله** في اول من السور السور في الايام
 الى ابراهيم **قوله** ولا بأس بالمالوم الكفيف **قوله** المستحب لعق الحمار والمالوم جاحد
 في الحرة لا اقامة الحمار **قوله** اي حرة على الكفيف دون **قوله** اي حرة على الكفيف دون
 من الحسن الصالح الى **قوله** كمن حرة **قوله** وقس على **قوله** اي حرة على الكفيف دون
 فيها تلتا الى **قوله** من الحرة **قوله** اي حرة على الكفيف دون **قوله** اي حرة على الكفيف دون
 ما يستحب من الاشارة **قوله** اي حرة على الكفيف دون **قوله** اي حرة على الكفيف دون
 انما كسر الحرة لان الخطا **قوله** اي حرة على الكفيف دون **قوله** اي حرة على الكفيف دون

فانما كسر

فطما وغيره قال في التكملة وفيه ثلثة وجوه الجمع لاطلاق النسخ والمجاز ليلاد من غير ضرورة ولو بالجر
 وجوب ستر العورة لا غير ضرورة الصلوة ثم ينزع بعد ذلك فالحال مقدم لعدم صريح النسخ فيه ثم الجنس
 لعدم التامع ثم الحريم صلوة النساء ثم وبر غيرهما كقول في هذا التركيب للفظ محال او قيل او لم يجر
 الحريم على الجنس فهو اولى صلواته فيه اختيارا هذا كلامه وفيه نظر اما في الجدل فلان الامر بستر عورتهم
 يدل على المنع في غيره فبعضهم المواقعة وهي اقرب من الصريح ولم يدرك ليل على الجواز فيه التكملة بالجمع
 من غير ضرورة لعدم تحريمها والتكليف في السرة والامر بالتعبد به مستند على كل تقدير معتقدا للقول
 الحريم وجوب صلوة النساء وفيه لا يقتضي جواز التكليف لعدم الملازمة على انه لو لم يتكفل بستر عورتهم
 الحكم بالنساء وظاهر كلامه في الاطلاق ووبر غيرهما كقول الجاهل اما الجنس فيدل على جواز
 مع الضرورة عدم وجوب نزاع عن الميت ولو استوجبه النسخ مطلقا في غير النسخ ولو اضطر الى ستر عورة
 ابدى الى النسخ عن قريب فانه يفتي في الظاهر المنع مطلقا في غير النسخ ولو اضطر الى ستر عورة
 حلال الصلوة ولم يوجد غير النسخ من اعلم السرة بعد الانشاء المنع منها من غير ضرورة لعدم
 الدليل عليه مع احتمال ارضاء وصحة في التعبد على وجه الاستراة عورة ثم تبطل عليه **قوله** ويكره اللذان
 اليه علماء كالقول الصادق لا يكلف الميت في كتمان ولقولهما الكتمان ليس امر بستر كالتكليف به التعبد
 لا عدمه **قوله** والمختار بالبرسيم اذا كان الخليل كزواحمه لا في الصلوة فتح منه فمصلحة الخليل
 فسي حريم **قوله** ويسقط الظن المحض الا يفتي عن النبي صلى الله عليه وسلم من لباسه من البياض فالمرء
 وكفوفه من حرماتكم وعنه عم البعوض البياض فانه الحرام واليبس وكفوفه من حرماتكم **قوله** واعمل الواجب
 والمرأة ثلثة نقاب مبرزة وقصير وازار على راس المرأة اقل الواجب الواجب النسخ هو اقل واجبا في راسها
 ويحرم دونها بغير ضرورة الى موصوفها ولا يخفى ان الاكره من ذلك بحر في السرة فاول واعتماد ثلثة
 اقواب هو هذا **قوله** اصحاب القبول السابق انما المكلف المنزلة ثلثة نقاب وقدر السرة بحر
 قطعة واحدة للاضطرار وجوبه ويراعى في هذه الاقواب التوسط في الجنس راعى الاوسط باعتبار
 اللان حال الميت عرفا فلا يجد الاقتحام على دن الكرامة وان حار البورثة او كانوا اصحابا محلا
 لاطلاق اللفظ على المتعارف **قوله** ويجب في الكيز من السرة **قوله** في ستره كماله النقص
 منه يجوز

منه يجوز في القدم باذن الواث او مباحية حيث تنفذ وفي التعبد يكون الى انصاف النسخ
 الى القدم مطلقا لان الغالب في النسخ ان يستلزم منه قبل راسه ورجليه حيث يشد ويعتق في النسخ
 البدن وفي جانب العورة ويسبق ان يكون عرض النفاق حيث يحتمل جعله احد النسخ على الاقر كما شهد
 به الاخبار ويشترط كونها لقافة فوق الجميع وعلل بسترها ان يكون كل واحد من هذه الاقواب حيث
 يستر العورة في الصلوة ام يكلف حصول السرة بالجمع الظاهر الاول لانه المكاتب من الاقواب والاولى
 والى الان لم اظهر في كلام الاصحاب بشي في ذلك تقييدا ولا اشياء **قوله** وفي الضرورة واحدة وقدم النفاق
 في التعبد ثم الكيز **قوله** ويستحب زيادة الرجل خبره عورة غير مخرقة بالذهب وكذا امرأة المرأة وما ساق
 من عورة يستحب بستره بالخبر كبرها المكمل وقبح البياض الكثرة بغير عورة وغيره كبر العورة منه باليد
 او بالشيء او بستره بالانكسار مخرقة بالذهب لا مشاع الصلوة فيه في الجواز او زاد في الكبر الى النسخ مخرقة
 بالمرء لانه اطلاق غير مخرقة في الاصل في استباحة الجيرة صاروي من كلفه التي هم فيها كذا والعمر
 الاستبراء في حال الاقواب بالثقة عند كبر الاصحاب في الاقواب والامر حراما فقط هو في الغالبية كقول
 القدر الوصفي كمن في حال ستر الجيرة **قوله** وفوقه كذا روي في ثلثة اذ لم يفتي في عرض بشر في غير
 حال من الصلوة وقطع عرضة بشر وضيق استراة المرأة ايضا كما يشترط ما ساق في العورة
 وكذا في النفاق في التعبد بها كبر سترها من زيادة عورة بغير اصحاب وقطع قال رسالته كبر كبر المرأة قاربا
 كقول الرجل غير النفاق يشد على ثوبها وقد يفتي في النفاق الى الصدر ويشد الى العورة **قوله** وعطى النفا
 لغيره من صوف يجعل على عورة المرأة وفيها يدين الاية انه ضرب من البسط ليشد ثوبا في
 عصابة من اعين الاصحاب انما يوجب فيه شطط من الاغاطة هي الطرائق وعبارتها في الرجل انما يستر
 ابره او يستر عورة الجيرة وقفا للشيخ في ذلك لانه على الرينة وقفا للمفسر في ذكره فويل من كانا
 لولا انه قد وثق وكذا قال المفسر في استكره وقفا على من يابونه ثم اعطى كفته ثوبا بالخط وبنسب
 عليه الجيرة ونسب الا زاد على الجيرة ونسب التعبد على الا زاد على الجيرة مساواة الاجل والزيادة على اصل
 ان كلام الاصحاب جعل في الاقواب كلام الاكثر نقصا في النسخ عن الجيرة والنفاق وفي عبارة خبر الرجال
 انهم يجمعونه ليعلم انما في الاقواب لا يجعل في الجيرة ثوبا **قوله** اذ ثلث ثيابين وهو متعبد في النسخ المخرقة

[illegible]

محضر الولاية

صدر الولايه فحين ذكرنا الموصي بالصلوة من حيث لا يدري الا ان يكون بعد من الولايه الخلاق
 الالهيه ويمكن ان يقال ان الخلاص في حجب الوفا بالوجه يقتضي شيرت الولايه له ولان الحق بعد ان
 شحها عليه بصلابه قطع في اجراء دعائه ففهم من ذلك وجوه ما احل عليه وهو مستور
 فربما من الجيده وخبر الوفا الذي من كل احد يريد به اولونه وكلها حتى على سيد الاله لو كانت
 حمله على ما سبق **قوله** والذكر من الوارثه اولي من الاخيه فالاولي من الام والام الولي
 من الجد هو كذا في علم ربه ولو كان الذكر ناقصا نحو صغر وحبس ثم يكن بعد القدر ان الولد لا يخفى
 من طبقته لانه في حكم المعدم وعند عدمه فالولايه لها حيزا ومع فقد الحاكم في تلك الطريقه في
 الانتقال الى الامور ثم قد كان ثم فكله فالولايه الى وليه **قوله** والاولي من الجد الاولايه للبعد
 احمل الانتقال الارث في حقه **قوله** وانما تقدم الولي مع القدر في بشرط الامامه من جد الاله
 وطبقه المولد وعينه وكذا من الرايه التي ستاتي في اتحاد المطلق اعتبارها في قوله بالاختيار
 ولابيه مع ذلك من علم بالحكم الواجب في صلوة الخانه **قوله** والا قدم من خياره اي وان لم يخفى
 بشك الخانه ليطبق قدم من خياره من يخفى بذلك التفت فيهم فخر احد سقط اعتباره لاننا لم نذكر
 امرهم مطلقا فلا تقدير باختياره من الاذيق على بصلي الحاكم لولا فذلك كان موهوبا والا فذلك
 التسلط من خياره ولا يخفى ان اولي انما يعبر في اتحاد الذين صلوا صلوه لوجوب ذلك على الكفايه
 فليس يتصور ان احد من المكلفين يعلو على غيره في اجراء **قوله** ولو تعدوا الى الاولايه ما كانا
 في مرتبه واحده وشتا حقا وقوله (الاولايه) على ما هو اعلم من ذلك لتكون المسايه الالهيه حقا اقتضاه
 لما قيل من علمه حق الامامه اما بكونه وليا او بكونه اماما مستحاجا للشرط **قوله** قدم **الاولايه**
 اي ان كان وليا والاولايه الاولى قد علمت حقا بعد حقا والحق في كل رايه في المرتبه بها ساقطه
 صانع الاله كثيرا من مرتبه استمرت الالهيه معتبره في الدنيا ولان الاعتناء بسلطه الوفا يقتضي عدم ترتيب
 الاخره وهو لا يخبر به بالاعتبار وعليه التفتي بالمراد بالامه العلم بعينه الصلوة والاولايه العلم
 بمرثقات الوفا والظن ومعنى **قوله** فاما من الالهي على تقدمه بما روي عنه ثم ان الله لا يدري ولا يشي
 الحسم والكرامه لاسن في الاسلام كالحج جوده في باب الجامع على تقدمه لاسن ودلناهم يقتضي اعتبار

مرحلتان الامام في النورية كالحجج به المصنف في التكملة وشرح الشهد به فعلى هذا تقدم الامام
عجزة على اللاحق واعلم ان الحق في الاصل الخروجه من دار الحرب الى دار الاسلام فاما في زماننا
فانصرنا على قولنا ان الملة لا يمكن الا معصاة الله تعالى بل لا يمكن الا بغيرها مما ذكره في التكملة
ذلك منطبقا لانصاف الشرايع الامام والكتاب كالات النفس بخلاف الجواهر وما يشهد بها
من القرين التي يغلب على اهلها المجد عن العلوم والالات النفس واما المصنف فقد روي
بعض اصحابنا تقدم الامام وحيثما بعد التماس في السابق وقال صاحب التكملة ان هذا اثر الاولين
ولا وجه في شرف الرفاع وعلته المصنف في التكملة بالادلة على عناية السيد على المصنف وحيثما بالاسم
ذكر اسم الناس على ما ذكره في التكملة على الصالحين مما يجري على يد علم على السن عباد وحر
حسن **قوله** والفقهاء العبداء من غيره الخ الحكم المذكور في الكلام الاصحاب حكما وهو مشكل ان اريد به
الاولوية المستند اليه في الولاء والعبد الارث كماله ولا يلزم له وان اريد بالاولوية افضلية تقدم
الولي لم تقدم على الا في خلاف الحسب ومن كلامه في الظاهر ان ما رويهم الاول بغير العلم في جميع الظاهري
اشترط تقدم الولي فكيف يتبع اولاده فكيف انما في جميع الكلام ولا يتبعه في جميع الظاهر وطبقه
ما ذكرناه من خبره ولو تقدموا **قوله** ولا يجوز لغيره مع الزاوية التقدم بغير اولي المخلوق وان لم يتقدم
اي لا يجوز ذلك فان لم يستحق الولي الزاوية لاختصاصه بغير تقدم الولي والتقدم بغيره لا يجوز
غيره فانما ذلك المكيه الولي مطلقا كونه صغيرا وخوفا كذا سيطر استبداد واذن ورجا استبداد العبادة
اعتبار اذن من في طبعه اولى بعد من لم يستحق الولاء والارث وقد سبق الكلام على ذلك **قوله**
وامام الاصل اولى من كل احد ولا يخفى على اذن الولي تقدم الصادق ع اذا حضر امام الجماعة فقد
احتسب الناس بالصلوة عليه وقارفا بسوءه في كل حال الكون وفي الدلالة والسند ضعيف **قوله**
ويستحق له تقدم على سبب ذكره من الاصحاب جعله للفقهاء في كل حال الكون ولم يوفق على مستند
اي لا يستحق تقدمهم وقد مر في مشايخنا ولا يشهد موثقا وطعن غيره في الذكر بان غير مستند فانما
دعا له من المدعي ورجا اجماع ان فيها كذا رسول الله صلى الله عليه وآله في الاذن في انما لا يتقدم
الولي الاستثناء بدون الاذن لعدم جواز جوار المادون والواجب جوار فيفتح اوليائهم قدم

اللاحق

اولا الامام بالاصحاب في التكملة للعلم وعلم تقدم وليه كسب من لا لا تحت الامام في قوله اولاد
انما مبنية بصلوة جماعة **قوله** وتفق العروة في صف الامام وكذا الشاهد في قوله في
تأخر عمر الامام في سنة من التمس اعدا فوق العروة في صف الامام فقد علمنا انما خط على الامام
مودة مع المصنف ثم قال الشيخ والاصحاب مع المصنف جوارا في العروة في السنة في السنة
بناء على اننا لست لیس في صلوته الجائزة كاصرف به المصنف لانه ادعاه والحق بالاصحاب في كل حال
واسبق ذلك على كل حال في صلوته الجائزة كاصرف به المصنف لانه ادعاه والحق بالاصحاب في كل حال
عن النبوة ع واما في التكملة المصنف لانه ادعاه والحق بالاصحاب في كل حال
النساء خلق الامام الرجال وينفذ المصنف قايح اما في الاول فلان موقف النساء في
الجمعة خلق الرجال والاشياء في قوله انه محمد بن سلمة عن الصادق ع في المصنف على قوله وقال
نعم والافق جمع جمع متحدة في الظاهر لها تنفر مع النساء ايضا كاصرف به المصنف لانه ادعاه
انما اوجها كونها في المصنف تنفر عن الرجال مطلقا والنساء ايضا في المصنف على قوله في المصنف
لها في جميع الاحكام الاما استثنى **قوله** يستحق الامام من عتبة كونه من بيت نبي الله صلى الله عليه وآله
في قوله في المصنف لا لا لا الميت فتكون مودة من اخوان الميت مستندون جوارا ويصلون
عليه ويستقيمون في تركه في كل حال الامم والميت الاستغفار وكتبه الامام محمد بن جعفر في المصنف
الاستغفار وكتبه الامام محمد بن جعفر في المصنف في السنة في المصنف في المصنف في المصنف
لا يجوز فيه في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
ويستحق الامام خلق الجوارا كوالاهد جوارا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
ما يفتق في قوله ان يفر من شيعه جوارا وعمر الصادق ع من مشي مع جوارا من قبل اهل بيته
ما روي كان له قبله اذ اقام في مدينته حتى يفر من قبله جوارا والقرآن في المصنف في المصنف في المصنف
الجمعة الميت ويقتل او بالكره وبالفتح الزر او بالكره في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
واحدة في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
سيرة في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

المختصر

قوله زهير

[illegible]

قرآن

تتمتع

السلامة

وہیچتہ

[illegible]

عبدالمطلب

[illegible]

الحقيق لا يشترط ان في السج كما يختار جميع اعضا القيمة بعد التبر عليه الثاني ان يراد بمراد السج بالبر
على معنى ان السج اراد ان معنى الجنب كجده ما يفصله الا السج او ما جاءه اكرم به ان الزاير ليس
بمعنى وهو يدعى السج قوله هو بمنزلة الضرورة بل السج هو الذي هو هذا المعنى وما يتفرع من
الحديث فلا دلالة له على السج بالقيم بالنسبة لخال سواها او ان السج يتبع الشئ في ما ينظر من كلام الكوفي
واضح ان السج انما بان السج في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
وحيث ان السج لا يرد من غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
حيث ان السج لا يرد من غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
انما يجيب مع السج ان الجزء الذي لا يرد من غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
التي في الروضة السج حيث يتحقق به السج المشتق الجرياني ولم يجد شيئا آخر يتيم به فلو قد يكون
وهو من ان يراد به السج ولو لم يجد حاشية ولا تراه طاهر انما لا يرد من غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
من ان لم يجد حاشية ولا تراه طاهر انما لا يرد من غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
ان السج لا يرد من غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
ما لم يرد من غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
استحسان لان الطهارة شرط للصلوة حلقا للصلوة الا بطهارة وقد تقدمت في هذا التعليل بها
للمستحاض التعليل على غير وجهه ويزعم من شرط التعليل بالشرط مستويا كشرط والا فان في الاشتراط
تعليل ما لا يطاق وان اشترط حرجا المستوط مطلقا عن كونه مستوطا مطلقا وهو باطل لما سبق في التعليل فلا
فيه من ان لا يرد من غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
ولان الادام لم يتحقق به حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
الظاهر من حاشية السج في المبسوط لقوله من فاته صلاة فريضة فليست فيها كفاية وهو من حاشية السج
الشرع لان من حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
اذ من السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
كافي في التام وشارحه كذا على وجهه في السج وحيث ان السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني

على وجه

فعل

فعل لا ينفك عن السج انما هو حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
صلوة مستوحشة على غيره لان ذلك خلاف الظاهر من حيث ان الكتاب في غيره وانما هو في زيادة السج
فان قيل على ان يراد من السج ما من شأنه ان يكون فريضة فليست فيه حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
ان السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
على ان السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
لم يرد السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
المستحاض على الاستحاض دون وجهه في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
باجماع علماء الاسلام لان من شرطه وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
للمستحاض حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
على ان السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
لحاشية السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
التي في الروضة السج حيث يتحقق به السج المشتق الجرياني ولم يجد شيئا آخر يتيم به فلو قد يكون
وهو من ان يراد به السج ولو لم يجد حاشية ولا تراه طاهر انما لا يرد من غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
من ان لم يجد حاشية ولا تراه طاهر انما لا يرد من غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
ان السج لا يرد من غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
ما لم يرد من غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
استحسان لان الطهارة شرط للصلوة حلقا للصلوة الا بطهارة وقد تقدمت في هذا التعليل بها
للمستحاض التعليل على غير وجهه ويزعم من شرط التعليل بالشرط مستويا كشرط والا فان في الاشتراط
تعليل ما لا يطاق وان اشترط حرجا المستوط مطلقا عن كونه مستوطا مطلقا وهو باطل لما سبق في التعليل فلا
فيه من ان لا يرد من غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
ولان الادام لم يتحقق به حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
الظاهر من حاشية السج في المبسوط لقوله من فاته صلاة فريضة فليست فيها كفاية وهو من حاشية السج
الشرع لان من حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
اذ من السج بالقيم في غير حاشية السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني
كافي في التام وشارحه كذا على وجهه في السج وحيث ان السج بالقيم في غير حاشية السج الطهارة بالعلماء وادعوا به على ما قد تقدم في الثاني

[illegible]

أبي بكر

[illegible]

وهو اعلمه وقد بالحقبة او حيا ملكات تكون قبلها الصلوة اما واجبه او مستحبه
تسبب التواضع والحيوية والوجدان وانكسوف القلب والارادة والطهارة والتخدر وتوهم الصلوة
تقسم في العلم الاول واجبه ومستحبه والمندوب اقسام ثلثة والواجب على ما ذكره المعنى في التواضع
اللائات تفرق منها قسمين احدهم ورد عليه ان الكسوف في الزمان واذا كان في اللات فعدوها قسمين
لها من عيوب الصلوة وكما ذكرنا في ذلك المصنف وعد المندوب ثلثا وقسمه قسمين احدهم ولو انه عدوها
قسما واحدا او عبر عنها بعبارة واحدة كما صنف شيخنا في المصنف حيث عبر عنها بالصلوة مندوب
لكن اولى او لا خصوصية للمندوب في هذه قسما دون اخره واسقط صلوة الجنازة وذكره في كونه مستحبا
يرى وقوع اسم الصلوة على حقيقة وكلام الاصحاب مختلف وفيه الحق في الاستحباب وادارة الجنازة
التي ذكرها كونه على خلاف العلم ما ذكرنا في المشهور كون الصلوة حقيقة في ذات النوع والان كان صلوة
جب فيها العادة والاشياء من الخسائر جفت فيها العادة وعدوها ثلثا في العلم في اقسام الواجب كانت
سما الرعية والجدو والوجدان والايات والطهارة والاعوان والمكسوف بسبب من المكسوف في المندوب
صلوة اليوم والليله اعلم ان جعلها في اليوم والليله مجموعتها ما هي من علم لاسم اللات
بذلك من الظاهر والظاهر ان هذا اليوم في الاوقات الانفصال منها الى الاداء والتمتع وكذا في غيرها
والاعلم من هذا كون غير المكسوف في اليومية مثلا لان المكسوف هو الاداء في اليوم تسبب
وتنفس الرعايات خاصة في السنة احسن زعمنا خاصة عن الثمانية والثلاثين ويرد على المحقق في المندوب
بتصنيف الرعايات في السجود والركعتين الاخيرتين والانا في ذلك ما ورد عن عائشة ان
اقرعت مني الا المغرب فريد فيها عدا الصبح والمغرب ركعتين ركعتين وفي السجود على الاخرت
معن طرفا عن الصلوة اقرب من ذلك المندوب بتصنيفها باعتبار رعاياتها في تسبب والاول
المرتبة اربع وثلاثون ركعة وهذا هو المشهور وابن الحنفية جعل قبل العصر ثلثا ركعات في المصنف
ركعتين ركعتان قال في الكركري وفيه اشادة الى ان الزايد لم يرد وكما في العدة وروي
ثلاث وثلاثون باسقاط الوتره وروي سبع وعشرون ثمان المصنف فيها وركعتان بعد هذا وركعتان
قبل العصر وركعتان بعد المغرب وقبل العظم ركعتان والليلية ثمانية الصبح وركعتان

التحقيق

بیاض

[illegible]

65

[illegible]

الطراز

العبد والمؤمن وقت الاستسقاء اذا قال عنه الى ان ياتي المشرق وهو الحائض الذي فيه الكثرة والزيادة
 نصف الحائض فان قيل الزوال الذي هو وقت ذلك فاعلم انه في قول النجاشي وهو ظهور زيادة الظلمة في
 الزوال المستحق سقاء وقوسها وقدر الزوال الذي لا يدرى في الزوال الذي فيه الزوال المستحق سقاء وقدر
 ملاقاة الزوال المستحق على وجه الظلمة في ان ياتي المشرق وزواله بعد ان لم يكن في عبادته علامة
 مستحقان والاكاش في الواقع فلا بد من ذلك العلم كما هو ظاهر من قوله تعالى في سورة النور
 الزوائد والعبارة قد وردت في قوله قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 الوقت في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 لمن كان عليه زمانا وقد وردت في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر
 الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 الاعداء من زمانا في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 يكون المحقق في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 الاعداء من زمانا في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 ويرد عليه في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 يتفاوت في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 لا يظهر الاعداء من زمانا في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 هذه العلامة في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 انما الصانع بالاول الحاصل في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 خط الاستسقاء في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر
 هذه العلامة في قوله تعالى في سورة النور قد يعلم الزوال المستحق سقاء وقدر الزوال المستحق سقاء وقدر

[illegible]

ان بیچ

[illegible]

[illegible]

الشعق

الشفقة ولم يذكر السجدة بتأخير العصر الى ان يخرج من تحتها والاقدم مبداه مستحق وقدره عليه
حيث قال ان السجدة المستحب هو عليها بعد عصره اربعة اقدم وفي الذكر قال ان السجدة المستحب تأخير العصر
الى الذروة وقت غروب الشمس والاقدم هو ما قبله من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
وعنه ما وجب عليه من تأخير السجدة من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
في السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
وتأجيله كما علم من هذه الايام من تأجيله من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
فيكون موضعها تأجيله من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
ما ذكرناه لان ظاهره السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
اعماره من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
والعصر والعصر من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
الى ان يخرج من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
او وقتها السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
حيث تأخير السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
فصلها على السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
بالعصر من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
انما تأخيرها من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
التي هي السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
من وقتها وقد سجد عليه هذا الحكم من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
وقد تأخيرها من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب
الوقت كذا علم من تأخيرها من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب من السجدة المستحب

لست قد افقت عليه **قوله** في طاعة الله او طاعة الواسية اي طاعة الخلف تبطل صلوة وهذا لما
هو في التعديل اعاني الشافعي فلا اذا فعلها فقت ولا وقت في حكمه ان كان عالما او ساهيا او جاهلا
والمتقار من طاعة الله بكونه وقتا وان كان جاهلا بكونه وقتا لا يخفى ان الناس لا يأتون
عليه بخلاف من سواه والحمد لله انما هي ناسي طاعة الوقت والطاعة في الذكر او على من حرت من صلاة
والاعدام فخطو الوقت بالهارة وهذا ان كان مراده من المعنى الاول في الجملة انما هي ناسي طاعة
خلاف في عدم ايراد الصلوة المقدسة على رفقها اذا وقعت جميعا فخرج الوقت ولو وقع بعضها في
الوقت فملك في قوله بالاداء في العادة ناسي ودابة استعمل بين رابع من الصلوة في اذاعت
ولست تريد ان يكون وقتا ولم يكن قبل الوقت ففقد الوقت ولست في الصلوة ففقد الوقت ففقد
في المكان ومحدث دفع عن المعنى الخطا والبيان الاول لا يتفق الا في الوقت بسبب في الجوارح لم يتحقق
الخروج من العدة بالاشتغال به قبله فالاصح العادة وان وقعت جميعا في الوقت ففقد الوقت
لوعود بوقت محدد ولو لم يفسد الامر وهو الوقت فباعتبار في الباري استغناء علم المكلف ومخبر
فما كان اوله دليل على كونه طاعة الفصل ثلثه وما اشبهه بمسئلة حاله في وقت قبل الوقت ففقد الوقت
بالنسبة الى ما عدا الصلوة الاولى ما انما عدا فلو لم يزل في ارضه بعد الميثاق النسخي لفسد **قوله**
فان ظهر في الرؤيا والظن في العاقل فان ظهر الكثرة شاك لا يخفى انه لو كان هناك طرفة الى العلم
اليجوز التحويل على الظن لوجوب الاخذ بالقول والى غير البراءة صوفى عليه فافاد ففقد العلم بما
التحويل على الظن لوجوب الاخذ بالقول والى غير البراءة صوفى عليه فافاد ففقد العلم بما
وان او شدة وظلمة فادركه او لم يدر من العادة **قوله** في الذكر اي في نسيان ان المكلف في الذكر
شهادة العادة وان كان النسي مطلقا **قوله** ولو دخل الوقت ونماز **قوله** اي هذا الصنيع هو في
المواظبة السابقة لانه مستعبد بظنه وقد توهم الى امر في انما يقع من العدة وفي ادم ذكره
العدوات المذكورة في المعتقد في العتق الرواية المتأخرة بالشيعة وقال السيد المرتضى وجماعة
بوجوب العادة واجازة المصنف في الشرط ويمكن ان يكون في الشرط وفي الرواية دلالة على عدمها

في حق

وتحقق عدم التواضع سببا جزا من ايراد الصلوة حتى التسليم في القول بوجوب اما على الاستحباب فلا خلاف
ان الوقت هو التشريع وهو كذا في الحديث قبل التسليم قد سلمت **قوله** ولو ضاق الوقت كان العمل
الطهارة او ركعة صلى واجاب لكونه على ما في اختلاف الاصحاب من ذلك على قوله ليشبهه ما ذكره
وهو المستحب من الاصحاب في الموضع الاجماع وسيدنا في قوله من ادرك ركعة من الصلوة ففقد
الصلوة وانما ذكره فيكون اذ كان الصلوة في الوقت **قوله** ان يكون فاحيا الى طهارة الوقت لان
الوقت مختص بالركعة الا في رواية فافاد وقت في الاول وقت في غيره وفيه ولا معنى بعبادة العادة الا في
وهو مدفوع بالنسي **قوله** التواضع على معنى ان ما وقع في الوقت يكون اداءه ما وقع في غيره ففقد
معنى اداءه والقضاء فيها وهو صانعها اذ لم يشئت التعبد بشك والاصح ان لا يطهر فافاد ففقد
وفي الترتيب على العارية السابقة فعلى العدة ترتيب وهذا لا بد من شرط في الترتيب وهو وجود الاصل
وكذا في قوله كون الاربع المظنونة العدة فانها لا ياتي على القول فاحية **قوله** لو لم يزل في ارضه بعد
فان في الفرض المذكور فلو لم يزل في ارضه بعد الميثاق النسخي لفسد **قوله** ولو لم يزل في ارضه بعد
اي اجماع وهو بوجوب كونه عدا في كل لا يقتضي اداءه ومن ثم لم يزل في ارضه بعد الميثاق النسخي لفسد
المعنى بوجوب بقاء الميثاق في الارض المعتبرة والاصح ان يكون الوقت ففقد الوقت ففقد الوقت ففقد
ففي اي حين ضاق الوقت الا من الطهارة وركعة واعلم ان اعتداد اداء الطهارة انما هو حيث لا
يكون المكلف مضطرا فانه في اداء ركعة وسبيلكم معقورا على الطهارة بارتقاء في الروايات
كذلك وانما ذكر الطهارة من غير طريق التشبيه على ذلك ان شرط معتد اليها واعلم انما ان المعتبر
لذلك انما هو ما يمكن مع وجوب ما يجب في الصلوة مع السجدة من السجدة وغيرها فلو ضاق الوقت
من السجدة فلا اداء **قوله** قد نسي على ذلك في ارضه ولا يكتفي اذ كان السجدة لاداء ركعة فافاد ففقد
الصلوة من دون الاعتداد **قوله** ولو لم يزل في ارضه بعد الميثاق النسخي لفسد **قوله** ولو لم يزل في ارضه بعد
الوقت بهذا المقدار من غير ما **قوله** ولو لم يزل في ارضه بعد الميثاق النسخي لفسد **قوله** ولو لم يزل في ارضه بعد
الصلوة وركعة من وقت الا في **قوله** وهو الاربع المظنونة المصنوعة في الجوارح وتقدم الفقيه في المسألة
والنفس قد عرفت ابتداء هذا المصنف على القول بان جميع اداءه وفي عبارة المصنف ما كان الاربع

[illegible]

المطوية

المتبادر في هذه الاوقات لعدم كون صلوة اليوم والسبب في بقاءه مما روي عن الصادق عليه السلام في فضل
 سجدة السجدة من تطلع الشمس من غير شعاعها نال في الكبرياء وفيها شعار كبرياءه مطلق السجدة
 وفي العلم بها شعار وخصوها اذا اوجبها الغدوة ومراعاة الاية ذاتها والفضل في سجدة السجدة
 يكون على كل حال في هذه العجبة التي هي في حقيقة النافذة البتة ان لا يعدم مثاقفة الكبرياء
 للافتقار الى الكبرياء في العبادات كونها خلاف الاولى فعلى هذا يستبعد نفيها ولا يخفى
 الطواف في هذه المادى من غير ان يكون له في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 صلى في ان ساعته من غير ان يكون له في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 قلت في هذه المادى من غير ان يكون له في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 لما لم يكن له في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 هذه الاوقات الاخرى من غير ان يكون له في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 لا سبب لها في ذلك وانما هي في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 وسبب محيل فانه في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 الاخرى من غير ان يكون له في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 عند من حصل على منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 فيقتضيه في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 النهار بخلافه في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 بالبرهان في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 التخل في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 قبل ان يكون في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 فانما السبب في حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت
 بان وقت الوجوب الموعود لم يخلو من حقه منافع لا تقبل او اذا كان في هذا البيت

بالصفة تسمى سبقت الاكل وكل الجواب بان صورة الصلوة كما في غيرها من الاعمال والاداءات التي هي على حالها
 ولم يتحقق التاكيد منها ليقين الوقت فيستقيم ما كان فان قلت اذا صحت غير صحتها على التبعين فكيف يتبين
 صحتها قلت انما هي من حيث انها لا تعدم الخطيئة وقد لا يلزم في هذا الزمان من جهة انها لا تكون الا متجدا
 والحيثية لا يضمن ان ذلك **فصل الثالث في القبلة ومطالبة ثلثة الاول** كما هو
 وهي الكعبة المشرفة وحكم وجهه من بعد تفتن القبلة بفتح من حال العمل باعتبار قرب من الكعبة فيكون
 من هذا حال او مكانا من المشاهدة على وجه لا يلزم منه شقة كبره عادة كما حصل الى بيت الله المطهر
 وباعتبار بعده منها بحيث لا يكون كذلك فافهم في كفة الكعبة يمكن من هذا حالها وانما ان في قبلة وجهها
 لعدم التحريم في الحاذية وهذا احد القولين الاول والآخر ان الاستقامة الى بيت المقدس ثم
 الى الكعبة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه الكعبة هي التي اذن الله بها في مكة من قبله من قبله
 قبله من قبله وهو قبله هذا الدنيا وبها خلق الانسان وخلق الله في مكة من قبله من قبله
 اشادة الى الجحيم ويرى على هذا القول اذ لم يخلو من طهارة المستطيل في جهة من الجهات خارج الحرم حيث يزيد
 في غير ذلك من الحرم اذ من المعلوم ان في البلاد المتباعدة سمت القبلة يخرج عن سواد الحرم والبلاد من طهارة
 الانتظام اذا تفرق هذا فافهم في التفرقة جهة الكعبة هي ما يلزم من قوله صلى الله عليه وسلم ان مكة هي
 الشريعة نظر من وجهين الاول ان البعيد لا يشرط لصحة صلوة من جهة مكة لان ذلك لا يشرط في
 فان البعيد لا يشرط في صحة الصلاة في جهة مكة لان ذلك لا يشرط في صحة الصلاة في جهة مكة لان ذلك لا يشرط في
 البلاد البعيدة اذا زاد طولها عن مقدار الكعبة يعطى خروج بعضها عنها فيجب ان يكون بطلان صلواتها وانما من
 هذا من يميل الى بعد اعجاز النبي صلى الله عليه وسلم من مقدار الكعبة فانما هو من جهة ان هذا متعلق بما كان في
 المراءى بالوجه المست الذي يلزم كونه الكعبة فيه لا مطلق الجهة كما قال بعض العامة ان الغريب قبله لاهل الحرم
 الشرائع والعكس للكعبة وقبلة لاهل المغرب والعكس لما ذكره لا ينافي في غير ذلك من كلامه لا انما الظاهر
 ان مراده بان سمت هو ما سمت الله تعالى من غير ان يكون له وجه في جهة من جهات الكعبة في غير
 شرط الذي ما زال يحتج في ظاهره ان جهة الكعبة هي المقدار الذي شأن البعيد ان يخرج على كل وجه من جهات
 يكون هو الكعبة بحيث يتبين بعدم زوالها عن جرمه وهذا يقتضي سوء وضعا باقتضاهما التوجه فان قلت

هذا هو الوجه الثاني

يروى على

يروى على العمل بعد اعراسه من جانب المعصوم فان يدعي من جهة الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 التوجه بان التوجه الى القبلة لا يشرط في العمل على المعصوم وقت كان قبله هذا البعيد في جهة من جهات الكعبة
 جاز في المعصوم انما هي حيث القبلة لا تشرط في العمل على المعصوم في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 يشرط في العمل على المعصوم في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 وليس ذلك هو الوجه بل هو صدق على القبلة وحده لان المصلحة عند بيان ما يجب على العمل في التوجه الى
 المستطيل بيان المعصوم فان المصلحة والمراعاة في كل واحد من ثلثة اقسام هذه وغيره من جهة القبلة
 وانما هذا هو العمل على وجهه لا يستلزم ان يكون في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 كل واحد من الكعبة قبله في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 في هذا حالها والمراعاة في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 من القبلة هي البنية واعتبر بعض العامة في توجيه العمل في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 في العيان من ان القبلة لا تشرط في العمل على المعصوم في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 سمت **فصل** ولو لم يقدست الحدود وان العباد ناله استقبل الجحيم كما علم من ان القبلة هي نفس البنية لا
 يجب في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 الوجه بان العمل بعد اتمام حدودها لا بد ان يكون في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 في حال التوجه والسموات من جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 فافهم في حال السجود بطلت صلوة **فصل** ولا يفتقر الى جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 قبله **فصل** وكذا العمل على العمل في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
فصل ولو خرج بعض بنية من جهة الكعبة بطلت صلوة يسبق هو هذا الى جميع ما سبق من عند قوله
 والمشاهد على ان التوجه في جهة من جهات الكعبة في غير ذلك السمات ان يكون في الكعبة لان
 انما بطلت صلوة الخلوته الاستقامة الا ان قوله الى الكعبة قد يشق في هذا حالها والمصلحة في جهة من جهات الكعبة لان
 فيس **فصل** والصفة المستطيل اذا خرج من سمت الكعبة بطلت صلوة في جهة من جهات الكعبة لان
 وحده **فصل** لانها جهة صغيرة من البعد ومع المشاهدة الغير ليعلم ان كل واحد من هذه هو الوجه الثاني

من الحفظ والسر

[illegible]

وحدثت من ان سلفه لم يلقه في الدنيا الا ان يصحح امره واشد على جميع من كان الاصل
بصفة ما يتولد بالحوادث اقول وان كان ذلك ولا يخفى ان ذلك في شرط في الخلق لا في ذاته فلو كان في ذلك
وقد انشأ بين النصارى والمسلمين من ان غير ذلك ولا عبرت بذلك عند السلف المسلمين على
ما لم يلا اقل فقلت ان الاخذ من يد علم غير مستحق للميت بالبدن في نفسه فلا يبرء بهذه الشبهة
على ان متعلق الشهادة اذا كان في غير محذور لا يسمع **قول** وضع الصلوة في صوف يוכל
لحمه وشعره وبره وريشه وكل ذلك غطيه ونحوه بالاجماع **قول** وان كان ميتة في الجوارح فليس
موضع الاتصال اي وان كان ما يוכל لحمه الذي يوضع من الصوف وما في حكمه ميتة بشرط الجز
لعدم المتعلق بالتشخيص وعلى موضع الاتصال اذا اقلع بشرط ان لا ينفصل معه من الميتة
شيء ولو قطع قطع موضع الاتصال اعني من النحر الى الصدر او الخبير اما العلم فلا بد من هذه
لداقات الميتة الا ان يذهب اليه عن قبل الموت واعلم ان المتعلق لو زاد عند قوله والميتة
المخالص وان اخذ من شاة الى اخره لا عني عن هذه الكلام الطويل مع ان تشييد التشريك
والطلاق ما بعده فبهم من اختصاص التشييد بالجلد **قول** ولا يجوز الصلوة في جلد الميتة
وان كان من ما يملك كقول العلم ومع اول هذه تفرع عما دل عليه التشييد بالتفدية سابقا
ولا فرق في وضع الصلوة في الميتة بين كونه الحيوان في جنس ما يוכל لحمه اوله ولا بين ان يذبح
وعدمه باجماعنا ولا خبرا عن اهل البيت عليهم السلام بذلك ومتواتره مثل خبر محمد
بن مسلم عن ابن جعفر عن ابي القاسم وقد سأل عن جلد الميتة ابي بصير في الصلوة قال لا ولو دبح
مبطين منه **قول** ولا في جلد ما لا يוכל لحمه وان ذكي ودبح فلا في صوفه وشعره وريشه يذبح
على ذلك الاجماع وروايت ذراعه السالفه ومشتني من الخبر والسماع كجاست ولا فرق
في ذلك بين ان يكون مذكى حيا حيث يقع عليه الذكوة وميتة وان ادرج في حكم الميتة
سابقا فلا يخلو العبارة ان تكرار ذلك لا فرق بين ان يذبح او لا يذبح الصوف وما هو
والعلم ولا فرق بين احدثه ام لا في الميتة وان كان الاخذ من الميتة طاهرا او قال لا للظهور
كما هو لا يستثنى في جلد ما لا يוכל وصوفه وما في حكمه ما لا تنتم الصلوة فيه كما نكته وا

فصل

وتنقشوه فليس في حق الشبهة الواوارة على الترتيب الذي لعمري حدثت زياره السابق والمطالبة بالرجوع
مما تقدم ان السبق عدم جواز الصلوة في غير ذلك من غير ان يكون من غير تقييد بالظهور والميتة في الجوارح
مع ان كل واحد من ابي بصير من عبد الجبار عاقل ان لا يجد على ما صرح به في نفسه وعلته ومالا
يؤكل لحمه فيكون حرره او تركه من ذلك الاستثناء الصلوة الا في الجوارح الميتة وان كان الجوارح ميتة
غيره والكتابة لا تنفذ من غير موافق النحر لولا جواز الصلوة في غير الجوارح ميتة من غير موافق
عبد الجبار وعكاسته على من كان اليه في حكمه على جوارح الصلوة في غير الجوارح ميتة من غير موافق
واضافه من قبل ان متعلقه وتعلقه من غير موافق وقد عرفت ان الكتابة لا تنفذ من غير موافق
شتم الانسان ليس من غير موافق الجوارح الصلوة في غير الجوارح ميتة من غير موافق
نما سبق ولا فرق بين شتم جوارحه من غير موافق شتم جوارحه من غير موافق شتم جوارحه من غير موافق
الفرق بين العباد **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة وان كان احد الجوارح
ميتة من غير موافق **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة وان كان احد الجوارح
المتعلق بالصلوة على جوارح الميتة من غير موافق **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة
من غير موافق **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة وان كان احد الجوارح
وكانت ميتة من غير موافق **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة وان كان احد الجوارح
على احوال خاصة بما قد بان في الجوارح الميتة من غير موافق **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة
خاصة من كونه احد الجوارح الميتة من غير موافق **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة
في جميع مطلقا كما سبق به سابقا الكلام بعد ذلك ان السبب لبيان السبب لبيان السبب لبيان السبب
العموم اجماع علماء الاسلام من ان السبب لبيان السبب لبيان السبب لبيان السبب لبيان السبب لبيان السبب
قالوا في هذا الموضع من غير موافق **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة
استعمل من سواد الوجه والوجه في تشييد النفس **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة
من غير موافق **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة وان كان احد الجوارح
الابن بالسبب ان يكون سدا وزرعه وعلمه من غير موافق **قول** ولا يجوز في جلد الميتة من غير الصلوة في الجوارح الميتة

[illegible]

الأسير

[illegible]

[illegible]

36

[illegible]

۱۹۹۹

[illegible]

تتميز

[illegible]

727

انما وجب اليها والقياس في عبارات الكتاب بالشاء المثلث والى الموعود اجزاء وروايات
تليق بالثبوت والبناء للوجه **فصل في ثبوت الناء الفناء** من فوق والظاهر ان الاول انباء الثاني
مطلقا لا يمكن عدا متعاد الا لا ولا متعاد اليه قياس غلط على انما كخلق الشيا وان
من متعاد اليه ليس يكون العيا ولي قد يرد متعاد الا في كلامه كالفاء ومعنا اليه
فان كانت لا تعلق بين الناء والفناء في ثبوت الناء قد يرد جواز السجود على ما لا يرد
كالقوله ان قيل الفناء وقيل نجا وقد وقع في المان السجود على في التذكرة والمنع
توفي لان توفيق النبي على منتهى حاصله الان لا يحل بكونه ملوكا وقول البراءة
بالجواز للسجود على الفناء **فصل في ثبوت الناء** متعلقا بتوفيق على روايت دواد الفراء عن الصادق
عليه السلام موقوف على ما رواه الرواية بالرواية الكثرة الشهيرة ان كان جليلا على الفناء
ولو كان الفناء في قس لم ينس من السجود على الفناء لانه غير ملوك والسجود على الفناء
السجود على من المصطفى في المنتهى عدم **فصل في ثبوت الناء** على الفناء لانه غير ملوك
بانه ملوك في بعض المرات **فصل في ثبوت الناء** على الفناء لانه غير ملوك
فان سأل عن حد الطين الذي لا يبعد على ما هو قال انه اقرب الجهد ولو ثبت على الفناء
بعدم شبهة او ضاحيق او يتجوز بآية التمكن **فصل في ثبوت الناء** على الفناء لانه غير ملوك
انما ارجح في حقها **فصل في ثبوت الناء** على الفناء لانه غير ملوك
بان لا يمكن من غيره من السجود على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
فان يثبت من غيره من السجود على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
في الرجل يري في المصطفى ان الفناء على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
بالصلح على اورد في الشبهة ان النبي صلا الفناء والصلح على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
القول وما وجب رعاية مقلداه فانه لا يمتنع بالمعصية في رواية عار عن الصادق
عن ابي الحسن **فصل في ثبوت الناء** على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
ادله **فصل في ثبوت الناء** على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك

انما وجب اليها والقياس في عبارات الكتاب بالشاء المثلث والى الموعود اجزاء وروايات
تليق بالثبوت والبناء للوجه **فصل في ثبوت الناء الفناء** من فوق والظاهر ان الاول انباء الثاني
مطلقا لا يمكن عدا متعاد الا لا ولا متعاد اليه قياس غلط على انما كخلق الشيا وان
من متعاد اليه ليس يكون العيا ولي قد يرد متعاد الا في كلامه كالفاء ومعنا اليه
فان كانت لا تعلق بين الناء والفناء في ثبوت الناء قد يرد جواز السجود على ما لا يرد
كالقوله ان قيل الفناء وقيل نجا وقد وقع في المان السجود على في التذكرة والمنع
توفي لان توفيق النبي على منتهى حاصله الان لا يحل بكونه ملوكا وقول البراءة
بالجواز للسجود على الفناء **فصل في ثبوت الناء** متعلقا بتوفيق على روايت دواد الفراء عن الصادق
عليه السلام موقوف على ما رواه الرواية بالرواية الكثرة الشهيرة ان كان جليلا على الفناء
ولو كان الفناء في قس لم ينس من السجود على الفناء لانه غير ملوك والسجود على الفناء
السجود على من المصطفى في المنتهى عدم **فصل في ثبوت الناء** على الفناء لانه غير ملوك
بانه ملوك في بعض المرات **فصل في ثبوت الناء** على الفناء لانه غير ملوك
فان سأل عن حد الطين الذي لا يبعد على ما هو قال انه اقرب الجهد ولو ثبت على الفناء
بعدم شبهة او ضاحيق او يتجوز بآية التمكن **فصل في ثبوت الناء** على الفناء لانه غير ملوك
انما ارجح في حقها **فصل في ثبوت الناء** على الفناء لانه غير ملوك
بان لا يمكن من غيره من السجود على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
فان يثبت من غيره من السجود على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
في الرجل يري في المصطفى ان الفناء على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
بالصلح على اورد في الشبهة ان النبي صلا الفناء والصلح على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
القول وما وجب رعاية مقلداه فانه لا يمتنع بالمعصية في رواية عار عن الصادق
عن ابي الحسن **فصل في ثبوت الناء** على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك
ادله **فصل في ثبوت الناء** على من يري السجود ويروى في ايها ان يكون جالسا اذا ملك

فصل في ثبوت الناء

10/2/2017

42

قلوبهم

[illegible]

[illegible]

الأخبار

[illegible]

[illegible]

التفصيل

[illegible]

[illegible]

عزیز

منه على الاستغفار فانه من غير ان يكون له تعقيب عليه وهو من غير ان يكون له تعقيب عليه
وهو من غير ان يكون له تعقيب عليه وهو من غير ان يكون له تعقيب عليه وهو من غير ان يكون له تعقيب عليه
والله اعلم بالصواب

الغياث

طبرستان

[illegible]

[illegible]

٤٢

[illegible]

[illegible][illegible]

Handwritten signature: *Handwritten signature*

[illegible]

نکاح

علم مصنفات

[illegible]

في رواية جواد ابيها وغيرهما **قوله** في نفس ذات العبد بذكره فوضع الاثر في سبيل ان من علم ان
 من اجدها بعد العبد في الاثر **قوله** ويكره جعلها تحت يدها اي يكره جعلها في حلق العبد
 بكونها ما في يده او في كفه او في جوفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 على يده او في يده او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
قوله الاثر في نفسه او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 ومنهم الذين يقولون ان الشك في نفس العبد ام في جوفه فان الاول فهو شك في النفس في تمامها
 او في بعض اجزائها من غير ان يكون في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 التوقف انه في يده او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 لم يتحقق اليقين في نفسه لم يتحقق ان يكون وقد يتحقق عدم الاثبات نظر الى ان الخط انما
 ان شئ فيه في الجوف ويحتمل في الشك في الجوف في تمامها او في بعض اجزائها تحت يده كان ان
 وحلق بطريق العبد في نفسه ولا يشترط في اليقين في تمامها او في بعض اجزائها تحت يده كان ان
 فذكر الى تمامها او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 والمطلوب ان لا يتحقق اليقين في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 او غيرهما في ان اقله او اكثره من عطلتها او كنه انه كان قد تحقق اليقين في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 في ذلك نظر من يلو في حلقه لم يتحقق انما في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 وتبين **قوله** في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 لحصول الركوع في تمامها او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 وكذا في اليوم بعد الركوع في تمامها او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 اما بعد في نفسه فقد لا يتم بغير الركوع **قوله** الفصل في سجود وجوهه
 والاقبال في شراها وتبين في سجودها في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 في كل ركعة سجودان هما سجودان في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 سجودا اما في سجود السجودين مكافئ في كل ركعة في الشرائع والاقبال واما في سجود السجودين
 العبد في سجودها في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان

انما في

قوله

مؤيد

مؤيد في رواية جواد ابيها وغيرهما **قوله** في نفس ذات العبد بذكره فوضع الاثر في سبيل ان من علم ان
 من اجدها بعد العبد في الاثر **قوله** ويكره جعلها تحت يدها اي يكره جعلها في حلق العبد
 بكونها ما في يده او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 على يده او في يده او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
قوله الاثر في نفسه او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 ومنهم الذين يقولون ان الشك في نفس العبد ام في جوفه فان الاول فهو شك في النفس في تمامها
 او في بعض اجزائها من غير ان يكون في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 التوقف انه في يده او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 لم يتحقق اليقين في نفسه لم يتحقق ان يكون وقد يتحقق عدم الاثبات نظر الى ان الخط انما
 ان شئ فيه في الجوف ويحتمل في الشك في الجوف في تمامها او في بعض اجزائها تحت يده كان ان
 وحلق بطريق العبد في نفسه ولا يشترط في اليقين في تمامها او في بعض اجزائها تحت يده كان ان
 فذكر الى تمامها او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 والمطلوب ان لا يتحقق اليقين في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 او غيرهما في ان اقله او اكثره من عطلتها او كنه انه كان قد تحقق اليقين في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 في ذلك نظر من يلو في حلقه لم يتحقق انما في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 وتبين **قوله** في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 لحصول الركوع في تمامها او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 وكذا في اليوم بعد الركوع في تمامها او في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 اما بعد في نفسه فقد لا يتم بغير الركوع **قوله** الفصل في سجود وجوهه
 والاقبال في شراها وتبين في سجودها في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 في كل ركعة سجودان هما سجودان في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان
 سجودا اما في سجود السجودين مكافئ في كل ركعة في الشرائع والاقبال واما في سجود السجودين
 العبد في سجودها في كفه او في رجليه او في اي جزء من اجزائه تحت يده كان ان

مؤيد

عقود و م

3449

[illegible]

ما بعد السجود عليه في الصلوة وهو ان يتكلم بكلمات التعليل بان الذكر عبادة ما يكون في يسون جان العبد
وانه شأنا وعلى بناء الخلق في هذه المسائل على ان مفهوم السجود وشروطها يستدعي شيئا من ذلك
فان ثبت ان السجود شرعا لا يتحقق بدونها وجبت والافلا والاملى الظاهر **والاول سجد**
وتفسيره الناس لا يربطون سجود الملاءمة واجب على النعم عبد الله ما فعله بعد سجود
السجود الا بالانسان يدور على سجود ذكره كسجود سجود في القضاة الظاهر هذه كذا
عبارة الشيخ على هذا يجب السجود على الفعل عند سجود السجود الاداء لم يرد من ثبوت
للقضاة شرب الاداء كونه اداء لا يبايع المبادرة والمناجاة منى الاداء لعدم التمسك بالوجه
به التمسك في السجود وانما العتق لا يقال لا بد منها الاداء والقضاة انما من قول الحق المتصور في سجود
وهو متوقف على قلنا من النور السجود لا يجوز الظاهر ان مراد القاضى بالسجود انما هو
معنى ان لا يستعطف بالثأب والتدليس بالاداء والى ما يرد من قوله في الذكر المخلص هو كذا
هنا لا يخرج الوقت السجود بغيره ويدل على وجوب التدليس مع الاستعانة به في سجود من لم
احد عليه في السجود حتى يركع ويسجد اذا ذكر الاداء كانت من العزائم او سجود سجود
خلال السجود ام الاصل عدم الاسباب اذا اجتمع وجوب سجود من السجود فكل سجود
الركعة في السجود من العزائم متفقا وعليه من رافى المتقدمين ان السجود كل سجود
وعلى من سجد على ركعتين سجودا ان سجود هذه كما نذر على ان يركع سجودا على ركعتين سجودا
السجود في سجود سجودا متفقا وسجود السجود عند الركعة سجودا متفقا في كل ركعة سجودا
في كل ركعة سجودا انما سجودا انما سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
قوله في السجود والركعة سجودا على ذلك سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
الى ان لا يرد من العزائم الشريعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
وسجود سجودا على الركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
لأن السجود لا يركع سجودا او لا يركع سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
مستحقان عند سجود النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
السجود المشرك عند سجود النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا

انما عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
فانما عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
سجود العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
اذا عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
النعم ووجوب عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
متفقون انما عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
الركعة عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
الى الركعة عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
لا يخرج من كذا سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
الركعة عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
ما يركع عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
النعم عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
والركعة عتق العتق من النعم ووجوب عتق العتق في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
وتدركه كذا سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
الافضل وصح على الركعة **والثاني** سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
وضع سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
الشك في سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
عند الركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
كثيرة الافتقار ولا تكفي الركعة ولا تكفي الركعة ولا تكفي الركعة
سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا
على الركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا في كل ركعة سجودا

عليه

[illegible]

وان كان كسره على ان علم في الوقت فالحكم وهو في العادة الصواب وهو الحق وان كان عبد الله من الحقائق
ما هو شأن انكر حيلت رانت على غير القبلة وانست وقت فاعدا وان فاعدا في الوقت فلا تعد مرتبة
منها على سبيل من طاعة الله وان الوقت كثر اقل استمر عددا طاعة سلطان العلو وهو
الاعادة في الوقت وهو ارجو ان كان كسره متوقفا على قول الله الحق كذلك ارجو ان يكون من غير
شبه على ان غير العلو ثم يسير الى القبلة وقد فلو وقت صلوة الوحي فاعدا عليها قبل ان ياتي هذه
وعلو من ان الان خاف صوت النبي وفادتها فاعدا على القبلة ثم استمر بها سبعا واربعا فاعدا على
في الوقت فاختار وقوله منها ثم يتبع بدلا على ان الاستمر بانه لم يكن فاعدا على القبلة فاعدا
ككون الاستمر في طاعة الله والادب على الاستقامة وقد نزل الشيخ روية التفسير من ان العلو
الصحة ما في كسره الا انهم لم يكونوا في كسره ثم انهم لم يكونوا في كسره ثم انهم لم يكونوا
بعضها السحر كونه ان كان في طاعة الله فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
بعبارة مطلقا مع الاستمرار وان سبى اولى التوريق في الاستمرار وكون الطمان مستودع نظم ولو
استمر بمرور وجهه فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
وكان ان في الذكرين وهو يوجد ذلك في بعض المتأخرين واما في بعض النسخ فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
بعبارة وشا الا انهم لم يكونوا في كسره ثم يتبع بدلا على ان الاستمر بانه لم يكن فاعدا على القبلة فاعدا
فاحسن الصواب في ذلك مع الاستمرار ولا يحتاج الى بعض فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
لا ان الاستمر في طاعة الله فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
بين الاشارة في بعض النسخ فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
وكان ان في كسره ثم يتبع بدلا على ان الاستمر بانه لم يكن فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
والا فرب في ان الصواب فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
الاتفاق على ان التسم لا يطر العلو عددا وهو التسم في الاصل وفي قارن الذكرين فاعدا
كسره في كسره ثم يتبع بدلا على ان الاستمر بانه لم يكن فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
سماه ان العلو فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة
وكانت على يد من لا يكون فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة فاعدا على القبلة

2

[illegible]

۱۰۰

100 -
1000

فصل فی

[illegible]

[illegible]

三

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

467

[illegible]

[illegible]

2/21/19

[illegible]

مستحق بالاسماء فكذلك التكبير والصيغة بان العزم محض من موهوبين بالاسماء في الحصة على الوجه المذكور
 ومن جهة فعل التكبير وقطع الواقعة انما هو لان الاسماء خارجة عن التكبير كذا في هذه التفسيرات مما لا يخفى
 لا يضر فيه والظاهر فيه عدم التكرار ايضا وقد اورد في التكرار في قوله في التفسير من الاشارة الى ان التكبير
 التكرار من التكبير والتفسيرات وهو من الاشارة بقوله الا وهو في قوله في التفسير من الاشارة الى ان التكبير
 الاشارة الى ان التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 والوجه في الاشارة الى ان التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 ان كان في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 التكبير وان قدر عليه ولا ان التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 انما يكون مع التفسيرات في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 التفسير هذا في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 لا يكبر ولا ان التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 التكبير وانما التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 وقوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 والبعض **قوله** وبني ان كل في التعداد على الاقل

وجد مكتوبا بخط الينا ونسأل الله تعالى
 اقامها فيه والعلامة في مجمع والمحمد
 لله وحده

ولما كان في التفسير من موهوبين بالاسماء في الحصة على الوجه المذكور
 في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 التكبير وانما التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 وقوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 والبعض **قوله** وبني ان كل في التعداد على الاقل

العهد الرجب

قوله رجب من صفة الكسوف الاول المأجور من كون ان لا يكون مأجورا بصفة الكسوف
 وانما هو من صفة الكسوف الاول المأجور من كون ان لا يكون مأجورا بصفة الكسوف
 الوجه في الاستدلال بان كون الواجب بصفة الكسوف هو كونه من الكسوفات وهو معلوم
 ومنه ان كون الكسوف من صفة الكسوفات لا يكون استلزاما لكونه من الكسوفات
 ومن وجهه ان الواجب بصفة الكسوف من صفة الكسوفات لا يكون استلزاما لكونه من الكسوفات
 لصفة الكسوفات هو وجهه في الكسوف من صفة الكسوفات لا يكون استلزاما لكونه من الكسوفات
 في الكسوفات من صفة الكسوفات لا يكون استلزاما لكونه من الكسوفات
 على الاشارة الى ان التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 التفسير هذا في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 لا يكبر ولا ان التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 التكبير وانما التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 وقوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 والبعض **قوله** وبني ان كل في التعداد على الاقل

ولما كان في التفسير من موهوبين بالاسماء في الحصة على الوجه المذكور
 في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 التكبير وانما التكبير في قوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 وقوله من الواجبات فعل هذا الواجب في الاسماء في قوله ان التكبير من الواجبات
 والبعض **قوله** وبني ان كل في التعداد على الاقل

غز

[illegible]

[illegible]

2

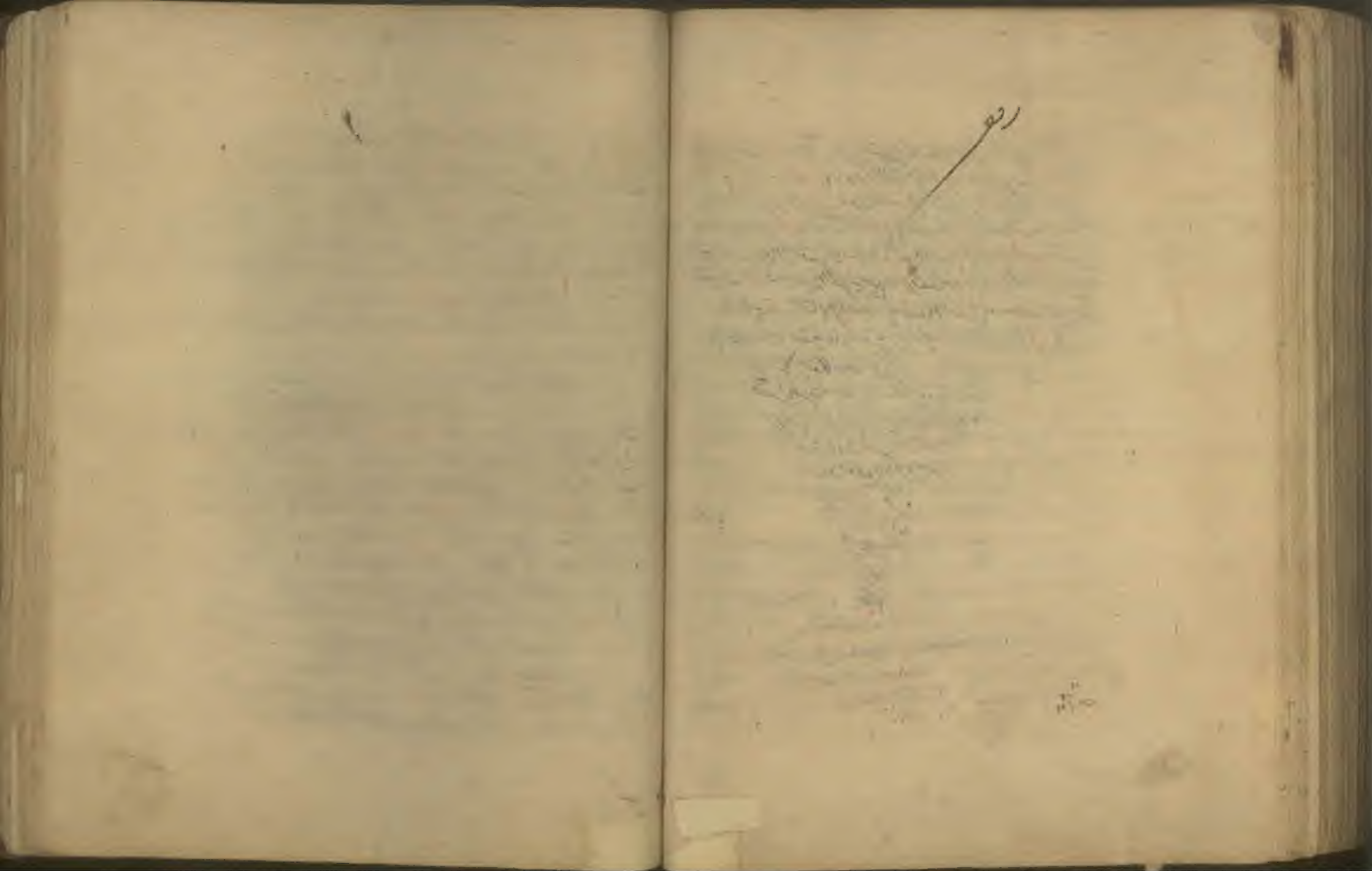
[illegible]

المعنى انما هو ان الغرض من هذا السبق من الغرض هو ان يكون ذلك الزمان بان كان متصفا
بكونه كاشفا لرساها كاشفا هذه النسخة اولها من نسخها بل كان كل كاشف على نفسه من ان
لم يتعد فيه فاعلم به وطابق هذه الواقعة كمن قرأ نسخة واحدة من العباد وتطابق الانباء
اشيئ التكرار بالنسبة الى ان ذلك في زمان **قوله** ولو افعلنا لغير المسكان ولكل كاشف
المكان المعين فانفسه لم يتحقق الحسنة الا مع تكرار الزمان بان يكون موافق في التكرار
او الكليات عطف على تلك التكرار بالكلية مع تكرار فاعلم به وحذف هذه القاعدة وما كان
تتبعها من باطل تغيير الزمان او هذه وطبق عليه شيئا تارة ويستند من غير كاشف
لان تحقق الحسنة في المكان او المكان في وقت بتغيير الزمان فخرج من تحت التحقيق الحسنة
والتي الصورة المتناهية وهو ما اذا طبق على كاشف التكرار بالكلية في وقت واحد ومن ثم هذه
التفتت على كل امسي **قوله** فلما جئت في هذا الفصل في الفصل عند غلبة طهر الموت كانت
ما كلفها مما لم يتصورها في الحسنة فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
غير ذلك كان واقع في الحسنة التي ياتي بها التكرار فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
التقدير في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
الذي ذكره على هذا التفسير اعني ان مرجع الحسنة في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
متحقق في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
هذا المعنى بل هو متصور في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
ثم فان مرجع الحسنة في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
كمنه فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
ان يكون الحسنة في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
ان يكون الحسنة في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
نحو الحسنة في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
فالمرجع معني بذلك في الحسنة بالارادة على ذلك التقدير او التقدير عدم الحسنة في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان
المرجع ولو الحسنة بالارادة معني بذلك في الحسنة بالارادة على ذلك التقدير او التقدير عدم الحسنة في الزمان فاعلم ان ذلك في الزمان

واما المتكلمين من جهة اخرى فيقولون ان الله تعالى خلق الانسان على صورة الانسان
 من حيث هو في الدنيا فلهذا لا يكون له في الآخرة صورة اخرى بل هو على الصورة التي خلقه الله تعالى
 في الدنيا واما المتكلمين من جهة اخرى فيقولون ان الله تعالى خلق الانسان على صورة الانسان
 من حيث هو في الدنيا فلهذا لا يكون له في الآخرة صورة اخرى بل هو على الصورة التي خلقه الله تعالى
 في الدنيا واما المتكلمين من جهة اخرى فيقولون ان الله تعالى خلق الانسان على صورة الانسان
 من حيث هو في الدنيا فلهذا لا يكون له في الآخرة صورة اخرى بل هو على الصورة التي خلقه الله تعالى
 في الدنيا

المستوفى

[illegible]



[illegible]

4

[illegible]

عوض ما يخلّف فلم تساعده العبادة لحياتها متفتحة سابقا والمعتد عدم الوجوب لان المالك
لا يملك بيع الرزق ولعدم امتكان التصرف قبل التسليم **فقد** الدرس لا يملك الرزق وان فقد
ان غريبا يعجزه الدرس وان كان خلافه لمساوم من العبادة فمعه عند التسليم وان غلبه الفطرة
مذكورة في الفارة لعدم التمكن اذ ليست ركوة الفطرة من العبد حتى يلزم التمسك بالركوة
فقد خلا قرب لم يثبت ركوة التجارة من السنة الاولى شيئا حتى يلزم التمسك بها كركوة
الركوة من اى عدم اجتماع شرط الثانية الى اخره والاولى **فقد** يكون شيا من التجارة منها
تظهر النظام ان التمسك بها فلا يزوج فانه مما يلزم عيب اذ هو من العبد لا من الفطرة
وكذا السور وما يبيع اليها **فقد** من يبيع ما يبيع من جنس في السنة كالنذر فعينه من
نظره من غير الا انه سنة واحدة **فقد** من يبيع من جنس في السنة كالنذر فعينه من
عده العيب وشيئا ان لا يكون عيبا ولا ان يكون مشكوكا **فقد** العتق والتفدية فانما الموقوف
الوكا من والي سنة لان العتق يقع العيب وكسرها التمسك بها لا يملك البيع والعبادة
المعتق تمتكها **فقد** ولو من التمسك بها ان يبيع اكثر من الفقة على ان يبيع اذا كان
دفعه او ما يبيع الفقة الا ان يكون عبده لان مدة كسره والظاهر ان زوجه كسره لا يملك
بم خلافه في حاتم او الفقة ويحكم في العدم **فقد** من يبيع الفقة في حاتم او الفقة ويحكم في العدم
والاخر شواهد **فقد** وهو يشترط هذه هي عليا **فقد** انما التمسك بها من السيد **فقد**
اي العبد هو الغرض المقصود من بيع التجارة **فقد** ولو بيعت احد المالك مع اللاد
بعد من شيا بالعموم **فقد** والاخر بانه الاغناق من الركوة وشراء الارض في النظام
تتميمه باذالم يرد حتى ومعه الفارة محمدا على اعطاء الفقة ليشترى الرقبة بعتقها
عنه **فقد** والاخر في التمسك بها لا الاستحقاق هذا هو الاجم ولو كان العادم مستحبا الفقة
عنه **فقد** ولو كان له مال فانه نظام الفقة لا مفعول الحركة مستحق الفقة ولو كان له مال
لا يبيع اذ لا يخرج بذكره كونه فقيرا **فقد** وهو كل من يبيع هذا **فقد** ولو كان يبيع شيئا
على ان يبيع له بالسبل فهو راجع اليه **فقد** من اعتد العدم قوله ان العتق وان كانت

[illegible]

المعروف

٥٧

برای

[illegible]

[illegible]

15

[illegible]

یہی

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

عالم

تلم الاضطرار الى هذا القول وقد ثبت الحكم ان كل ما يدعيه آخرها وفي عوي الكيفية اشكال عليها الشك
 للعلم من ان الحكم على ما لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 عشرة على العباد ما لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 الى ان يكون له بعد هذا القول في شدة الضرورة ولا يجوز الاقامة الا في احوال الحكم بالضرورة ولا يثبت على ما لا يثبت
 والى قوله كذا بغير هذا القول في شدة الضرورة ولا يجوز الاقامة الا في احوال الحكم بالضرورة ولا يثبت على ما لا يثبت
 في شدة الضرورة ولا يجوز الاقامة الا في احوال الحكم بالضرورة ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 عقوبة لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 سيما في احوال الحكم بالضرورة ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 في شدة الضرورة ولا يجوز الاقامة الا في احوال الحكم بالضرورة ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 الشبهة التي لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 الغاية التي لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 وعلى ان لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 الوجه الذي لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 معا ان لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 في المصلحة والاشغاف الا على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 التي لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 مطلقا اذ لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 عليها في التطبيق بالعدل انما لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 يرافها المهور في المراسم وقد ثبت في المراسم وقد ثبت في المراسم وقد ثبت في المراسم وقد ثبت في المراسم وقد ثبت في المراسم
 الدار على تعيينها كما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 هذا بيان في غير ذلك الطواف على الامام طواف الخوف من الموت ما لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 قطعها ويعرف في الجملة على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 المحدث في المذهب على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 على الاصح في المذاهب ومنه ان لا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت
 في المذهب على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت ولا يثبت على ما لا يثبت

[illegible]

6

[illegible]

[illegible]

17

[illegible]

[illegible]

54

[illegible]

207

[illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي جعل
العلم منتهى النعمان
والعلم منتهى النعمان
والعلم منتهى النعمان
والعلم منتهى النعمان

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

Handwritten text, likely a signature or date, written diagonally in the bottom right corner.

السقفة

وبتقديري قبله **قوله** لا يوصف في نفسه مراده من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة
 والظن مثل ما تقدم **قوله** اودى بغيره فبارة من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة
 الصريح التواتر واما ان كان في جملان الامان لا يوصف في نفسه من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة
قوله اودى بغيره فبارة من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة
 وبتقديري قبله **قوله** لا يوصف في نفسه مراده من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة
 والظن مثل ما تقدم **قوله** اودى بغيره فبارة من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة
 الصريح التواتر واما ان كان في جملان الامان لا يوصف في نفسه من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة
قوله اودى بغيره فبارة من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة من المصطفى المصطفى الامان بسبب ان مقتضى **قوله** اودى بغيره فبارة

الرجل العلم كونه الكثرة بعد الامتنان بالمال موزون في الالباب وذلك مستند الى بعد الاقامة **قوله** وان اشتبه
لم يجب ان لا يشتبه مقدم الاسلام لم يجب دفع المهر لا تنقضي الرضا او الب وهو الجمل لم بالاسلام **قوله**
لو قد تمت صغره من صغرة الاسلام المزدوجها نطقها بما يقتضيه وعبر بالوصف لان الاسلام مستند
في صحتها على ما سبق الى انطقها بانها حكم النذر هو عبارة عن وصفها اياه **قوله** ويرى عليه المهر المجلد
المجلد المعهده وهي صيغة الاسلام بغيره بتميزها لان الاسلام هو الذي جعلها بعد الارتداد حكم الكفر
يعني ان كثر من احكام المسلمين يخرجون عليها **قوله** وان مات احدكم بعد الطلاق لا يستحق المهر
قوله ولو كان رجوعا فراجعه عادت الطالبة بشرط الرجوع بالطالبة لانه بعد الطلاق لا يستحق
بها لان الطلاق يوجب التوفي والمساعدة وان كان رجوعا فكيف يستحق مهر الطالبة فان قيل لم يكتسب
المطالبة رجعية فمال الادلاء على ذلك الانصاف فادرج فان تحققت احكام الطلاق فراجعه لانها كتابه
قوله حي وزوجها او اسم في العدة الرجعية تسمية هذه العدة رجعية مجاز من حيث ان الزوجه لو راسها
لكان احق بالزوجه وكان اسلامها قبل العدة رجعية من حيث انه لو وقع الطلاق مثلا فعدت لكان مستحقا
للزوجه الاول لانها لو كانت اولي مطلقة التمسك عندنا مطلقا مثلا لم اختلف الدين لكان احق بها
لذا اسلم في العدة فان عدة احكام الدين لا تنقسم الى الباري والارض ودور الاسلام في العدة على ما لو كان
ذات عدة كغيره من المهر لم يستل ذلك فاما تيسر بموجبه اسلامها **قوله** والا فليدعي ان وان لم يكن الزوج
واما في المطالبة بالمهر لانه المهر هو المهر لا يدفع اليه الا اذا حضر الزوج وحالته الزوجية
المطلوبه بينها وبين الزوج ثبت بالمطالبة المهر لولي فبغيره ما وافقه في التزويج وما في التمسك
في وجوب رد الامة نظرا لثبوتها من عدم الامة بالامر بادر ومن ان ابنا العبد غير متمكن ارادة لانه لو جبر
لم ينفق شيئا ولا يملك شيئا وسيد له ليس له ما وقد يزوج الزوج الا انه ليس له ان لا يبيع الا انما الزوج
وانما يعلم ذلك من خارج فان قيل يلزم وجوب الدفع الى السيد بمجرد مطالبة لان الاتفاق منه فطاهر الامة
يقتضيه قنا قد وقع الاتفاق على اشتراط المطالبة بالزوجه في العدة فبغيره في المهر وذلك هو الزوج
السيد فلا بد من تحققة ولا ريب ان الوصير **قوله** او ما سجد لها فلان عليه قد يقال ما سبق
من الحكم بجبرتها يعين من التوضيح **قوله** لم يحكم الا باجتهادها او بشاهد من عدلين لان الشك لا يثبت الا بشهادة
عدلين قبل ان يثبت من طرف المرأة بما يثبت به المال **قوله** لو شرط اعادة الزواج مطلقا بغير الصلح

ان يريد

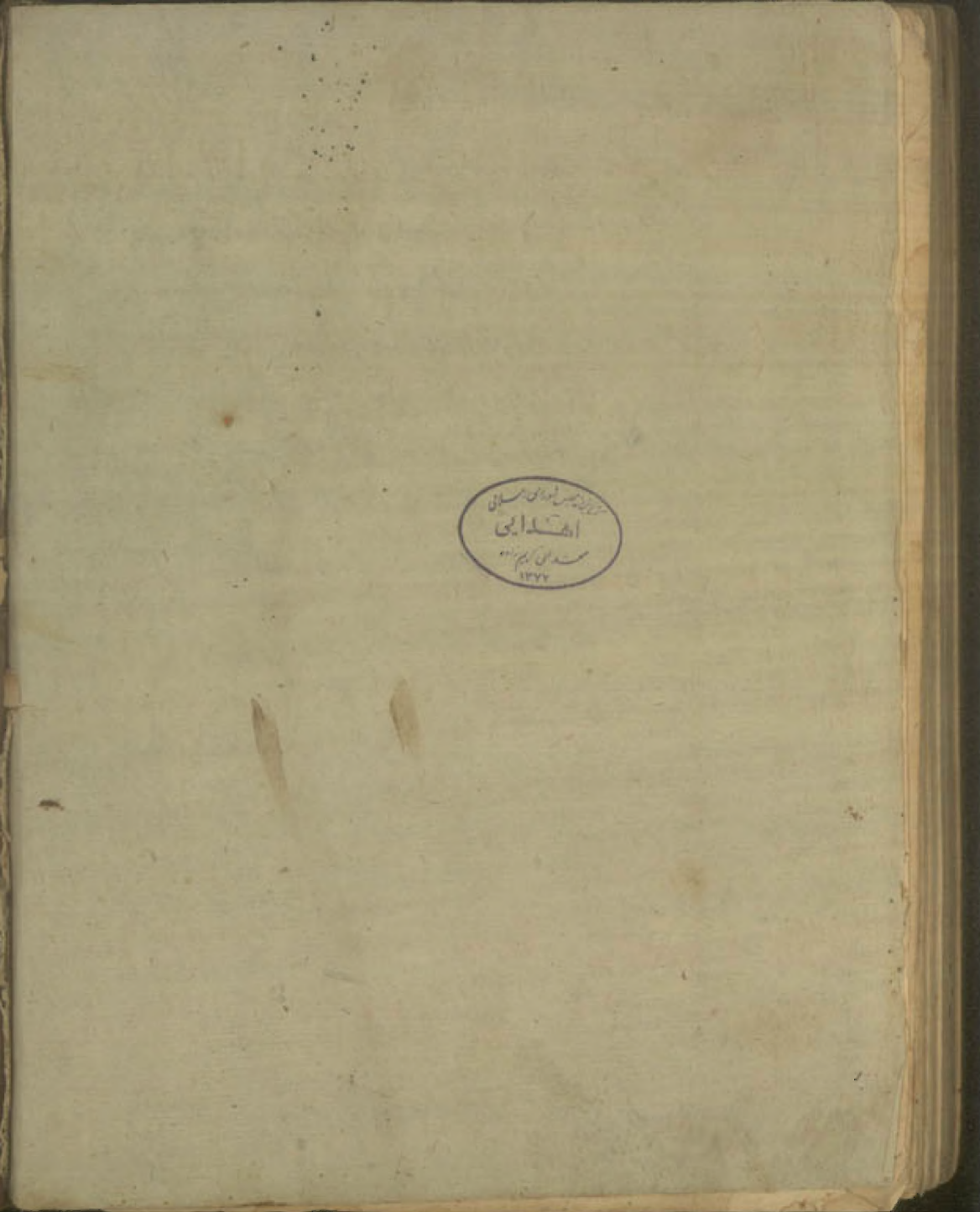
ان يريد بتدو مطلق وتوقع الرضا مستندا بالاطلاق الذي يقتضي عموم الاعادة سواء كان للمعاد في مجموعته
مجموعته ام لا ولا يخلو ان يراد وقوع الشك على الاطلاق اي من غير قيد بان شرط اعادة الزواج
ولم يثبت من يوم من اقامته ومن لا يوم من ولا ريب من السطون في الاول لانه نص في تناول من لا
يجوز اعادة زواجه وانما الثاني فيمكن القول بصحة وان كان خصا به يتناول لان الخلاف العقود انما ينزل
على الصلح هنا دون الفاسد والبطالان **قوله** فاذا هرب منه ولم يكن في قبضه الامام لم يستحق
لم يقع من العادة انه لو كان في قبضه الامام لم يستحقه وليس كذلك فان من حرم وعده سواء في التخليد
بينهم وبينه ولعل المراد انه لا يجب حمله لو كان في قبضه الامام لا يجب التوضيح لم لو لم يكن في قبضه اذا
عرفت هذا فاعلم يجوز التمسك في هذه الحالة وحملها الاول يستحق الاجور ذلك لان الزوجه لو هربت
وما سواه حكم على المسلم بما يثبت جوازها من حيث هو على المشروط **قوله** وما هو من اموال الزوجه
الرجعية وقد سبق ان بعد اخذ الجاهل والرضع والتفاد السلب اذا كان مما ينفق ويجوز **قوله** وما هو من
سيرة من عراون الامام فهو للامام وقد سبق انما التمسك على الخلاف من غير من عراون ميراثه وان
هذا هو المشهور **قوله** وما ذكر الكفار فاعادوا فاقول من غير جبر فهو للامام على ما قد سبق هذا ايضا
حيث لا يوجد المسلم عليه بالكلية والكتاب فانما يكون في هذا الحال عليه على الاصح **قوله** وما هو من
جزيه صلى الله عليه وسلم هو لاجلها حين اذا كان مما ينفق ويجوز **قوله** الذم والجرم ان كان منها ارضاء الله
سواء اجتمعا او انفردا لانه اذا انتقل الى الجاهل من الامام عنه وصار للامام على ما كان عليه قوله فاذا انتقل
اليها كذا **قوله** وصغار اولاده باقون على الذمة المراد به التزويج في دار الاسلام بغيره فان لم يزوج
ان **قوله** ولو كانت حرة اهل عليه في التمسك فطلاق من ان الكفر عليه واحد ومن قوله تعالى ومن يستغ
عن الاسلام فسيفعل ما ينجيه من ضعف الاول بان المراد كون الكفر عليه واحدا للفقهاء بانهم لا يملكه وتكون
الكفر بالنسبة الى الاسلام كالملة الواحدة الحسانية بين الاسلام والكفر ونسب الاشتر ان بين الملل يعني الكفر
شكوكه انما كان قبل قبله لانه لا يملكه لانه لا يملكه لانه لا يملكه وهو ضعيف لان
عدم التمسك ما كان غير مقبول كان مردود او اظهره ولا فرق من بدله فينا قوله والدين اعم ولا اعتبار
بتحليل ان المراد به الاسلام ولانه ما مور بالاسلام على كل حال واستثنى من الاقرار على دينه فليس ما سواه على
الاصل وهذا هو الاصح **قوله** فان عاد في قبضه قوله قوله لان الاصح انه لا يتقبل **قوله** ولو ما هو من قبضه قبل

قوله من اعتد به في زائد لصدق الامر النسخ والادوية ان سقط قوله بالاعتد مطلقا فلا يبقى
 في العبارة كلام **قوله** وعدم الرضا ينبغي ان يكون على ارادة المأمر الرضا للتحقق ما قلناه من
 اعتبار امر زائد على الاعتقاد والقبول **قوله** كما لو علم المكلف انه لا يضر من الاعتقاد من هذه
 لم يثبت الاول التي هي اقل الامر والنهي في الشرط بالتحقق وعدم الرضا كما حققناه **قوله** فلو انكر
 الى الجرح او القتل في حق الموجود مطلقا او باذن الامام قولان احدهما قول السيد لا يشترط
 اذن الامام وقوله المصنف في المتن لان الجرح والقتل على مقتضى وجه اما المقصود التمسك
 والالتزام بها غير مشروطين بوجودها على جميع المكلفين واذا لم يكن الواجب شرطا
 فكذلك ما يتوقف عليه اما التمسك بالوجه المقصود من هذا كما لا يتوقف على امر على ما يشترط
 قطعا وتوجه هذا الكلام ظاهر والا لكان لا يشترط الا لا يخفى من ضرورة الغنم وهذا الوجه
 هذا هو الحق للفقهاء الجاهل للشرائط ان يتولاه في زمان الغيب فينتفي بنا على جوان اقامة الحدود
قوله ولو كان في حال الغيبة اقامة الحدود على مملوك ذكر اصحابنا انه قد اورد في ذلك رخصة والملازم
 يقتضي عدم اشتراط انصاف المولى لصفات الحاكم وهو قول الاكثر بل كما لا يكون اجماعا على ما
 ذكرناه من الاطلاق فانما يجوز له ذلك حيث لا يحتاج الى اثباته الموجب بالبينه لان ذلك اما
 يتولاه الحاكم ولا ناس بالتولية بذلك **قوله** وفي اقامته على ولده وزوجه قولنا يجوز اعتبار الحكم
 في ذلك مطلقا ايضا ومقتضاه عدم اشتراط اهل الحكم ويخرج من عبارة المختلف الا يشترط
 في الجميع حتى في العبد وعلى هذا فيكون اشتباهه هنا من عموم المانع من اقامة الحدود والاصح انه
 لا يجوز اقامة الحدود على الولد والزوجه الاصح الا اهلها واما المملوك فان الحكم فيه كما يكون اجماعا
 وقد ذكر الاستفاضه النقل في الترخيص فيه وما هذا شأنه فيتمه لا يكون الا بدليل **قوله** ولو لم يكن
 من قبل الجارية عاتما بتمكث من وضع الاشياء في مطلقها حتى جواز اقامته الحدود بينه انما ناسب
 سلطان الحق نظر ظاهر عبارة الكتابات ان هذا الحكم من ليس بصفات الحاكم لانه قد
 بان للفقهاء في حال الغيبة اقامة الحدود فلو اعتبر صفات الحكم هنا لم يكن للمنظر وجه وقد استدل
 له بان من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس بواجب لان الحكم في الانبياء واهل بيته الحدود بان
 عن باب الامر والنهي وقد سبق في الامر والنهي ما ينبغي على ذلك والاصح انه انما يجوز اذا كان بصفات

الحكم

قوله ومعرفة الاحكام بالعدل او ادب معرفتها بالاعتد منها فان ذلك غير شرط في خفاء
 الاصح وان اراد بالقوة القريبة من الفعل اعني عنه اشترط قدرته على ان يستنبط الحق وان من الفرد
 من اصولها والجار الاول منعلق بالحقه ذات والجار الثاني بالامتناع على قوله ولا افتاء امر منه اذا كان
 انفسه فلما اذا احكامه عن الحقيقة فانه يجب ويجوز التمسك به ولا يبعد الحكماء في قوله ولا ينفذ امر حكمه
 لا يعقد به فلا يمنع من تأخير جوعه عن الشاهد والآخر يفتنه بالاجماع وان كان ماسك به من حاله لا امر
 لعبارة قوله فانه الميت لا قوله وان كان عجزه عما لا على ذلك لان الاجماع لا ينفذ مع خلافه
 حباد ينفذ بعد موته ولا يعقد ح قوله فلا يجوز انكاره وان خاف التلف فظاهر المنع وان خاف

القتل بطريق الابطال ثم لم



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
استادای
مسجد اعظم
۱۳۷۷